دور الإرهاب في السياسة الخارجية الأمريكية نحو بلدان الشرق الأوسط بعد أحداث 11 سبتمبر (2001 – 2009)

The Role of Terrorism on American Foreign Policy Toward Middle Este Countries After September ,11 (2001 – 2009)

إعداد الطالب :

وائل محمود الكلوب

إشراف :

د. سعد فيصل السعد

دراسة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

كلية الآداب والعلوم

جامعة الشرق الأوسط

أيار 2011

تفويض

أنا وائل محمود الكلوب ، أفوّض جامعة الشرق الأوسط ، بتزويد نسخ من رسالتي ورقياً وإلكترونياً للمكتبات ، أو المنظمات ، أو الهيئات والمؤسسات المعنيّة بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها.

الاسم: وائل محمود الكلوب

التاريخ: 2011/5/28

التوقيع: 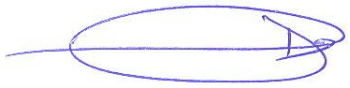

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها " **دور الإرهاب في السياسة الخارجية الأمريكية نحو بلدان الشرق الأوسط بعد حادث 11 سيبتمبر – (2001 – 2009)**"، وأجيزت بتاريخ 2011/5/28.

أعضاء لجنة المناقشة:

1. الدكتور سعد فيصل السعد ..... مشرفاً.
2. الأستاذ الدكتور محمد عوض الهزايمة ..... عضواً ورئيساً.
3. الدكتور غازي اسماعيل ربابعة ..... عضواً خارجياً.

شكر وتقدير

أتقدم بجزيل الشكر وجميل العرفان لكل من قدّم المساعدة في إعداد هذا البحث سواء بالآراء أو بالأفكار أو بالمعلومات، وأخص بالشكر المشرف على الرسالة الدكتور سعد فيصل السعد لما قدمه لي من عون وتوجيهات وملاحظات كان لها بالغ الأثر في إخراج هذه الرسالة بالصورة التي أتمنّاها. كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى أعضاء لجنة المناقشة الممثلة بالأستاذ الدكتور محمد عوض الهزايمة رئيس اللجنة، والدكتور غازي إسماعيل الربابعة عضو اللجنة الخارجي ، راجياً من الله عز وجل أن أكون قد وفقت في تقديم المعلومة المفيدة للقارئ بما يسهم في تحقيق الفائدة المرجوة منها.

والله الموفق

اهداء

إلى كل من اتخذ العلم

سلاحاً ، ومناراً ، ومنهجاً له في حياته

•

إلى كل من حمل الأمانة فأدّاها

وأنار لنا طريقاً صالحاً لإكمال المسيرة

•

إلى كل من وضع لبنة في هذا البنيان المرصوص

لخدمة الصالح العام ولرفعة الأمة العربية

•

إلى كل من يفتخر بالانتماء لهذه الأمة العظيمة

الباحث

فهرس المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
:الفصل التمهيدي	
– عنوان الرسالة	– أ –
– التفويض	– ب –
– قرار لجنة المناقشة	– ج –
– شكر وتقدير	– د –
– الإهداء	– هـ –
– الفهرس	– و –
– الملخص باللغة العربية	– ي –
– الملخص باللغة الإنجليزية	–ل –
.مقدمة الدراسة :الفصل الأول	1
– مقدمة	1
– مشكلة الدراسة.	4
– أهداف الدراسة.	5
– أهمية الدراسة.	6
– فرضية الدراسة وأسئلتها.	6
– حدود الدراسة.	7
– محددات الدراسة.	8
– المصطلحات الإجرائية.	8
– الإطار النظري والدراسات السابقة.	12
– منهجية الدراسة.	22
الفصل الثاني :ظاهرة الإرهاب.	24
المبحث الأول: الإرهاب كظاهرة عالمية.	26
المطلب الأول: مفهوم الإرهاب وتعريفه.	27
المطلب الثاني: الإرهاب عبر العصور المختلفة.	30

المطلب الثالث: دوافع الإرهاب وأسبابه.	34
المطلب الرابع: أشكال الارهاب.	38
المطلب الخامس: الإرهاب وحق المقاومة.	42
المطلب السادس: أهم العمليات الإرهابية التي تمت مابين 2001- 2009	46
المبحث الثاني: علاقة أمريكيا بالشرق الأوسط قبل أحداث 11 سيبتمبر2001.	48
المطلب الأول: استراتيجية الولايات المتحدة في الشرق الأوسط.	50
المطلب الثاني: أهداف أمريكيا الدائمة ومصالحها الحيوية في الشرق الأوسط.	55
المطلب الثالث: انعكاس السياسة الأمريكية على الدول العربية.	58
المطلب الرابع: قضايا الديمقراطية وحقوق الانسان.	61
الفصل الثالث :أبعاد الإرهاب: السياسية والاقتصادية والاجتماعية.	65
المبحث الأول: الواقع السياسي والاقتصادي الدولي الذي سبق احداث سيبتمبر2001.	66
المطلب الاول: الواقع السياسي قبل الهجمات	67
المطلب الثاني: الواقع الاقتصادي قبل الهجمات	76
المبحث الثاني: انعكاس هجمات سيبتمبر على الدول العربية.	82
المطلب الأول:الانعكاسات السياسية.	84
المطلب الثاني: الانعكاسات الاقتصادية.	88
المطلب الثالث: الانعكاسات الاجتماعية	94
المبحث الثالث: المحاولات الإجرائية للدول العربية للرد على الاتهامات.	99
المطلب الأول:خطوات إجرائية موجهة للعالم الغربي.	101
المطلب الثاني: خطوات إجرائية موجهة إلى الداخل العربي.	102
المطلب الثالث: الحوار بين الأديان.	106
الفصل الرابع :دور الإرهاب في التأثير على السياسة الخارجية الأمريكية نحو	108

الشرق الأوسط بعد11سبيتمبر2001.	109
المبحث الأول: السياسة الخارجية الأمريكية التقليدية.	110
المطلب الأول: عقيدة الردع والاحتواء منذ عام 1947.	112
المطلب الثاني: السياسة التقليدية للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط.	118
المطلب الثالث: الأيدلوجيا في السياسة الخارجية الأمريكية.	127
المبحث الثاني: السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط بعد 11 سبيتمبر.	129
المطلب الأول: السياسة الخارجية الأمريكية نحو العراق.	145
المطلب الثاني: السياسة الخارجية الأمريكية نحو أفغانستان.	
الفصل الخامس :الخاتمة.	**158**
• أولاً: الاستنتاجات.	161
• ثانياً: التوصيات.	163
المراجع والمصادر	**167**

دور الإرهاب في السياسة الخارجية الأمريكية نحو بلدان الشرق الأوسط بعد أحداث 11 سيبتمبر.(2001-2009) –

إعداد الباحث: وائل محمودالكلوب

إشراف الدكتور: سعد فيصل السعد

ملخص الدراسة

تناولت هذه الدراسة المعنونة بـــ "دور الإرهاب في السياسة الخارجية الأمريكية نحو بلدان الشرق الأوسط بعد أحداث 11 سيبتمبر– (2001–2009)" ، بتحقيــق مجمــوعـــة من الأهـــداف أهـــمها : التعرف على دور الإرهاب في أحداث 11 سيبتمبر التي شكلت نقطة تحوّل في السياسة الخارجية الأمريكية نحو بلدان الشرق الأوسط، وذلك استناداً الى فرضية الدراسة الأساسية وهي أن الإرهاب كظاهرة عالمية لا تقتصر على شعب ودين ويعدّ عملاً غير عقلاني يدفع دولاً مثل الولايات المتحدة الأمريكية التي تحكمها مؤسسات تعمل على صياغة سياستها الخارجية الجديدة، حيث تكون التنظيمات غير الدول–جماعات الإرهاب –فاعل رئيسي فيها، في حين كانت مشكلة الدراسة تكمن في البحث عن الدور الذي يلعبه الإرهاب في التأثير على السياسة الخارجية الأمريكية نحو الشرق الأوسط.وللوصول إلى حل لهذه المشكلة ، تمحورت الدراسة حول العديد من الأسئلة والتي عملت الدراسة على الإجابة عليها. والأسئلة هي: ما مشكلة الإرهاب والأمن العالمي؟ ، ما المعايير التي تستخدمها الدول بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية في التعامل مع ظاهرة الإرهاب؟ ، ما الأبعاد الاقتصادية والسياسية والحضارية لظاهرة الإرهاب؟ ، ما الإجراءات العربية للرد على الاتهامات الخاصة بالإرهاب؟

، ما دور الإرهاب في التاثير على السياسة الخارجية الأمريكية نحو الشرق الأوسط بعد 11 سيبتمبر 2001.

ولتحقيق الأهداف والتحقق من فرضية الدراسة وتذليل مشكلتها، تم استخدام المنهج التاريخي بهدف سرد بعض الوقائع التاريخية للأحداث وما سبقها وتوظيفها في إثبات فرضية الدراسة ، حيث توصلت الدراسة إلى العديد من الاستنتاجات اهمها:أن سبب لجوء جهات معينة الى الإرهاب هو بسبب القهر والظلم. وإذا صحّت أحداث سيبتمبر بأن من قام بها هم المسلمون فهي احتجاجٌ على السياسة التي تنتهج الهيمنة والظلم وسياسة الكيل بمكيالين ضد قضايا العالم العربي والإسلامي. كما أن السيطرة على الشرق الأوسط تمثل أهمية قصوى بالنسبة للولايات المتحدة من حيث ضمان أمن اسرائيل، والسيطرة على منابع النفط والتحكم به ، وردع الأنظمة المعارضة لسياستها.

وقد استوجبت هذه الاستنتاجات عدة توصيات أهمها: وضع استراتيجية عربية متوسطة المدى للتعامل مع مصالحنا وتفهم مصالح الولايات المتحدة في المنطقة، وتفعيل العمل العربي المشترك من خلال بناء قاعدة مصالح عربية ، وضرورة تجديد الخطاب الديني الموجه للشباب وتبيان ضرورة أن يكون سلوك المسلم ضمن تعاليم الاسلام في التعامل مع الآخر.

The Role of Terrorism on American Foreign Policy Toward Middle East Countries After September,11(2001-2009).

Researcher:Wael Mahmoud Kloub

Supervised by: Dr. Sa'd Faisal Al-Sa'd

Abstract

This Study entitled" The Role of Terrorism on American Foreign Policy Toward Middle East Countries After September,11(2001-2009)"has achieved a set of goals the most important of which is recognizing the role of terrorism in the events of September 11. Such an event was a turning point in the American foreign policy toward the Middle East. The hypothesis of this study assumes that terrorism, as an international phenomenon, is not confined to any people or religion. It is an illogical act that Prompts Countries like U.S.A, a country governed by institutions, to plan its foreign policy according to terrorist acts committed by organizations, not countries. The problem of the study lies in examining how terrorism affects American foreign policy toward the Middle East. In solving this problem, the study raises several questions in an attempt to find answers for them.

The questions are:

- What is the problem of terrorism and international security?
- What are the standards countries adopt, including USA, in dealing with the phenomenon of terrorism?

- What are the economic and political dimensions of this phenomenon?
- How do Arabs react to the accusation of being terrorists?
- How did terrorism affect American foreign policy toward the Middle East after the events of September 11, 2001?

To achieve the aims and verify the hypothesis of this study , the historical method was adopted. According to it, historical events were chronologically narrated through which we could verify the hypothesis of this study.

The study came up with the following findings, the most significant of which are:

1. One of the factors that lead to terrorism is oppression. Had it been proven that September 11,events were done by Muslims, it would have been a protest against the American policy , based on hegemony , oppression, and the double standards America adopts with regard to the problems of Muslim and Arab worlds.

2. Controlling the Middle East is of utmost significance for the U.S in order to secure safety of Israel, to have a control over oil sources, and finally to deter counter policies.

The study suggests the following recommendations:

- To design an Arab medium-term strategy that takes into consideration both Arab and US interests.

- To activate joint-arab action through creating a foundation which cares for common Arab interests.
- To modify religious speeches addressed to the youth stressing that Muslims should shun exaggeration and extremism.

الفصل الأول

مقدمة الدراسة

مقدمة.

برزت ظاهرة الإرهاب في العالم بأشكالها المختلفة كظاهرة حديثة أخذت حيزاً كبيراً من البحث والدراسة والنقاش على جميع المستويات المحلية والإقليمية والدولية، واختلفت فيها وجهات النظر. وبالعودة إلى جذورها التاريخية كظاهرة فقد عرفتها البشرية منذُ عُمِرت الأرض، حيث مارستها جماعات وأفراد تنتمي إلى مختلف الديانات والحضارات والفلسفات القديمة. كما ولازم العنف الحياة البشرية طيلة العصور التاريخية بدأً بقصة أبناء آدم عليه السلام قابيل وهابيل التي وردت في القرآن الكريم (فطوّعت لهُ نفسهُ قتلَ أخيهِ فقتلهُ فأصبحَ منْ الخاسرين).(القرآن الكريم، المائدة:آية 30).

إن مسألة تعريف الإرهاب مسألة معقدة نظرا" لصعوبة توحيد الآراء حول مفهوم واحد له ، ولعل الغموض الذي يكتنف استعمال هذا المفهوم يعود إلى الأسباب السياسية لإساءة فهم طبيعة الإرهاب والتهديد الذي يحدثه أو يتبعه (موريس،1991: 35) ، ويحتدم النقاش ويبقى محل جدل واختلاف حسب المصالح والسياسات والعلاقات بين الدول وستظل محاولات التصدي للإرهاب تتعثر تحت وطأة اصطدام التفاسير والمصالح بين الدول حتى ترسو المجتمعات الدولية على قواعد واضحة يجري تطبيقها على كافة أعضاء الأسرة الدولية ، وهو أمر لايبدو من السهولة تحقيقه في المستقبل القريب وذلك لأن الإرهاب لايزال محط الكثير من الخلاف سواء على المستوى الفقهي أو من خلال تعامل المنظمات الدولية مع الموضوع .

في الساعة التاسعة صباح يوم الثلاثاء 11 سيبتمبر 2001 اخترقت طائرة ركاب مدنية تابعة (لشركة أمريكان ايرلاينز) أحد برجي مركز التجارة العالمية ، وأحدثت ثغرة هائلة في واجهته وأشعلت النيران. وبعد (18) دقيقة وبينما كانت محطات التلفزة تتابع الحادث الأول شوهدت طائرة ثانية تقترب من المبنى الثاني للمركز وتخترقه وتنفجر داخله ، ولم يمض وقت حتى هاجمت طائرة ثالثة مبنى وزارة الدفاع (البنتاغون) في العاصمة واشنطن، وانفجرت سيارة بالقرب من وزارة الخارجية والبيت الأبيض، وسقطت طائرة رابعة في ولاية بنسلفانيا. لقد أصاب الحادث الولايات المتحدة بالشلل المؤقت والذهول والرعب والخوف لكن سرعان ما أعلنت حالة الطوارئ ، وجرى إخلاء المباني الفيدرالية ، ووضعت القوات الأمريكية في حالة تأهب قصوى ، وتم إغلاق الحدود ، والجسور والأنفاق ، وتوقف العمل في بورصة نيويورك ، وترتب على الحادث تدمير كامل لبرجي مركز التجارة العالمي وجزء من البنتاغون ومقتل وفقد عدة آلاف وخسارة فادحة للاقتصاد الأمريكي(ششتاوي،184: 40).

لقد اختلفت الآراء حول السياسة الخارجية الامريكية ، حيث يتساءل بعضهم هل السياسة الخارجية الأمريكية تمتاز بالثبات أم التغير؟ على وجه العموم كانت النظرة الأمريكية للعالم تقوم على مجموعة من القيّم المتعلقة بالحريات ، حق تقرير المصير للشعوب مع التركيز على الحريات المدنية. فبعضهم يعتبر أن الدول الكبرى والمحكومة بالمؤسسات تمتاز سياستها الخارجية بالثبات. والبعض الآخر يرى في السياسة الخارجية الأمريكية المرونة وتستجيب للتغيرات الدولية. فعند النظر لسياسة الولايات المتحدة نحو

الشرق الاوسط منذ نهاية الحرب العالمية الثانية امتازت بثلاثة عناصر ثابتة وهي:المحافظة على إمدادات الطاقة ، بقاء اسرائيل قوية ومتفوقة على جميع الدول العربية ، واخيراً احتواء السوفييت من التغلغل في المنطقة . لكن ما لاحظناه أخيراً وخاصة بعد أحداث 11 سيبتمبر دخول عنصر جديد ألا وهو الإرهاب ، حيث اصبح محور السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط . وفي بحثنا هذا سوف نعالج كيف أن العنف غير المؤسسي المتمثل بالإرهاب يلعب دوراً كبيراً في تعديل مسار السياسة الخارجية الأمريكية نحو دول وبلدان الشرق الأوسط وأخص منها :العراق،أفغانستان.

لقد طبعت السياسة الخارجية الأمريكية على مدى العقود التي سبقت أحداث 11 سبتمبر ، درجة عالية من عدم اهتمامها بالرأي العام العالمي ، وبدول العالم كلها بما فيها دول صديقة لها أو حليفة ما عدا الكيان الصهيوني ، بل وعدم الاكتراث بالمنظومة الدولية نفسها ، حيث كانت تتعامل واشنطن معها بانتقائية بالغة وبمعايير مزدوجة ، فتبالغ في دعوة العالم للانصياع لقراراتها حيناً ، وتتجاهل وجودها تماماً حيناً آخر ، وتتحرك باسم الأمم المتحدة تارة وتارة باسم الأطلسي ، وهذا نتيجة الزهو بالقوة واستعراض التفوق اللذين تميّزت بهما السياسة الخارجية الأمريكية خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي السابق ، وقد أدى ذلك إلى ردود فعل على مستويات مختلفة ، أهمها مستوى الشعوب والجماهير العربية التي تختزن أعلى مشاعر الاحتقان والإحساس بالقهر والرغبة في التحدي ، وهي مشاعر تشمل كذلك معظم شعوب دول العالم المتضررة من هذه السياسة ، بما في ذلك شرائح داخل الولايات المتحدة الأمريكية ، وهذه المشاعر تعدّ هي المصدر الرئيسي لكل أشكال العنف والتمرد (بشور،2002: 44).

غيّرت أحداث 11 سبتمبر المفاهيم الدولية ، وأصبح العالم ينظر إلى ما حدث في ذلك الوقت بأنه حدثٌ يهدد الجميع ، واستغلّت أمريكا هذا الحدث لتثبت مصالحها وهيمنتها على العالم بحجة ما أسمته بمحاربة الإرهاب ، وأصبح العالم منسجماً مع هذه المفاهيم الأمريكية ، وأصبحت أمريكا هي المنفّذة لمبادئ القانون الدولي الذي يفرض على العالم ما تجده أمريكا لصالحها وهيمنتها ، وبدأت تفرض قوانينها ومُثُلها ورفعت شعـــارهـــا "من ليس معي فهو ضدي" (العلوجي،2008: 12) ، وهو مبدأ مرفوض في العلاقات الدولية بل والعلاقات الشخصية ، إذ ليس هناك تطابق كامل في المصالح ، وهو ما يعني أن الولايات المتحدة قد تصرّفت بنوع من التفرقة (معي أو ضدي) ، أي بسياسة العصا أو الجزرة ، فالعالم لا يُساق بالترغيب أو الترهيب (عساف،2003: 28). فخلاصة مايسعى الباحث من تحقيقه توضيح كيف أن الأفعال العنيفة التي تقوم بها جماعة إرهابية غير حكومية تفرض على الحكومات تغيير ادوارها التقليدية في السياسة الخارجية نحو الدول التي تفترض أن الجماعات الإرهابية تنتسب إليها كما هو حال الولايات المتحدة الأمريكية ودول الشرق الأوسط.

مشكلة الدراسة.

تكمن مشكلة الدراسة في البحث عن الدور الذي يلعبه الإرهاب في التأثير على السياسة الخارجية الأمريكية نحو الشرق الاوسط.

تحتل التفجيرات الإرهابية التي تعرضت لها الولايات المتحدة الأمريكية في الحادي عشر من سبتمبر 2001 تحديات عنيفة على السياسة الأمريكية، التي ألقت بظلالها القوية على هذه السياسة لفترة طويلة قادمة، وذلك من خلال التركيز على تحديث القوة العسكرية الأمريكية كواحدة من أهم أدوات الحفاظ على مكانة الولايات المتحدة كقوة عظمى وحيدة في النظام

الدولي، ومنع بروز أي أقطاب دولية جديدة، ولا يقتصر دور القوة العسكرية الأمريكية في هذا المجال على الاستخدام الفعلي أو الردع، ولكن في كونها أداة رئيسية من أدوات السياسة الخارجية الأمريكية، وبالذات فيما يتعلق بتمكين الولايات المتحدة من الاستحواذ على الدور المهيمن في العمليات الرئيسية في النظام الدولي، وكذلك التحكم في هيكل النظام الدولي من خلال السيطرة على الشرق الأوسط تحت مسمى محاربة الإرهاب.

أهدف الدراسة.

أ. تهدف الدراسة إلى تحقيق ما يلي:التعريف بمشكلة الإرهاب والأمن العالمي..

ب. التعرف على دوافع السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط وخاصة بعد الحادي عشر من سبتمبر 2001.

جـــ. إبراز التأثيرات التي أحدثها الفكر المحافظ : الدينية والسياسية على مسار السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط بعد الحادي عشر من سبتمبر 2001.

د. تحديد المعايير التي تستخدمها الولايات المتحدة في التعامل مع ظاهرة الإرهاب مع تحديد الأبعاد الاقتصادية والسياسية والحضارية لظاهرة الإرهاب .

هـــ. التعرف على دور الإرهاب ممثلاً في الحادي عشر من سبتمبر2001 والتي شكلت نقطة تحوّل رئيسية في السياسة الخارجية الأمريكية نحو الشرق الأوسط، ونتائج هذا التحول.

أهمية الدراسة.

تكمن أهمية الدراسة في كونها تعالج موضوعاً على جانب كبير من الأهمية ويعدّ محور السياسة الدولية والمتعلق بالإرهاب الذي غدا ظاهرة على مستوى العالم تتصدى له اجندات

صانعي القرار السياسي ، ولما كانت عناصر السياســة الخارجية التقليدية لأي دولــة تكمن في العناصر الداخلية (مثل التكنولوجيا ، عدد السكان ، الدخل القومي،..الخ) والعوامل الخارجية (مثل النظام الدولي وطبيعته ، المؤثرات الخارجية على الساحة الدولية ، الحروب,..الخ) نجد أن الدراسة أدخلت عنصراً جديداً وهو دور الارهاب (العنف) في التأثير على السياسة الخارجية ، مما أكسب الموضوع أهمية أخرى تضاف للأهمية الأولى ، بالإضافة الى ذلك ، فإن الدراسة تكمن في أهميتها في تحليل أن ظاهرة الإرهاب ليست عملا أصيلاً في المجتمعات البشرية وإنما هي رد فعل للظرف الدولي الذي يتعامل مع القضايا الدولية بمعايير مختلفة ومزدوجة كما هو الحال في الصراع العربي- الإسرائيلي. كما أن أهمية هذه الدراسة من كونها ستضيف بعدا أكاديمياً غير تقليدي في مجال السياسة الخارجية (عمل غير عقلاني) يدفع دول تحكمها مؤسسات سياسية إلى صياغة سياساتها الخارجية لتنظيمات غير الدول أو فاعلين غير الدول(Non State Actors) مثل جماعات الإرهاب.

أ. <u>فرضية الدراسة.</u>

يقوم البحث على فرضية أساسية وهي أن الإرهاب كظاهرة عالمية لا تقتصر على شعب أو دين ويعتبر عملاً غير عقلاني يدفع دولاً مثل الولايات المتحدة تحكمها مؤسسات تعمل على صياغة سياستها الخارجية الجديدة تكون التنظيمات غير الدول-جماعات الإرهاب- فاعل رئيسي فيها. وسيقوم الباحث بالتعامل مع هذه الفرضية من خلال جملة من الأسئلة التالية.

ب. <u>اسئلة الدراسة.</u>

تعمل الدراسة على معالجة الأسئلة التالية:

1. ما مشكلة الإرهاب والأمن العالمي؟

2. ما المعايير التي تستخدمها الدول بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية في التعامل مع ظاهرة الإرهاب؟

3. ما الأبعاد الاقتصادية والسياسية والحضارية لظاهرة الإرهاب؟

4. ما الأجراءات العربية للرد على الاتهامات الخاصة بالإرهاب؟

5. ما دور الإرهاب في التأثير على السياسة الخارجية الأمريكية نحو الشرق الأوسط بعد الحادي عشر من سبتمبر 2001 ؟

حدود الدراسة.

أ. الحدود الزمنية: (2001-2009).

إن عام 2001 هو نقطة البداية في الحرب على الإرهاب بعد أحداث 11 سبتمبر ، حيث شكلت هذه الفترة منعطفاً جديداً في السياسة الخارجية الأمريكية نحو دول العالم والشرق الأوسط على وجه الخصوص.

ب. الحدود المكانية: الولايات المتحدة الأمريكية (صانعي القرار السياسي) ودول الشرق الأوسط (باكستان، افغانستان، العراق، لبنان). تركز هذه الدراسة على دولة عربية (العراق) ودولة مسلمة(أفغانستان)، حيث تدور محور السياسة الخارجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط من خلال ما تدعيه من محاربة الإرهاب مستغلة أحداث الحادي عشر من سيبتمبر والعنف الذي وقع على أراضيها كعامل محدد رئيسي في توجيه السياسة الخارجية الأمريكية نحو دول الشرق الأوسط.

محددات الدراسة.

أهم المحددات والصعوبات في هذا البحث ما يلي:

أ. عدم اتفاق دول العالم على تحديد مفهوم أو تعريف موحد للإرهاب.

ب. حساسية هذا الموضوع كونه يلبس غطاء الدين في كثير من الأحيان.

جـــ. إمكانية الخلط ما بين الإرهاب والكفاح الوطني من أجل الحرية والاستقلال.

د. ندرة المراجع التي تبحث في الجوانب الرقمية بما يخص الاحصائيات ، مما أجبر الدارس للاعتماد على المواقع الإلكترونية في سبيل التوصل إلى ذلك لبناء استنتاجاته وبيان حجم الخسائر على الأمة العربية والتي لم تتوفر بالشكل الكامل ، حيث إن معظم المراجع تتحدث عن الآثار في منطقة الخليج العربي بشكل رئيسي.

المصطلحات الاجرائية.

أهم المفاهيم والمصطلحات الواردة في الدراسة:

1. **الدور:** أشار كونت موبراي (www.islamonline.net) الى " أن مفهوم الدور يشير، الى عمل أو وظيفة أو موقع يقوم به بعض أفراد المجتمع ، يفرض أنماطاً سلوكية محددة يتوقعها المجتمع عادة من القائمين به ، ويتحدد على أساسها " .

وقد استخدم دور كايم (www.rkamn.org) " مفهوم الدور كرديف لمفهوم الوظيفة فنراه حين يتحدث عن وظيفة الدين مثلا فإنه يشير إلى الدور الذي يقوم به الدين في الحياة الاجتماعية ".

ويرى الباحث أن الدور يشير إلى مجموعة من الأفعال والسلوكيات التي يقوم بها الأفراد والجماعات والمؤسسات (كالدول) في توجيه مساراتها السياسية،الاقتصادية،الاجتماعية والثقافية نحو تحقيق أهداف محددة في علاقة الدول مع بعضها البعض.

2. **الإرهاب:** لا يوجد تعريف محدد وواضح للإرهاب وقد تعددت الآراء والمصطلحات حول إيضاح مفهوم الإرهاب، وعلى الرغم من كثرة التعريفات والحدود التي وضعت لمعنى الإرهاب

فلم يتم الاتفاق على حد جامع لحقيقة الإرهاب، ومع أن الكثير من الباحثين قد قدموا ما يزيد على مائة تعريف، إلا أنهم لم يصلوا إلى تحديد مفهوم الإرهاب ولم يقدموا تعريفاً دقيقاً يستطيع القارئ من خلاله أن يفرق بين الإرهاب وغيره، وتالياً أهم ما ظهر من تعريفات للإرهاب:

* الإرهاب هو مجموعة الأعمال التي من طبيعتها أن تثير لدى شخص ما الإحساس بالخوف من خطر ما بأي صورة(العكرة،1993: 13).

* الإرهاب يكمن في تخويف الناس من خلال أعمال العنف.

* الإرهاب هو الاستعمال العمدي والمنتظم لوسائل من طبيعتها إثارة الرعب بقصد تحقيق أهداف معينة.

* الإرهاب عمل بربري شنيع .

* الإرهاب عمل يخالف الأخلاق الاجتماعية ويشكل اغتصاباً لكرامة الإنسان.

تعريف الأمم المتحدة للارهاب: أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في 18 كانون أول عام 1972 القرار رقم3034 (الغزال،1990: 53) الذي ربط بين تأكيد قانونية النضال من أجل التحرير الوطني وبين دراسة مشكلة الإرهاب الدولي، وهناك أمثلة كثيرة على مقاومة الأجنبي وتقديم مختلف التضحيات، والابتكارات للتغلب على العدو إذ إنه غالباً ما يكون العدو أكثر قابلية ويملك السلاح الأحدث، والأحسن، وأن الحرب العالمية الثانية غنية بأمثلة المقاومة التي ساهمت مع القوى الخارجية في سبيل التحرير من الغزو الألماني لفرنسا وغيرها من الدول الأوروبية، وذلك يعدّ من الأمثلة التي جعلت المجتمع الدولي يميّز بين المقاومة والإرهاب.

تعريف جامعة الدول العربية للإرهاب: توصلت جامعة الدول العربية عام 1989 إلى تعريف الارهاب بأنه " كل فعل منظم من أفعال العنف أو التهديد به، يسبب رعباً أو فزعاً من خلال

أعمال القتل أو الاغتيال أو حجز الرهائن أو اختطاف الطائرات أو السفن أو تفجير المفرقعات أو غيرها من الأفعال التي تخلق حالة من الرعب والفوضى والإضراب لأهداف سياسية "(شؤون خليجية،2000: 40).

يرى الباحث أن الإرهاب هو كل عمل عمدي منتظم يخالف الأخلاق الاجتماعية الهادف إلى تحقيق غايات معينة من خلال تخويف الناس وترويعهم.

3.**<u>السياسة الخارجية</u> (Foreign policy)**:السياسة الخارجية تعني كل ما يتعلق بعلاقات الدولة الخارجية الدبلوماسية مع البلدان الأخرى، سواءً أكانت مجاورة أم غير مجاورة. وفي أغلب البلدان والأمم تهتم وزارة الخارجية بتنظيم هذه السياسة، وهي احدى فعاليات الدولة التي تعمل من خلالها لتنفيذ أهدافها في المجتمع الدولي وتعتبر الدولة الوحدة الأساسية في المجتمع الدولي وهي المؤهلة لممارسة السياسة الخارجية بما تملكه من سيادة وإمكانية مادية وعسكرية . ويُعرفها بلاندوا ولتون أنها منهج تخطيط للعمل يطوره صانعي القرار في الدولة تجاه الدول أو الوحدات الدولية الأخرى بهدف تحقيق أهداف محددة في إطار المصلحة الوطنية. وهناك خمسة عوامل محددة للسياسة الخارجية قي أي دولة وهما: الموقع الجغرافى وعدد السكان والموارد الطبيعية والقوة العسكرية والمعنوية وأخيرا النظام الداخلى للدولة(ar.wikipedia)، بالإضافة الى البيئة الدولية وما يدور فيها من تفاعلات كالإرهاب كعامل إثارة تستوجب ردود أفعال محددة من قبل صانعي القرار السياسي لتوجيه وتعديل مسار سياساتهم الخارجية نحو الفعل الجديد"الإرهاب" .

4. **<u>الشرق الأوسط</u>:** الشرق الأوسط (The Middle East) مصطلح جغرافي وسياسي شائع، قد حل محل الشرق الأدنى (Near East) أثناء الحرب العالمية الثانية (أبو عناية،2000: 35) ،

وبالرغم من أن الاقليم يمتاز بكيان جغرافي حقيقي (صفات وتفاعلات طبيعية، بشرية، تاريخية وسياسية) إلا أنه يصعب تحديده بصورة واضحة ودقيقة كما هو الحال في الكثير من الأقاليم الجغرافية الأخرى. ولعل السبب في الغموض يعود إلى اتساع وضيق الإقليم على خريطة العالم حسب التصنيف أو الهدف الذي يسعى إليه الباحث في مجال من مجالات العلوم الطبيعية أو الإنسانية أو التصنيف الذي تستخدمه هيئة خاصة أو منظمة دولية أو وزارة من وزارات الخارجية في العالم. ترى مثلا الولايات المتحدة أن الشرق الأوسط يبدأ بالمغرب ويمتد نحو آسيا الوسطى مرورا بشمال أفريقيا والمشرق العربي والقرن الإفريقي وإيران وتركيا(زياد،2004: 90).

غير أننا في هذا البحث نستخدم مصطلح الشرق الأوسط لوصف فضاء جغرافي معين كما حدده أحد الأخصائيين في الجغرافيا السياسية كما يلى: ...الإقليم الذي يمتد من المحيط الأطلسي غربا حتى حدود شبه القارة الهندية شرقا. ومن البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود وجبال القوقاز وبحر قزوين شمالاً حتى بحر العرب والنطاق السوداني جنوبا، وهذا يعنى أن الإقليم يضم جميع البلدان العربية بالإضافة إلى تركيا، إيران، فلسطين، قبرص، أفغانستان، أثيوبيا، اريتريا وجيبوتي(علين،2005: 45) ، وتتبع أهمية الشرق الأوسط من موقعه الجغرافي ومن أهميته التاريخية والحضارية ومن الثروة النفطية التي يحتضنها مع ما يرافق ذلك من مخاطر سياسية . وفي بحثنا هذا سوف يتم التركيز على دول الشرق الأوسط:العراق،أفغانستان.

<u>الإطار النظري والدراسات السابقة</u>.

أ. **<u>الإطار النظري</u>**: التعريف بمفهوم الإرهاب يساعد على تفهمه ، وإزالة الغموض واللّبس الذي يكتنفه ، مما يمكن من الوصول إلى نتائج صحيحة تعبّر عن الواقع العلمي للمفهوم ، ثم إن

التمييز بين ظاهرة الإرهاب وما عداها من ظواهر تختلط بها أو تتشابه معها وتقترب منها أو تتداخل معها ، يقود إلى الفهم والإدراك والإلمام بشتى الجوانب المرتبطة بالظاهرة ، كما ويثير لفظ إرهاب منذ الوهلة الأولى معاني الخوف أو التخويف ، ولفظ إرهاب ومصدره رهب والذي جاءت مشتقاته في أكثر من موضع في القرآن الكريم (باعتباره مصدر البلاغة وينبوع البيان) ، وهي جميعاً تشير إلى تلك المعاني .

وتشير قواميس اللغة العربية ، أن القاسم المشترك فيما بينها وفيما يتعلق بمشتقـــــــــات كلمة " رهب " هو ذلك المعنى الآنف الذكر ، أي المتعلق بالخوف والتخويف ، وقديمـــــــاً قالوا " رهبوت خير من رحموت " أي أن تُرهب خير من أن ترحم ، وقد أخذ ميكافيللي بهذا الاتجاه حيث قال " بأن في مهابة المرء سلامة له أكثر مما في حبه ".

إن أهم ما يدور حوله النقاش في تحديد مفهوم الإرهاب هو مشكلة التعريف ، ولعل التعريف قد أصبح مشكلة نظراً للصعوبة التي تحيط به والتي ترجع إلى العديد من الأسباب التي ترتد في معظمها وبحسب الأصل إلى طبيعة العمل الإرهابي في ذاته ، واختلاف نظرة الدول له ، فما يراه البعض إرهاباً يراه البعض الآخر عملاً مشروعاً .

إن صدور القرار 1373 الصادر من مجلس الأمن بتاريخ 28 أيلول2001 يعد استكمالاً لتلك القرارات التي تهدف إلى محاربة ومكافحة الإرهاب الدولي والذي يؤكد الحق الراسخ للفرد والجماعة في الدفاع عن النفس ، كما هو معترف به في ميثاق الأمم المتحدة (الشرعة،2004: 24). إلا أنه أغفل في الوقت نفسه حق تقرير المصير ، وحق مقاومة الاحتلال ، وهما من الحقوق الراسخة كحق الدفاع عن النفس الذي سبق أن أكد عليه ميثاق الأمم المتحدة نفسه ، كذلك فان عدم تحديد مفهوم موحد لـــ " الإرهاب " الدولي أو مفهوم الإرهاب

على العموم، وعدم تحديد أي مواصفات له ، بحيث أصبح القرار في هذا المجال ضبابي ولكن نتائجه خطيرة ، ويفوق في أهميته وشموله جميع ما اتخذ من قرارات دولية وما وقع من معاهدات بشأن الإرهاب، إذ إن هناك خلطاً متعمداً بين المقاومة والإرهاب والسبب هو(جرار،2007: 87) الثنائية الواضحة في المعايير والتباين بين الأقوال والأفعال او بين النصوص القانونية والممارسات على أرض الواقع ، فإذا اتصل الأمر بممارسات اسرائيلية أو أمريكية تداعى العالم بأكمله لإيجاد المبررات والأعذار وحمل هذه الممارسات محمل حسن النيّة وسلامة القصد. أما إذا اتصل الأمر بممارسات تصدر عن بلد عربي أو مسلم تكالب العالم على إدانته ووصفه بالوحشية والهمجية والإرهاب ومعاداة السامية وراحوا يضعون كل طاقاتهم وإمكانياتهم لمواجهته ووضع حدٍ له.

المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة تحظر على كل الدول استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ضد الوحدة الإقليمية والاستقلال لأي دولة أخرى ، ومن هنا فقد كانت القرارات بما فيها قرار رقم 242 لعام 1967 الذي يدين احتلال الأرض بالقوة وتصفها بالأراضي المحتلة ، ولذلك نجد من خلال الميثاق أن الأراضي العربية التي احتلتها إسرائيل عام 1967 بما في ذلك القدس الشرقية هي أراضي محتلة مشمولة بأحكام القرار وتُلزم اسرائيل الانسحاب منها ، كذلك القرار رقم 425 لانسحاب اسرائيل من كل أراضي جنوب لبنان بدون شروط لغاية الحدود الدولية ولكن اسرائيل لم تذعن لهذه القرارات وخرجت عن اتفاقية جنيف الرابعة التي تعطي حقاً لمن هم تحت الاحتلال بالمقاومة المشروعة والدفاع عن النفس باعتبارهم إرهابيين من وجهة نظرها وتمنعهم من مقاومة الاحتلال بكل الوسائل الممكنة له (ابوغزالة،2002: 292).

تصدر الخارجية الأمريكية على فترات غير محددة (مركز دراسات الشرق الاوسط: 31) قوائم تضم كل المنظمات التي تقاوم الاحتلال الاسرائيلي سواء في فلسطين أو جنوب لبنان دعماً للموقف الاسرائيلي باعتبارها منظمات إرهابية وان أي دولة تساعدهم تعتبر دولة إرهابية وتوضع على القائمة السوداء (ولم تدخل اسرائيل ولو لمرة القوائم الأمريكية كدولة ارهابية) ويتم الطلب من الدول لاتخاذ إجراءات ضدها وتجفيف مصادر الموارد المالية لها ومحاربتها وإن إجراءات اسرائيل ضدها تعدّ مشروعة ومن باب الدفاع عن النفس الأمر الذي يساعد في ظهور العديد من المضطهدين الذين قد يلجأون لأعمال تؤثر على الأمن والسلام العالميين نتيجة لوجود مقياس الكيل بمكيالين ،علماً أن اسرائيل أصلاً قامت على العمليات الإرهابية ولا تزال تحرّض أمريكا على الدول الإسلامية والعربية التي تعتقد أنها تشكل عليها خطراً مثل إيران وسوريا وتستغل كل المناسبات مثلما استغلت أحداث أيلول في أمريكا لصالحها للاعلان عن هذا التهديد(الدباغ،2004: 40).

يبقى الفارق الأهم بين الكفاح والإرهاب هو المشروعية والشرعية ، فالإرهـــــاب ليس له سند شرعي وهو فاقد للشرعية وجرائمه مستثناة من الجرائم السياسية (فودة،1969: 120) بينما المقاومة المشروعة ضد الاحتلال تعدّ ذات سند شرعي دولي ولذلك لا بد من تحديد خط واضح بين الإرهاب وعمليات التحرير الوطني.

ركّزت الاستراتيجية الأمريكية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ، على دائرة الحضارة الإسلامية باعتبارها العدو البديل بعد زوال الخطر الشيوعي ، حيث اعتبر الاتحاد السوفيتي محفزاً إستراتيجياً للولايات المتحدة الأمريكية، لكن بعد انتهاء الحرب الباردة فقدت السياسة الأمريكية هذا المحفز الإستراتيجي، وقد قال جيورجي أرباتوف وهو أحد مستشاري الرئيس

السابق ميخائيل غورباتشوف عند نهاية الحرب الباردة: "سنقدم لكم أسوأ خدمة، سنحرمكم من العدو" (يونيفاس،2006: 16) ، وأهمية ذلك المحفز من دولة ديمقراطية لأمر حيوي لإبقاء الإرادة الداخليـــــــة متماسكة ومتمسكة بالحفاظ على سياسة التسلح والمحافظة على مواقع القوى لديها، وتعمل على سياسة ملء الفراغ في المناطق الحيوية، وما شمل ذلك من سياسات الأضواء، والحرب بالوكالة والمواجهة، ومع غياب المحفز الإستراتيجي المتمثل بالاتحاد السوفيتي، جاء الإرهاب الذي يمكن تشخيصه بحركة سياسية عقائدية أُصولية، بحيث أصبح البديل الجديد للأصولية الإسلامية.

حرصت الولايات المتحدة الأمريكية على الوجود العسكري في منطقة آسيا الوسطى، والتي تعدّ امتداداً لسياسة الحصار على روسيا، والوجود الأمريكي في منطقة الخليج، وكانت تسعى لإيجاد توازن قوى إقليمية مهيمنة نحو تركيا وإيران وآسيا الوسطى والقوقاز(النقرش،2002: 19) . وفيما يتعلق بالتدخل العسكري المباشر، نجد أن سياسة أمريكا قبل أحداث الحادي عشر من سبتمبر لم تتغير، فكانت تقوم بالتدخل العسكري، ولكن بشكل غير مباشر عن طريق الوكالة، ومع تطور الأحداث أصبحت تخول لنفسها التدخل العسكري المباشر، وتقوم بنشر قواتها العسكرية في منطقة الشرق الأوسط.

يمكن أن نلمس الخطوط العامة للاستراتيجية الأمريكية الجديدة في خطاب أهم مفكريها، وبعد ما كتبه "فرانسيس فوكاياما" صاحب كتاب نهاية التاريخ" تعبيراً عن هذه الخطوط التي تتمثل في ما يلي(حبيب،2005: 210) :

أ. فرض القيم الأمريكية بحيث تصبح القيم والقوانين وأنماط الحياة الأمريكية "الأمركة" أسلوبا للعالم كله.

ب. الحداثة الغربية هي البضاعة التي تريد أمريكا فرضها على العالم الإسلامي، التي تتمثل في الديمقراطية السياسية والليبرالية المعادية والتسامح الفكري وفق المفهوم الأمريكي، فالإسلام هو المقصود الأساسي بالحرب الأمريكية القادمة، وهو دين من الصلابة بما يجعله مستعصياً على اختراق القيم الغربية له.

جـــ. إن ما يطلق عليهم بالأصوليين الإسلاميين في عالم اليوم، هم القلب الحيوي الذي يدعم الاستعصاء الإسلامي، ولذا فحرب أمريكا مع الأصوليين وليس الإرهابيين، إذ تتراوح نسبة الأصوليين بين(15%-50%) من مجمل تعداد سكان العالم الإسلامي البالغ ملياراً ونصف المليار نسمة (حوالي 300 مليون نسمة من العالم الإسلامي) مقصودين بالحرب الأمريكية الجديدة (حبيب،2005: 212).

لقد حققت الولايات المتحدة الأمريكية في علاقاتها مع بعض الدول في منطقة الشرق الأوسط أهدافاً استراتيجية تمثلت في تدفق إمدادات النفط والمحافظة على أمن إسرائيل وإبعاد المدّ الشيوعي وخاصة من قبل الاتحاد السوفيتي السابق عن منطقة الخليج العربي، وبذلك تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية من بسط نفوذها على هذا الجزء المهم من العالم.

ب. <u>الدراسات السابقة</u>: لقد حظيت الدراسات المتعلقة بالفكر الإستراتيجي والسياسة الخارجية الأمريكية أهمية بالغة في عالم ما بعد الحرب الباردة، وظهور النظام الدولي الجديد، والحرب ضد الإرهاب، والتوجه الأمريكي نحو إعادة التمركز في منطقة الشرق الأوسط وربط آسيا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، ومن هذه الدراسات ما يلي:

أحمد إبراهيم محمود،(2001). **كراسات استراتيجية**، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، يتحدث مؤلف الكراسة عن تفجيرات واشنطن ونيويورك يوم الحادي عشر من

سبتمبر 2001 ، وكيف شكلت هذه التفجيرات تحدياً بالغ الخطورة للأمن القومي الأمريكي، فهي المرة الأولى التي يخترق فيها العمق الداخلي للولايات المتحدة بهذه الصورة، وكانت جميع الحروب التي دخلت فيها الولايات المتحدة قد دارت خارج أراضيها ولم يحدث قط أن تعرضت الأراضي الأمريكية لهجوم مسلح من جانب أعداء خارجيين.

أحمد بيضون وآخرون،(2002). **ألعرب والعالم بعد 11 سبتمبر** ، مركز دراسات الوحدة العربية ، وهو عبارة عن مجموعة من المقالات لعدد من المؤلفين ، يناقش كل منهم زاوية من الحدث ، وخلصوا إلى نتيجة شبه متفق عليها أن الهدف من الأحداث الأحداث القضاء على ما يسمى مقاومات إسلامية ، وفرصة لتغيير أنظمة عربية وإسلامية لا تسير في الركب الأمريكي وتغيير النظم السياسية والتعليمية في العالمين العربي والإسلامي.

دراسة اسماعيل الشطي وآخرون، (2002). بعنوان **انعكاسات الحادي عشر من سبتمبر على منطقة الخليج** ، وهو مجموعة مقالات لعدد من المؤلفين ، ناقشوا جوانب معينة من الحدث وانعكاساته على دول الخليج العربية ، وخلصوا جميعاً إلى بيان أهم التوصيات لدول الخليج للتعامل مع الحدث من خلال تباع أسلوب الحوار أكثر من أسلوب المواجهة ، بهدف إيصال وجهة نظرهم المعارضة لهذه الأحداث وتبرئهم ممن يقوم بها ، خاصة أن المؤلف كان في العام التالي للحدث ، بمعنى أن التواصي تفيد فترة زمنية قديمة عن فترة كتابة هذه الدراسة لكنها ساعدت في بعض الرؤى التي تخدم الدراسة ، التي تسعى لبيان عدم صدق التهمة التي ألصقتها الأحداث أو من وراءها بالعالم العربي والاسلامي .

دراسة طارق البشري،(2003). **العرب في مواجهة العدوان**، يتحدث هذا الكتاب عن المخاطر والتهديدات لسياسات الهيمنة الأمريكية ومخاطر التهديد الصهيوني على البلاد العربية،

وأن هناك أهدافاً تطمح إلى تحقيقها الولايات المتحدة للسيطرة على العالم بعد انتهاء الحرب الباردة، ووجدت في أحداث الحادي عشر من سبتمبر مناسبة لتحقيقها، لما يتيح للأمريكيين من استخدام القوة وإنتهاك الحرمات وضرب الشعوب، وأن الأهداف التي تعمل الولايات المتحدة على تحقيقها وترسيخها في الوقت الحاضر هي أهداف ناجمة عن حادث 11 سبتمبر.

دراسة الدكتور ولد أباه، (2004). بعنوان **عالم ما بعد 11 سبتمبر 2001 . الاشكالات الفكرية والإستراتيجية** ، ويناقش المؤلف الحدث من خلال عناوين متعددة ، ويخلص إلى أن الحدث ينحصر في اتجاهات ثلاثة وهي تكريس لمسار الحرب الباردة ، ثم إثارة صراع الحضارات ، وأخيراً اعتبار البعض له كمبشرات لنهاية الحقبة الأمريكية.

معتز سلامة،(2008)، رسالة دكتوراة مقدمة في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة القاهرة بعنوان **تأثير أحداث 11 سبتمبر في المفهوم الأمريكي للأمن القومي**، تحت اشراف الاستاذ الدكتور مصطفى علوي سيف، حيث خلصت الرسالة الى ان النماذج الثلاثة (الفاعل العقلاني، المساومة البيروقراطية، فكر الجماعة) لم تعمل في خطوط متوازية في الدفع نحو إنتاج مفهوم يتسق وَمفهوم الأمن القومي لإدارة بوش بعد 11 سبتمبر، أي أنه من خلال تتبع سلوك وخطاب الإدارة قبل 11 سبتمبر لا يتضح وجود نية مبيتة للسعي إلى تحقيق ذات الأهداف التي تحركت إليها الإدارة بعد الأحداث، وذلك يشكك في النظريات التآمرية التي نسجت بشأن الأحداث. كما خلصت الدراسة أيضا إلى أن المفهوم الأمريكي للأمن القومي بعد 11 سبتمبر دمج بين مسرح الحرب على الإرهاب ومسرح الحرب التقليدية السابق عليها، وأدمجت سياسات الأمن القومي لإدارة الرئيس بوش بين أعداء المرحلة السابقة وأعداء المرحلة التالية،

وشهد الدمج بين المسرحين عمليات متنوعة لإخضاع قواعد ومفاهيم الحرب على الإرهاب لتستوعب أعداء المرحلة السابقة.

شاهر اسماعيل الشاهر،(2009). **أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 أيلول 2001** ، حيث يرى الكاتب أن تفجيرات "سبتمبر" الشهيرة قد أعادت ترتيب أولويات السياسة الخارجية الأمريكية من جديد، مما أدى إلى نشوء سياسة جديدة، تدور حول مجموعة من القضايا الساخنة مثل "مكافحة الإرهاب"، "نشر حقوق الإنسان"، "السيطرة على أسلحة الدمار الشامل"، "ضمان الأمن القومي الأمريكي"، و"القضاء على الإسلام المتطرف." أما الإجراءات العملية للسياسة الخارجية فقد تمثلت في التوسع في القيام بالحروب الاستباقية والوقائية، تقسيم العالم إلى أصدقاء وأعداء، بلورة ما كان يسمى بمحور الشر وعزله، التركيز على منطقة الشرق الأوسط والعالم الإسلامي كمسرح رئيسي لمصالح الولايات المتحدة وساحة لصراعاتها الخارجية. كما يذهب المؤلف إلى أن هناك عدة "لوبيَّات" عززت عدائية أمريكا تجاه العالم الخارجي، ودفعتها إلى الهيمنة على العالم، منها "اللوبي اليميني" الذي يضم تحت جناحه مجموعة من التيارات المحافظة والمسيحية المتشددة، وقد وجد هذا التيار في أحداث 11 أيلول فرصة ذهبية لفرض مفاهيمه ورؤيته المتطرفة، والثاني هو "اللوبي النفطي"، فكبرى الشركات النفطية موجودة في أمريكا، مما يعني أن النفط يحتل مكانة مهمة في السياسات الأمريكية. ومن خلال الكتاب يذهب المؤلف إلى أن أمريكا استطاعت استغلال أحداث سبتمبر، للحصول على أكبر دعم وتأييد دولي لسياستها وتدخلها في الشؤون الداخلية للدول، لأن الهدف النهائي من تلك السياسة هو الحفاظ على مكانة أمريكا العالمية، ودعم ريادتها وقيادتها للعالم، من أجل الهيمنة عليه سياسياً واقتصادياً.

كتاب أمريكا والعالم:محادثات حول السياسة الخارجية الأمريكية.

America And The "World: (2008),Brent Scowcrof, Zbigniew Brzezinski Conversations On The Future Of American Foreign Policy , Basic Books .

وهو كتاب يتضمن محادثات بين خبيرين في الشئون الخارجية والسياسة الخارجية الأمريكية زيجنو بريجنسكي Zbigniew Brzezinski وبرنت سكوكروفت Brent Scowcroft تناولت مناقشات واسعة حول القضايا الجدلية التي تواجهها الولايات المتحدة على المستوى الدولي، وعلى التحديات الأساسية التي ستواجه الرئيس الأمريكي الجديد على صعيد السياسة الخارجية. كما ويقدم الكاتب للقارئ نقاشات موسعة حول عديدٍ من التحديات الجمة التي تواجهها السياسة الخارجية الأمريكية على المسرح الدولي حاليًا التي نذكر منها على سبيل المثال انتشار الأسلحة النووية والاحتباس الحراري والإرهاب.

كتاب السياسة الخارجية الأمريكية والعالم الإسلامي.

American Foreign Policy & the Muslim world، مجموعة من الباحثين، تحرير: اشتياق حسين ، محسن صالح ، (2009) ، بيروت ،مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. ويقع الكتاب في 422 صفحة من القطع المتوسط، وقد شارك في كتابته 13 من أساتذة الجامعات والأكاديميين من الولايات المتحدة وبريطانيا وماليزيا والإمارات العربية المتحدة ولبنان، وحرره كل من د.محسن صالح، ود.اشتياق حسين .

تتوزع فصول الكتاب الــ14 على ثلاثة محاور، يحمل أولها عنوان: العوامل المحلية في صناعة السياسة الخارجية الأمريكية، ويحمل المحور الثاني عنوان: خصائص السياسة الخارجية الأمريكية، فيما يتحدث المحور الثالث عن تطبيقات السياسة الخارجية الأمريكية في

فلسطين والعراق وإيران وأفغانستان.

في الفصل الأول من الكتاب يعالج د.اشتياق حسين المؤثرات الداخلية التي تلعب دوراً مهماً في صناعة القرار الأمريكي، سواء في الإدارة الأمريكية ودوائرها الرسمية، أم فيما يتعلق بجماعات المصالح والرأي العام، والقيم الأخلاقية السائدة في المجتمع الأمريكي. ويشير إلى دور مؤسسة الرئاسة، ومجلسي النواب والشيوخ، ومجلس الأمن القومي، لافتاً النظر إلى أهمية الدور الذي يلعبه مجلس الأمن القومي ووزير الخارجية الأمريكي في عملية صناعة القرار.

تتميزهذه الدراسة " **دور الإرهاب في التأثير على السياسة الخارجية الأمريكية نحو الشرق الأوسط بعد أحداث 11 سيبتمبر**" عن الدراسات السابقة في أنها ستعالج كيف أن مجموعة إرهابية غير مؤسسية – تنظيمات غير الدول- تلعب دورا كبيرا في توجيه مسار السياسة الخارجية الأمريكية عن اطارها التقليدي نحو دول الشرق الأوسط وكيف أن الفعل الخارجي – الممثل بالإرهاب- فرض نفسه على الأجندة الداخلية لصانع القرار السياسي الأمريكي من حيث تقييد الحريات ، زيادة حجم الإنفاق على مؤسسات الأمن الداخلي، زيادة ميزانية الدفاع مما كانت عليه أيام الحرب الباردة...الخ.

منهجية الدراسة.

أ. **منهج الدراسة:** سيتم استخدام المنهج التاريخي في هذه الدراسة بهدف سرد بعض الوقائع التاريخية للأحداث وما سبقها وتوظيفها في إثبات فرضية الدراسة ، ومن ثم سيتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي ، من خلال دراسة التغيرات التي حدثت بعد (11 سبتمبر) خاصة على الساحة العربية ، بهدف التوصل إلى الاستنتاجات والتوصيات التي تخدم مشكلة وهدف الدراسة .

ب. <u>مخطط الدراسة</u>: ستتضمن هذه الدراسة فصلاً تمهيدياً وخمسة فصول، بما فيها الخاتمة التي تتناول الاستنتاجات والتوصيات،وذلك على النحو التالي:

الفصل الأول: تناول مقدمات الدراسة المتضمنة الأهمية ، والإشكالية وأسئلتها ، وأهداف الدراسة ، ومصطلحاتها ، ومحدداتها ، والإطار النظري ، والدراسات السابقة ، ومنهجية الدراسة.

أما **الفصل الثاني:** فقد تناول ظاهرة الإرهاب ، حيث تمت دراسة هذا الفصل من خلال مبحثين ، المبحث الأول: تناول الإرهاب كظاهرة عالمية ، والمبحث الثاني: تناول العلاقات الامريكية– الشرق أوسطية قبل أحداث 11 سيبتمبر 2001.

و**الفصل الثالث:** تناول أبعاد الإرهاب السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، حيث تمت دراسته في ثلاثة مباحث ، تناول المبحث الأول:الواقع السياسي والاقتصادي الدولي الذي سبق أحداث سيبتمبر، والمبحث الثاني: تناول انعكاس هجمات سيبتمبر على الدول العربية ، والمبحث الثالث تناول: المحاولات الإجرائية للدول العربية للرد على الاتهامات.

وأما **الفصل الرابع:** فقد تناول دور الإرهاب في التأثير في السياسة الخارجية الامريكية نحو بلدان الشرق الأوسط بعد الحادي عشر من سيبتمبر2001 ، إذ تم دراسة هذا الدور في مبحثين: الأول:السياسة الخارجية الأمريكية التقليدية ، والثاني:السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط بعد 11 سيبتمبر.

وأخيراً **الفصل الخامس:** فقد تناول الخاتمة التي تتضمن:الاستنتاجات والتوصيات.

الفصل الثاني

ظاهرة الإرهاب

من أجل الوقوف على ظاهرة الإرهاب والأمن العالمي ،لا بد من الإشارة إلى أن الإرهاب ظاهرة كونية ليس لها حدود أو دين أو جنسية ، وإنما هي ظاهرة تتسع لتشمل كل المجتمعات البشرية قديماً وحديثاً وتصيب كل مفاصل المجتمعات البشرية. كما تشكلت جماعات وحركات عبر التاريخ تمارس الإرهاب بأشكال وأساليب مختلفة سواء من حيث طبيعة العنف والهدف التي تسعى له مثل هذه الجماعات والتنظيمات سابقاً ولاحقاً. ويتميز الإرهاب في تطوره بأنه كان ظاهرة لا تأخذ صورة الاستدامة لكنها تتشكل في حقبة زمنية معينة نتيجة ما تقتضيه طبيعه الحال في هذه الحقبة ثم تختفي ولا تظهر من جديد إلا نتيجةً لتطورات أخرى.

يظهر الإرهاب في البيئة التي يجدها صالحة لظهوره ، وبوجود ظروف تساهم بفعالية في إيجاد اوساط مناسبة لانتشاره منها تلك التي لا تتفق مع التوجهات الإنسانية للأديان السماوية والنظم الاجتماعية والأخلاقيه ، وعلى الأغلب تتخذ التنظيمات الإرهابية والمتطرفة من الأديان والكتب السماوية تغطيه لتبرير أعمالها الإجرامية ، ويقوم أصحاب الأفكار المتطرفة من خلال السيطرة على النفوس الضعيفة أو القابلة للتطرف خصوصاً من الشباب القابلين للانقياد بسهولة في الأعمال الإرهابية نتيجة الفقر الذي تعج به المجتمعات التي تنتشر في أوساطها الظاهرة الإرهابية، بالإضافة إلى تردي الأداء أو تسلط النظام السياسي وغياب العدالة الاجتماعية

وانتشار الفساد السياسي والاجتماعي أو الاستغلال غير الصحيح للدين، كما أن الصراعات الإقليمية التي ينقلها الإعلام بإثاره شجون معينة وموجهة يمكن أن تكون ذريعة وسبباً للقيام بالأعمال وعمليات المنظمات الإرهابية بهدف تقويض الشرعية السياسية الدولية.وحتى يتسنى لنا فهم ذلك لا بد من استعراض لمفهوم الارهاب وتعريفه وكيف تطورت مشكلة الإرهاب الدولي.

وسيتم معالجة ظاهرة الارهاب من خلال المبحثين التاليين:

المبحث الأول: الإرهاب كظاهرة عالمية.

المبحث الثاني: العلاقات الأمريكية – الشرق أوسطية قبل 11 سيبتمبر 2001.

المبحث الأول

الإرهاب كظاهرة عالمية

يعدّ الإرهاب من الظواهر العالمية التي بدأت تعاني منها البشرية في مطلع القرن الماضي وبداية القرن الحالي وهي ظاهرة تستخدم العنف لتحقيق أهداف معينة منها إشاعة الفوضى في المجتمع الدولي والانقضاض على الشرعية الدولية على مستوى الدول والمجتمع الدولي وهي ظاهرة قديمة حديثة.

واللافت للنظر أن العديد من الدول بدأت تستشعر خطورة الظاهرة والتعامل معها بكل السبل إما باستخدام القوة الصلدة وأحياناً أخرى باستخدام القوة الناعمة كما تفعل الولايات المتحدة الأمريكية في أفغانستان. وأحياناً تنجح حملات الحد من الظاهرة وأحياناً أخرى تفشل بسبب المعايير المزدوجة التي تتبعها الدول غطاءً لشن حروب ضد حضارات معينة دون الأخرى كما تفعل الولايات المتحدة في هجومها على أفغانستان والعراق.

وحتى يتسنى لنا فهم هذه الظاهرة سيتم تناولها في ستة مطالب:

المطلب الأول: مفهوم الإرهاب وتعريفه.

المطلب الثاني: الإرهاب عبر العصور المختلفة.

المطلب الثالث: دوافع الإرهاب واسبابه.

المطلب الرابع: اشكال الإرهاب.

المطلب الخامس: الإرهاب وحق المقاومة.

المطلب السادس:أهم العمليات الإرهابية التي تمت مابين2001-2009.

المطلب الاول

مفهوم الإرهاب وتعريفه

يعدّ تحديد مفهوم الإرهاب من المواضيع المربكة ؛ لعدم التقاء آراء المفكرين والعلماء وتغييب أصحاب الفكر الديني المعتدل حول مفهوم واحد لتوضيح ظاهرة الإرهاب، إذ تصنف بعض الدول اعمال العنف التي يقوم بها خصومها السياسيون ارهاباً، وكذلك يعدّ السياسيون المعارضون أنفسهم ضحايا ارهاب الدولة، وأما الدول الأخرى فتصنف بعض أنواع أعمال العنف عملاً مشروعاً وخصوصاً الأعمال المتعلقه بالتحرر والاستقلال ومقاومة الاحتلال ورفض التبعية والانقياد للدول العظمى، وهناك تنوع في النظرة للإرهابي فبعض الدول تنظر له كمجرم يجب ملاحقته ومعاقبته ومكافحته والدول التي لاتتفق مع الدول ذات السيطره تنظر له كمناضل وطني يجب مكافأته. بالرغم مما ذكر فقد جرت عدة محاولات لتحديد مفهوم ظاهرة الإرهاب الذي يقوم به الأفراد، والمجموعات المنظمة وغير المنظمة، ولكن لم تصل هذه المحاولات في وضع مفهوم شامل لظاهرة الإرهاب وعلى وجه الخصوص إرهاب الدولة إلا من ناحية اتهام بعض الدول به مثل إيران وسوريا وكوريا الشمالية، والتغاضي عن الارهاب الذي تقوم به اسرائيل بحق الفلسطينيين وقوات التحالف في كل من أفغانستان والعراق ومناطق النزاع الموجودة بها تحت ستار المهمات الإنسانية وترسيخ الديموقراطية.

تعريف الإرهاب. انتشر الإرهاب في وقتنا الحاضر في كل أرجاء الدنيا وتعالت النداءات إلى ضرورة التصدي له، وتحديد مفهومه، وتوضيح أشكاله وصوره، وطرحت هذه المشكلة في المؤتمرات والندوات والحلقات الدراسية للبحث بها لكن الآراء والمواقف بصددها جاءت مختلفة من حيث الوجهه التي ينظر منها الإرهاب، فهو أداة أو وسيلة بطولية عند البعض وأداة ووسيلة

إجرامية مدانة عند البعض الآخر ومن هنا صار من الصعب الوصول إلى تعريف الإرهاب وتحديد مفهومه (عاصم،2004: 30).

كما جاء في الموسوعة البريطانية أن الإرهاب هو الاستخدام المنظم للرعب أو العنف ضد الحكومات والجمهور والأشخاص لتحقيق هدف سياسي. ويُعرف (أريك موريس) الإرهاب "بأنه استخدام أو التهديد باستخدام عنف غير عادي لتحقيق غايات سياسية (موريس،35:1991). أما ريمون آرون خبير العلوم السياسية فيرى الإرهاب " بأنه عمل من أعمال العنف ترجح فيه كفة التأثير النفسي على كفة النتائج المادية. اما وزارة الخارجية الامريكية ،فقد عرفت الإرهاب على أنه "العنف المتعمد ذو الدوافع السياسية ضد أهداف غير قتالية من جانب جماعات قومية فرعية أو عملاء يعملون في السر"(معالي،47:2001).

هذا وأن مفهوم الجامعة العربية للإرهاب كما اشرنا الى تعريف الجامعة مسبقاً أنه فعل من أفعال العنف أو التهديد به أيا كانت بواعثه، أو أغراضه، يقع تنفيذاً لمشروع إجرامي فردي أو جماعي يهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس أو ترويعهم بإيذائهم أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم للخطر أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق أو الأملاك العامة أو الخاصة أو احتلالها أو الاستيلاء عليها أو تعريض أحد الموارد الوطنية للخطر(www.arableagueon line.org) . وأن المفهوم الأردني للإرهاب كما جاء في مضامين رسالة عمان، حيث استمد الأردن كدولة دينها الإسلام تعريفه للأعمال الإرهابية من قوله تعالى: (وَقَاتِلُواْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلاَ تَعْتَدُواْ إِنَّ اللَّهَ لاَ يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ)(سورة البقرة،آية :190)، فالدفاع عن النفس وحماية الوطن لا يعدّ أبداً إرهاباً ، ولكن قتل الأبرياء الذين لا يقاتلون من الأطفال والنساء والشيوخ الآمنين وبغض النظر عن ديانتهم يعدّ حراماً شرعاً

وارهاباً (مضامين رسالة عمان،155:2006) ، كما ورد تعريف الإرهاب في قانون العقوبات الأردني المؤقت رقم 54 لعام 2001 ، بأنه " استخدام العنف أو التهديد باستخدامه تنفيذاً لعمل فردي أو جماعي يهدف إلى الإخلال بالنظام العام، أو تعريض سلامة المجتمع وأمنه للخطر، إذا كان من شأن ذلك إلقاء الرّعب بين الناس وترويعهم أو تعريض حياتهم وأمنهم للخطر، ويشمل الأفعال التي تلحق الضرر بالبيئة أو المرافق أو الأملاك العامة أو الخاصة أو الدولية أو البعثات الدبلوماسية أو باحتلال أي منها أو الاستيلاء عليها أو تعريض الموارد الوطنية للخطر، أو تعطيل تطبيق أحكام الدستور والقوانين" (عبيدات،432:2003).

ظهر الإرهاب بمفهومه الحالي إبان الثورة الفرنسية في أواخر القرن الثامن عشر الميلادي بعد أن تسلم (الجاكوبيون)* قيادة الثورة في فرنسا وقتلوا آلاف المساجين بحجة الخشية من الأعداء، ثم توالت العمليات الإرهابية من جهة إلى أخرى ومن مكان إلى آخر والتاريخ الحديث مليء بالعمليات الإرهابية المنظمة مثل إرهاب ستالين وهتلر وموسوليني والحكومات العنصرية الاسرائيلية إضافة إلى الإرهاب في دول أفريقيا(شكري،96:2002).

**الجاكوبيين:* *هم أعضاء الحزب الجمهورى الثورى الإرهابي المتطرف الحاكم إبان الثوره الفرنسيه ،من أشهر زعمائه روبسبير و دانتون و جان بول مارت. مارس زعماء الجاكوبيين الإرهاب ضد المواطنين من خلال قيامهم بإعدام الكثيرين من عامة الشعب والمعارضين.*

المطلب الثاني

الإرهاب عبر العصور المختلفة

العصور القديمة.

برز الإرهاب في العالم كظاهرة حديثة بأشكال متنوعه وأخذت مساحه واسعه وكبيرة من البحث والدراسة والنقاش على جميع المستويات المحلية والإقليمية والدولية، واختلفت فيها وجهات النظر، وبالرجوع إلى جذورها التاريخية كظاهرة عرفتها البشرية منذُ عُمِرت الأرض فقد مارستها جماعات وأفراد تنتمي إلى الديانات والحضارات القديمة ولازم العنف الحياة البشرية طيلة العصور التاريخية، من حيث البدء بقصة أبناء سيدنا آدم عليه السلام قابيل وهابيل التي وردت في القرآن الكريم (فطوّعت لهُ نفسهُ قتلَ أخيهِ فقتلهُ فأصبحَ منْ الخاسرين)(القرآن الكريم،المائدة:آية30).ثم توالت العمليات الإرهابية عبر التاريخ، وكان منها إفساد يأجوج ومأجوج قبل بناء سد مأرب، وكذلك ما قام به أبناء يعقوب عليه السلام لإبعاد يوسف عليه السلام عن أبيهم، وإفساد فرعون في الأرض وقتل بني اسرائيل، وهناك الإغريق الذين كانوا يعاقبون بالموت من يقوم بأعمال إرهابية تضر بأمن الدولة، وفي روما كانوا يعتبرون المجرم السياسي عدو يجب معاقبته، كما قامت حركة يهودية في القرن الذي سبق ميلاد النبي عيسى عليه السلام وكان مقرها القدس وقد اتخذت هذه الحركة قتل الأبرياء وتحطيم المنازل وسيلة للوصول إلى أهدافها(عزالدين،25:1986).ومن ثم تأسست في العصور القديمة جماعات في مصر مارست ما سمي فن القتل دعيت (ladins Pora) (محي الدين،54:1987) وتعني (الحزب اليهودي للسلام) ضد الأغنياء، ونظمت هذه المجموعات الدينية المتطرفة، التي تؤمن بالنزعة القومية ضد الرومانية أعمالها بغرض تقويض أسس المجتمع القائم وتحريض الفقراء ضد الأغنياء، وضد الملكية الرومانية، وقد استعملت وسيلة التصفيه لتحقيق أهدافها.

أما في العصر الجاهلي فقد شهد تاريخ العرب صنوفاً متنوعه من أعمال العنف حيث كانت النزعة السائدة في ذاك العصر هي القبلية والعشائرية، وتعدّ القبيلة في البادية هي الدولة وتنطبق عليها مقومات الدولة باستثناء الأرض الثابتة، وكانت حياة القبائل في صراع دائم، والصراع هو الهجوم على القبائل الأخرى للحصول على الرزق والدفاع عن القبيلة وإثبات السيطرة، وكان القانون السائد في تلك الأيام قانون القوة ولا يمكن الوصول إلى السيطرة إلا عن طريقها، وظلت على هذه الحال حتى جاء الإسلام وأوجد مجتمع التضامن والتكامل والأخوة في الدين وألغى العصبية والقبلية (نافع،18:1994).

العصر الإسلامي.

يشير بعض العلماء **والمؤرخون** إلى أن التطرف الديني في العصر الإسلامي يعود إلى حركة الخوارج التي انبثق عنها العديد من الحركات المنشقة التي شهدها التاريخ الإسلامي، وقد ظهرت حركة الخوارج خلال حادثة التحكيم التي قبلها أمير المؤمنين الإمام علي بن أبي طالب (كرم الله وجهه) ، ووالي دمشق معاوية بن أبي سفيان عقب موقعة صفين عام 37 هجري، فلم يوافق الخوارج على الإمام علي بل (استتابوه)، لأنه خرج عن بيعته وقبل مبدأ التحكيم وذلك لإيمانهم لا حكم إلا لله، كما استتابوا أبا موسى الأشعري وعمرو بن العاص لأنهما قاما بالتحكيم (نافع،18:1994) ، بالإضافة لذلك استتابوا معاوية لخروجه على الإمام علي (كرم الله وجهه) وانقسم الخوارج إلى أكثر من عشرين فرقة من أشهرهم الأزارقة أتباع نافع بن الأزرق وهذه الفئة لا تقبل التعامل مع الناس إلا من هو في (عقيدتهم) ولكن التعامل مع الآخرين فقط من خلال السيف. كما وتعدّ "القرامطة" من الفرق التي انحرفت عن تعاليم الإسلام والذين استفحل أمرهم في منطقة الكوفة بالعراق وكانوا يعتدون على القوافل وينشرون الفزع بين الناس، حتى

نجح الخليفة العباسي" المعتضد " في القضاء عليهم وغادروا إلى منطقة الخليج في منطقة البحرين والإحساء والقطيف وأهم ما قاموا به هو غزوهم مكة المكرمة والاعتداء على حجاج بيت الله، وانتزاع الحجر الأسود من مكانه في البيت الحرام ولم يعيدوه إلا بعد تدخل الخليفة "المطيع لله" في الدولة الفاطمية (بيضون و زكار،270:1974) وقد انهيت هذه الطائفة بعد أن دب الخلاف بين زعمائها واقتتلوا وضعف شأنهم بعد أن بثوا الرعب في أرجاء الدولة العباسية.

العصر الحديث.

لقد مرّ الإرهاب في العصر الحديث بعدة مراحل نوجزها بالآتي (عاصم،30:2004):

أ. **المرحلة الأولى (الإرهاب الفردي):** موجات إرهابية ذات طابع قومي متطرف اجتاحت أوروبا منذ أواخر القرن التاسع عشر وحتى عقد الثلاثينات من القرن العشرين.

ب. **المرحلة الثانية (الإرهاب في ظل الحرب الباردة):** امتدت بعد الحرب العالمية الثانية وخلال الحرب الباردة وحتى التسعينات من القرن العشرين حيث كانت العمليات الإرهابية عبارة عن صراع بين الشرق والغرب، مما أدى إلى ظهور بعض الجماعات الإرهابية اليسارية في أوروبا الغربية واليابان منها (بادرما ينهوف) الألمانية و(العمل المباشر) الفرنسية و (الألوية الحمراء) الإيطالية و(الجيش الأحمر) الياباني في آسيا والجماعات الصهيونية حول العالم، وكانت عملياتهم ذات طابع أيديولوجي مارست من خلاله هذه الجماعات أشكالا من العنف ضد مجتمعاتها، واعتمدت على الأسلحة الخفيفة.

جـ. **المرحلة الثالثة (الإرهاب الأيدلوجي):** هذه المرحله تميزت بخصائص جديدة ومختلفة عن الأجيال السابقة من حيث التسليح والتنظيم والأهداف، حيث تميزت بأن الإرهابيين ينتمون إلى جنسيات متعددة ومختلفة لا تجمعها قضايا قومية ولكن تجمعها أيديولوجيات دينية أو سياسية

محددة بالإضافة لحركتها المستمرة وتتحكم بها وتنقلها من مكان إلى آخر الأمر الذي يجعل استهدافها أو ملاحقتها بغاية الصعوبة لعدم وجود موقع مادي ملموس.

يرى الباحث أن الإرهاب ظاهرة إنسانية مرفوضة بكافة ظواهرها، تتقاطع مع عوامل ومسببات في عصور سابقة أو لاحقة تظهره كأيدلوجية وفعل ورد فعل فردي أو جماعي، وخلال تاريخها الطويل لم تكن الأمة العربية سواء في الجاهلية أو في الاسلام بمأمن من التعصب والإرهاب. وعند دراسة تاريخ الأمم والشعوب خاصة الشعوب الغربية، نجد أن الإرهاب والتعصب كان ملازماً لكافة مراحل الصراع سواء كان دينياً أو اقتصادياً أو سياسياً ، ونتيجة لقيّم الحرية والتطور في نهاية القرن الماضي تراجعت ظاهرة الإرهاب وضعفت لأبعد الحدود، ولكنها انتقلت بنشاطها وحركتها إلى مناطق أخرى من العالم على شكل استعمار وهيمنة.

المطلب الثالث

دوافع الإرهاب وأسبابه

عند الحديث عن ظاهرة الإرهاب في المجالات المختلفة ،لا بد من التطرق إلى الدوافع والقوى الكامنة والمباشرة لهذه الظاهرة إلى جانب تحليل الأسباب المحركة لفعل الإرهاب. وتقسم الدوافع الى ما يلي (ابوغزالة،75:2002):

أ. دوافع كامنة.

ب. دوافع مباشرة.

الدوافع الكامنة.

عند فقدان السلطة الشعبية التي تمثل الإرادة الجماعية التي هي أساس وجودها وتتجاوز حدودها إلى احتكار السلطة والتعدي على حقوق الأفراد الطبيعية، فسوف يحصل هناك عدم التوازن في النظم السياسية والاجتماعية وتعم الاضطرابات والاحتجاجات على ممارسة السلطة وبالتالي تؤدي لاستخدام العنف. كما أن المخاطر المحدقة في أسس الدولة ومشروعية الحكم يدفع باتجاه الخلل وعدم التوازن الناتج في العلاقة القانونية لوجود السلطة وشرعيتها المستمدة من إرادة الأفراد المكونين للمجتمع السياسي والاجتماعي.

الدوافع المباشرة.

إن انعدام العدالة والقانون وانتهاك حقوق الانسان، والممارسات المتسلطة الخاطئة لبعض الحكام ، والميل للثأر من الخصوم والعمل لمصلحة فئة معينة على حساب فئات أخرى، وكذلك الإجراءات التعسفية التي تقوم بها بعض الأنظمة السياسية القائمة على الدكتاتورية لفرض النظام دون الرجوع إلى أي سلطة مؤسسية أو تشريعية بشكل يُعرّض هذه الأنظمة وحكوماتها للخطر. كما ويعدّ الإرهاب المضاد من قبل الضحايا نتيجة الاضطهاد الذي فُــرض عليهم، وتدخل القوى العظمى في الشؤون الداخلية للدول الناميه والضعيفة، بالإضافة إلى النزعة العرقية والتميز العنصري، من الدوافع والأسباب التي من شأنها أن تسبب العنف الذي قد يؤدي إلى الإرهاب.

وحتى تتضح الصورة حول ظاهرة الإرهاب، لابد من تحديد العوامل والأسباب الكامنة وراء هذه الظاهرة ويمكن مناقشتها تحت العناوين التالية:السياسية ، الاقتصادية والاجتماعية ثم الاسباب الدينية والعرقية (الحافظ،44:2004):

أ. **<u>الأسباب السياسية.</u>**

وتتمثل في التعدي على حقوق الانسان من حيث فقدان الحريات ومحاربة التعددية السياسية ، وعدم الثقة بالحكومة وإنجازاتها، وعدم الشعور بالانتماء للوطن. كما ويعدّ الاحتلال للدول التي تخلق المقاومة ضد المحتل مقابل ما يمارسه من أعمال قهر واستفزاز، وإخفاق المخططات السياسية مثل عمليات السلام بالشرق الأوسط، وسياسة التعامل بمكيالين تجاه القضايا المشتركة بالمنطقة، بالإضافة الى استخدام بعض القضايا الرئيسية كغطاء للعمليات الإرهابية مثل قضية فلسطين أو العراق، وجلب الاهتمام إلى قضية سياسية معينة مثل جمع المال لتغطية احتياجات الكفاح السياسي أو التوصل إلى اطلاق سراح المعتقلين السياسيين أو إظهار عجز السلطات الحكومية، أو بقصد إثارة الفوضى التي يمكن أن تؤدي الى تشتيت الرأي العام وتمزيقه، كلها عوامل تساعد على ظهور الإرهاب.

بدأ الإرهاب حديثا في المنطقة العربية بطابع يهودي، وذلك عندما قام اليهود بأعمال إرهابية ضد الإنجليز بهدف ترحيلهم من فلسطين، وبعد ذلك انتقل الإرهاب إلى أصحاب الأرض الشرعيين وكان ذلك في أربعينيات القرن الماضي على يد عصابة (شتيرون) و(ارجون) وغيرهما ثم أخذ الإرهاب اليهودي نمطا جديدا بعد إعلان دولة إسرائيل وقيام عمليات العنف والتقتيل الجماعي التي كان من أبرزها مذبحة دير ياسين عام1948 (الحديدي،38:2000). وبعد هزيمة العرب عام 1967 نشط العمل الفدائي الفلسطيني وانتظمت

عدة جماعات كان أبرزها منظمة التحرير الفلسطينية، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، ومنظمة فتح ثم منظمة أيلول الأسود التي كان من أعمالها المميزة اختطاف وقتل أحد عشر لاعباً إسرائيلياً مشاركاً في الدورة الأولمبية في ميونيخ بألمانيا عام 1972 (الحديدي،40:2000) ، وفي العام 1988 أعلنت منظمة التحرير الفلسطينية تخليها رسمياً عن العنف وعن العمل الفدائي ضمنا كوسيلة لتحرير فلسطين وتولى عنها ذلك حزب الله، وحماس، والجهاد الإسلامي.

ب. **الأسباب الاقتصادية والاجتماعية.**

إن ارتفاع نسبه البطالة واتساع رقعه الفقر، بالإضافة إلى الخلل الواضح في الفوارق الطبقية بالمجتمعات وإسقاط الطبقة الوسطى وارتفاع نسبة من يعيش دون مستوى خط الفقر، وعدم القدرة على (توفير) الاحتياجات الأساسية للمواطنين كالغذاء والماء والدواء، والغلو في رفع الضرائب والرسوم حيث يؤدى إلى إغلاق بعض المنشآت الاقتصادية التي تدفع باتجاه حضـــن البطالة باعداد متزايدة، بالاضافة إلى التمييز في بعض المعاملات بين فئه وأخرى من خلال العمل والوظيفة والدخول والامتيازات.كما أن وجود ثغرات في التربية الاجتماعية والتعليمية تبين أن العالم كله مليء بالفساد وفقدان الأمن والطمأنينة ويتم تنمية ذلك من اتجاهات محددة مما يؤدي إلى نمو بذور الفكر المتشدد.وهناك بعض العمليات الإرهابية تقوم بهدف الحصول على فديات مالية (كشك،25:2001). هذه الأسباب جميعها يمكن أن تكون بيئة خصبة لنمو الإرهاب.

جـــ. **الأسباب الدينية – العرقية.**

تعدّ النزاعات والصراعات العرقية والدينية بين الجماعات والدول التي تشكل تهديد خطير ومتنامي للأمن المحلي والعالمي، بالاضافة الى انقسام الأمة الاسلامية إلى طوائف

وفئات، تحاول العديد من الاتجاهات ذات الأهداف بالمنطقة أن تشجع عليها، ويركز الاسلام على وحدة الجنس البشري وحقوق أهل الذمة في الدول المسلمة على صورة ليس لها مثيل بالديانات الأخرى، وقد وصلت الصراعات العرقية والطائفية ببعض الدول إلى شكل من اشكال الحرب الأهلية كما حدث بجنوب إفريقيا سابقا، السودان، الهند (السيخ والمسلمين)، كذلك الاتحاد السوفييتي سابقا وأكراد العراق و تركيا (ابوغزالة،76:2002) . كما أن تمكين بعض الجماعات من استغلال الخطاب الديني من خلال المدارس والمساجد والكنائس والمعابد لتعبئة الشباب تحت مظلتها من خلال التفسيرات الخاطئة لمفهوم الدفاع والمقاومة المشروعة والاستشهاد.

المطلب الرابع

أشكال الإرهاب

إن أشكال الإرهاب شهدت تطورات متغيرة ومتعددة بسبب العديد من المتغيرات التي من أهمها التحولات الكبيرة في النظام الدولي، والتطور المتزايد في التكنولوجيا العسكرية شاملة تكنولوجيا أسلحة الدمار الشامل ،وهذا أدى إلى التطور في أشكال الإرهاب على النحو التالي :

أ. **الإرهاب التقليدي.** وهو الإرهاب الذي يعتمد على الأسلحة التقليدية (بنادق،قنابل،متفجرات،الخ) ، حيث إن عمليات الإرهاب التقليدية أصبحت تعطي آثاراً مدمرة وخسائر مادية وبشرية هائلة وهذا ما ظهر أخيراً من خلال أحداث الحادي عشر من أيلول عام 2001 في الولايات المتحدة وقبلها عملية أوكلاهوما سيتي عام 1995 ثم تفجير سفارتي الولايات المتحدة الأمريكية في كينيا وتانزانيا عام 1998، وفي مثل هذه الحالات فإن منفذي العمليات (عبدالله،87:2002) الإرهابية عادة ما يكونون من الفنيين المتمرسين ذوي الخبرة في التعامل مع المتفجرات والأدوات الإرهابية، مع العلم ان بعض هذه الجماعات قد يمتلكون معرفة تكنولوجية وتقنية عاليه، ويوجد منهم فئه حصلت على شهادات علميه وبنفس مستوى إن لم تكن أعلى من مستوى أجهزة الأمن المناوئة لها، وقد تكون معظم العمليات الإرهابية في منطقة الشرق الأوسط ضمن مدى هذا النوع من الارهاب.

ب. **الإرهاب غير التقليدي.**(محمود،2002،:47) تتضح أشكال الإرهاب غير التقليدي من خلال:

1. **الإرهاب النووي.** الخوف من الإرهاب النووي أصبح واضحاً بعد ما أشيع أن هناك إمكانية الحصول من قبل بعض الجماعات الإرهابية على اسلحة نووية او مواد نووية من الاتحاد السوفييتي السابق بعد الفوضى التي جاءت جراء تفككه من خلال بعض التقنيات التي أوجدتها وكالة المخابرات الروسية السابقة (K J B) بتطوير " الحقيبة النووية " التي تحتوي على رأس نووي وتزن حوالي 74 كغم وتؤدي عند تفجيرها إلى تدمير كبير بالإضافة للاشعاعات التي تصدر منها، وخطورة وصول هذه المواد والتقنيات النووية إلى الأيدي الإرهابية (جيه ،2004: 10658).

2. **الإرهاب البيولوجي.** لم يحدث أن شهدت الساحة الدولية إرهاباً بيولوجياً بالمعنى الحقيقي للكلمة قبل حوادث انتشار ميكروب الجمرة الخبيثة في الولايات المتحدة الأمريكية، ثم انتشاره في عدد من الدول التي مثلت تحولاً كبيراً في طبيعة هذا الإرهاب وتمتلك الدول الكبرى ترسانة كبيرة من الأسلحة البيولوجية التي تتنوع على ثلاث أشكال مثل: البكتيريا (الجمرة الخبيثة) أو الفيروسات (الجدري) أو السموم البكتيرية وبالرغم من صعوبة تصنيع هذه الأسلحة مثل الجمرة الخبيثة التي تحتاج إلى تكنولوجيا متقدمة ومعقدة غير متوفرة سوى بالولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية الا أن هذا الشكل من الإرهاب قد يزداد احتمال اللجوء إليه في المستقبل مما قد يتسبب في خسائر بشرية فادحة.

3. **الإرهاب الكيماوي.** يتصف هذا النوع من الإرهاب الكيميائي بالبساطة والسهولة النسبية في تصنيعه وسهولة استخدامه بالإضافه إلى ضخامة الخسائر التي يحدثها، وقد يكون قيام طائفة (أوم) الدينية الإرهابية في اليابان باستخدام غاز السارين السام في الهجوم على نفق طوكيو في آذار1995 (محمود،48:2002) مما أسفر عن قتل10 أشخاص وإصابة خمسة آلاف آخرين وكذلك قيام بعض المجموعات الإرهابية بمحاولة استخدام مثل هذه المواد الكيماوية في عمليات إرهابية في الأردن عام (2004) وتم إجهاض هذه العملية من خلال القدرة الاستطلاعيه العاليه والدقيقة للأجهزة الأمنية، وعلى الرغم من ذلك فإنه لم يظهر في منطقة الشرق الأوسط أي مؤشرات أخرى حول محاولة المنظمات الإرهابية المتواجدة بالمنطقة الحصول على هذه المواد باستثناء الأردن وذلك بسبب أن المنظمات المتهمة بالإرهاب في المنطقة هي منظات تمارس الكفاح المسلح ضد اسرائيل ويمكن استبعاد قيامها باستخدام هذه الأسلحة بسبب أن المنطقة في اسرائيل تحتوي على اسرائيليين وعرب، كما أن الكلفه المادية العاليه لهذه المواد قد تقف عائقاً

أمام استخدامها. وساهمت جهود الأجهزة الأمنية بمنطقة الاقليم والتنسيق الذي تقوم به مع باقي الأجهزة الدولية المسؤولة بمنع تواجد هذه المواد ضمن المنطقة، وأن هذه المواد تحتاج إلى تكنيك عالٍ وكبير قد لا تتوفر بمنطقة الشرق الأوسط إلا في إسرائيل وهي الدوله القادرة على استخدام هذه المواد.

4. **<u>الإرهاب ألمعلوماتي–الإلكتروني.</u>** (عاصم،31:2004): يشكل الإرهاب المعلوماتي (خاصة في عصر العولمة) واحداً من أحدث اشكال الإرهاب الذي يتمثل في استخدام الموارد المعلوماتية المختلفة المتمثلة في شبكات المعلومات وأجهزة الكمبيوتر والشبكه العنكبوتيه، لغايات التخويف أو لاخضاعهم لأهداف سياسية، ويرتبط الإرهاب المعلوماتي إلى حد كبير بالمستوى المتقدم الذي تلعبه تكنولوجيا المعلومات في كافة مجالات الحياة في العالم، ويمكن أن يتسبب الإرهاب المعلوماتي بشلل لأنظمة القيادة والسيطرة والاتصالات، وبقطع أو تعطيل شبكات الاتصال بين الوحدات والقيادة . كما يمكنه ان يُحدث تعطيل أنظمة الدفاع الجوي وإخراج الصواريخ عن مسارها، علاوة على سهولة اختراق الأنظمة المصرفية، وإرباك حركة الطيران المدني، ويمكنه أن يُحدث خللاً بمحطات الطاقة سواء الحرارية أم النووية.

تنبهت الدول في العالم إلى خطورة هذا النوع من الإرهاب وقامت بإجراء العديد من الدراسات لحماية شبكاتها الإلكترونية ومثالها الاتحاد الأوروبي الذي وضع أول مسودة لمعاهدة دولية ضد الجرائم الإلكترونية تهدف إلى حماية خصوصيات الأفراد والمؤسسات والدول من أخطار القرصنة الالكترونية.

يرى الباحث أن الإرهاب ظاهره عالمية طالت الشعوب كلها ، ومنطقة الشرق الاوسط من أكثر المناطق في العالم التي مازالت تعاني من الإرهاب، والمسلمون اليوم هم في الواقع

ضحايا الإرهاب . كما استفاد الإرهاب من التقدم العلمي والتكنولوجي الذي ساد العالم حيث اتجه الإرهاب إلى التنظيم من خلال ممارسة أعمال الإرهاب المنظمة بواسطة التكنولوجيا العصرية من فضائيات وشبكة الإنترنت والهواتف الخلوية . كما تطورت أشكال وأنواع وأساليب الإرهاب نتيجة للتطور التكنولوجي في أنظمة التسلح وظهور الأسلحة غير التقليدية خاصة الأسلحة البيولوجية ، إذ تعدّ من أخطر العمليات الإرهابية التي يمكن أن تمارس ضد البشرية نظراً لقوتها المدمرة.

المطلب الخامس

الإرهاب وحق المقاومة

إن الاحتلال هو عمل قسري يهدف إلى اكتساب الأرض بالقوة ، يشكل انتهاكا لأحكام القانون الدولي ، فالمادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة لعام 1945 تحظر على كل الدول استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ضد الوحدة الإقليمية والاستقلال السياسي لأي دولة أخرى ، وعلى هذا الأساس كانت القـــرارات الـــــــــدوليـــــة (بما فيها القرار 242 لعام

1967) تـــــــــــــــديـــــــــن اكتســـاب الأرض بـــالقوة ، وتصفها قانونا "الأراضي المحتلة" ،وهذا يعني أنها خاضعة في ترتيب أوضاعها المؤقتة للأحكام الدولية المتعلقة بحماية السكان المدنيين الواقعين تحت الاحتلال ، وتحديدا لأحكام اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 التي تشكل جزءا أساسياً من القانون الإنساني الدولي . ويصف الصحفيون كل المنظمات التي تحمل السلاح ضد السلطة وضد الأنظمة التي تمتهن الاغتصاب واحتلال أراضي الآخرين بالإرهابية ، فالكاتب الأمريكي "لابين" لا يفرق بين الهبيين ومتعاطي المخدرات وبين الزنوج الأمريكيين المناضلين ضد التمييز العنصري ، وهكذا أطلقت كلمة إرهابيين على جيوش التحرير الوطنية والمناضلين من أجل الاستقلال ، وهذا الاتهام يمثل استفزازاً استعمارياً بحتاً إذ إن ميثاق الأمم المتحدة والقرارات التي صدرت تعترف بحق جميع الشعوب والأمم في تقرير مصيرها ، كما إن للإرهاب وحرب التحرير الوطنية مفاهيم مختلفة ، ويشير إلى ذلك العالم البلغاري (رادينوف) حيث يقول إنه يجب التمييز بين الإرهاب الذي يمثل عملاً غير شرعي وبين الحركات التحررية وهي المطلب الشرعي (المقداد،1986:227). وينبغي أن نفرق بين الارهاب وحق المقاومة الذي يستخدمه المدافعون عن أوطانهم وعن حقوقهم وعن حرماتهم ، وهو الذي ذكره القرآن الكريم في قوله تعالى (وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم)(القرآن الكريم،الانفال:آية60) فحق مقاومة المستعمر والمحتل مشروع ،ولا يجوز القول عن الفصائل الفلسطينية مثل :فتح ،أو حماس أو الجهاد الاسلامي التي تدافع عن أرض فلسطين أنها إرهابية ،وإن أصروا على أنها إرهابية فهذا هو أعظم إرهاب ، وأفضل إرهاب ، وهو عبادة وجهاد في سبيل الله ،لأنه إرهاب للدفاع عن الحرمات والمقدسات والأوطان والأبناء والبنات والحرمات ،وهذا ما عبر عنه نزار قباني في قصيدته "أنا مع الإرهاب" .أما الإرهاب

بمعناه الحقيقي فهو إرهاب إسرائيل ، ذلك أنها دولة الإرهاب الأولى في العالم لممارستها إرهاب الدولة التي تقتل الأنفس بغير حق ، وتدنس المقدسات وتقتل الأبناء والبنات ،وتدمر المنشآت ، وتمعن في الإفساد.

إن تعريف الإرهاب الذي يستخدمه تقرير الإرهاب السنوي لوزارة الخارجية الأمريكية وهو بالتحديد الأفعال التي ترتكبها جماعات قومية أو عملاء سريون يقدم تبريراً جزئياً للخارجية الأمريكية لتجنب مناقشة الكثير من الأفعال التي ترتكبها سلطات الاحتلال الاسرائيلية ضد المدنين الفلسطينين العُزّل الذين قتل الجنود الإسرائيليون الآلاف منهم خلال انتفاضة الأقصى (معالي،2001:73-87) ، ويتجنب التقرير مجرد الإتيان على مثل ذلك وعدم مناقشة أية أعمال إرهابية تقترفها ميليشات المستوطنين الإسرائيليين ، ولم يرد ذكر المتمردين في جنوب السودان رغم أعمال العنف العديدة والإرهاب السياسي التي اقترفها الثوار في جنوب السودان ، وهذا دليل واضح على التحيز الأمريكي ، حيث اعتبرت أمريكا أخيراً كلا من حزب الله في لبنان ، وحركة حماس والجهاد الإسلامي في فلسطين حركات إرهابية . كما لم يتطرق التقرير إلى ذكر ثوار الجبهة المتحدة في سيراليون ، والسبب هو وجود نزوعة عند وزارة الخارجية الأمريكية لاعتبار أية منظمة اسلامية منظمة إرهابية ، وذلك أن التقرير في بدايته يبين أن الإرهابيين هم جزء من جماعات صغيرة من الأفراد المتعصبين الذين يكرسون حياتهم للإرهاب ، وكذلك تتجنب الوزارة تضمين قائمتها أية منظمة سياسية كبيرة تعطيها قوتها وأعدادها الكبيرة الصفة الشرعية في وجودها وتركز فقط على الجماعات الصغيرة ومع ذلك ذكرت أن (حماس وحزب الله) منظمات إرهابية علماً أن مؤيديها يقدرون بمئات الآلاف.إن عدم وجود معايير لوضع البلدان على القائمة والتي تتكون حالياً من العراق وإيران ،وسوريا ،وليبيا ،وكوبا ،وكوريا

الشمالية والسودان يؤمن الإبقاء على القرار سياسياً تماماً .إن عدم الموضوعية في تقرير "أنماط الإرهاب العالمي" تعكس انحيازاً واضحاً لصالح إسرائيل وضد الحركات الإسلامية . والشيء المستغرب هو أن الإرهاب الدولي هو موضوع التقرير إلا أن إضافة (حماس) التي تمارس حق المقاومة ضمن إطار محلي والذي تؤكده حماس أن معركتها الوحيدة هي ضد المحتلين الإسرائيليين وأنها لا ولن تقوم بعمل عنف خارج حدود فلسطين أو ضد أهداف أجنبية يعد مثالاً صارخاً لانحياز التقرير لإسرائيل.

إن المتأمل للمشهد السياسي العربي الراهن يخرج بنتيجة أساسية مفادها أن أنواع الارهاب الذي تعاني منه الأمة العربية والإسلامية يسير في نوعين (عبيدات،22:2003) ، النوع الأول:الإرهاب الذي يمارس عليها من خلال الهيمنة الأمريكية والإسرائيلية أو ذلك المزروع فيها ويتذرع بمظلة إسلامية هي بريئة منه ومما يقوم به كل البراء، والنوع الثاني:أجندة المقاومة بمعانيها ومستوياتها المختلفة: السياسية والثقافية والاجتماعية والجهادية سواء في فلسطين أو العراق أو لبنان أو في غيرها من البلاد العربية والإسلامية تسمى إرهاباً في نظر بعض الدول إلا أنها في الواقع نتيجة طبيعية للاحتلال والهيمنة الخارجية بأشكالها المختلفة وذلك ما يجعل منها مقاومة وليس إرهاباً. وتشكل المقارنة بين هذين النوعين وفي ضوء تفاعلهما وتطورهما وما ينتج عنهما أمراً بالغ الأهمية والدلالة تظهر أسباب الإرهاب في العالم العربي واتجاهاته.

وفقا لما تقدم يرى الباحث أن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه العالم بعد انتهاء الحرب الباردة بانهيار الاتحاد السوفييتي وزواله ، وبعد هجمات سيبتمبر 2001، حيث جعلت من العالم الإسلامي مصدرا للإرهاب العالمي ،علما بأنه وفقا للمنظور التاريخي الإرهاب فإنه ليس له مكان محدد وهو منتشر بأشكال مختلفة في كافة أنحاء العالم وبصور مختلفه. وبما أن

الإرهاب ظاهرة عالمية ، فإنه من غير العدل لصق تهمة الإرهاب بالإسلام وبالمسلمين. كما يجب على الإدارة الأمريكية ان تعطي تعريفات للإرهاب اكثر موضوعية وأن لا تستخدم الاعمال الإرهابية التي تحدث في مختلف بقاع الأرض من اجل تبرير عدوانها على الدول العربية والاسلامية. كما أنه يجب أن لا تغضّ الطرف عن أفعال حركات وجماعات إرهابية ترتبط معها بمصالح بالرغم من الأعمال الإرهابية التي تقترفها. وعلى الولايات المتحدة ان تعمل على معالجة جذور وأسباب الإرهاب في منطقة الشرق الأوسط الذي من أهم دوافعه غياب العدالة والمعايير المزدوجة التي تستخدمها عندما يتعلق الأمر بالصراع العربي الإسرائيلي.

المطلب السادس

أهم العمليات الإرهابية العالمية التي تمت بين السنوات 2009-2001

مضت عدة سنوات منذ أحداث 11 أيلول 2001عندما قتل في هذه الحادثه على مايزيد عن 3000 قتيل حسب وكالات الانباء، وهذه العملية التي أطلقت العنان وشرعت للولايات المتحدة الأمريكية باتخاذ استراتيجية ما يطلق عليه بالحرب على الإرهاب ومنذ تلك الفترة توالت العمليات الإرهابية تباعاً(http://ar.wikipedia.org/wiki) وهي:

1. أحداث 11 أيلول 2001 وتدمير برجي التجارة العالمي والهجوم على البنتاغون (وزارة الدفاع الأمريكية).

2. استهداف وتفجير المدمرة كول في اليمن عام 2001

3. احتلال امريكيا لأفغانستان عام 2001

4. تفجيرات جزيرة بالي باندونيسيا عام 2002

5. التفجيرات في محطة قطارات مدريد عام 2002

6. احتلال امريكيا للعراق عام 2003

7. تفجير محطة الأنفاق في لندن عام 2003

8. تفجيرات "الخُبَر" في المملكة العربية السعودية عام 2004

9. تفجيرات الفنادق الأردنيه في قلب العاصمه عمان عام 2005

10. تفجيرات مومباي في الهند عام 2008

لو نظرنا الى عدد ضحايا جميع هذه الأعمال الإرهابية لوجدناه لا يتجاوز الـــ (3715) قتيل، وهذا أقل بكثير من اعداد ضحايا الغزو الأمريكي لأفغانستان والعراق الذي تجاوز المليون قتيل. وبذلك نجد أن الولايات المتحدة صاغت منظومة أفكارها حول الإرهاب ووضعته تحت شعار "مكافحة الإرهاب الدولي"، حيث انه بموجب هذه الفلسفة شهد العالم استراتيجية إرهابية أمريكية جديدة لعبت فيها المخابرات المركزية الأمريكية دوراً كبيراً سواء لإلصاق تهمة الإرهاب الدولي أو لممارسة الإرهاب ذاته.

المبحث الثاني

علاقة أمريكيا بالشرق الأوسط قبل احداث11 سبيتمبر2001

تُعرّف السياسة الخارجية لبلد ما "بأنها مجموعة الأهداف السياسية التي تحدد كيفية تواصل هذا البلد مع البلدان الأخرى (sia-sy.net/sia/view_article) ، حيث تسعى الدول عبر سياساتها الخارجية إلى حماية مصالحها الوطنية وأمنها الداخلي وأهدافها الفكرية الأيديولوجية وازدهارها الاقتصادي، حيث تحقق الدولة هذا الهدف عبر التعاون السلمي مع الأمم الأخرى أو عبر الحرب والعدوان والاستغلال للشعوب الأخرى. وقد شهد القرن العشرين ارتفاعاً ملحوظاً في درجة أهمية السياسة الخارجية وأصبحت كل دول العالم اليوم تعتمد التواصل والتفاعل مع

أية دولة أخرى بواسطة صيغة دبلوماسية ما. ويتولى تحديد السياسة الخارجية للبلد رئيس هذا البلد أو رئيس الوزراء".

تلعب المؤسسات الأمريكية الممثلة بالرئيس الأمريكي والكونجرس دوراً رئيسياً في رسم السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية ضمن علاقة وظيفية بينهم حددها الدستور الأمريكي والذي أعطى صلاحيات معينة للرئيس بعد أن حدد واجباته وكذلك للكونغرس وبغرض الحد من تغول سلطات الرئيس على الكونجرس أو العكس ضمن مبدأ الفصل الكامل للسلطات في ظل التوازن والرقابة .كما تأخذ السياسة الأمريكية الخارجية بالأهمية الجيو – استراتيجية لمناطق العالم ووجود الأنظمة الموالية للولايات المتحدة الأمريكية وخلاف ذلك يدفعها للتدخل المباشر لفرض إرادتها وهيمنتها ومحاولة تغيرها.وتعتبر وزارة الخارجية الهيئة المركزية الرسمية المختصة في مجال السياسة الخارجية وهي مركز رئيس للمعلومات والملفات والوظائف المتعلقة بعلاقات الولايات المتحدة الأمريكية في الخارج وهي أعرق فرع تنفيذي في الحكومة ويرأسها الوزير الذي هو عضو في مجلس الأمن القومي الأمريكي.

وفي هذا المبحث سيتم معالجة السياسة الخارجية الأمريكية من خلال أربعة مطالب وهي كما يلي:

المطلب الاول: استراتيجية الولايات المتحدة في الشرق الأوسط.

المطلب الثاني: أهداف أمريكيا الدائمة ومصالحها الحيوية في الشرق الأوسط.

المطلب الثالث: انعكاس السياسة الأمريكية على الدول العربية.

المطلب الرابع: قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان.

المطلب الأول

استراتيجية الولايات المتحدة في الشرق الأوسط

منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية تحولت السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الوطن العربي واتصفت بالاستمرارية والتطور، والتكامل والشمول، واستندت إلى مرتكزات استراتيجية تنبع من مقومات الوجود العربي في هذه المنطقة والمتمثلة في (الحوامدة،2009: 7):

أ. الموقع الجيو- استراتيجي للوطن العربي وهو يمثل القاعدة الأساسية التي تحدد علاقاته بمختلف مناطق العالم ودوله، والتي تتكون من (تنيره،69:2001) مقومات الموقع الجغرافي المتميز للوطن العربي، اذ هو وسط القارات، وتحكم أقطاره في طرق المواصلات: البرية، الجوية، البحرية من الشرق والغرب والشمال والجنوب، مماجعله يلعب دوراً إستراتيجياً قوياً للتأثير على الحروب التي حدثت على أرضه، وفي تنافس القوى الاقتصادية الكبرى، والموقع

الحضاري للوطن العربي، الذي يقع في قلب منطقة الحضارات القديمة والمتوسطة والحديثة، وكذلك وقوعه في مركز الحروب والأزمات الإقليمية والأهلية، إضافة إلى الثروات الطبيعية التي تمتلكها الدول العربية، ومن أهمها النفط والغاز الطبيعي.

ب. التقسيم الجيو- سياسي للوطن العربي في السياسات الخارجية الأمريكية، فإذا اعتبرنا أن الوطن العربي يعدّ إقليماً واحداً من الناحية الجغرافية، ويمثل وحدة قومية وحضارية وجغرافية واحدة، والشعوب العربية تمثل أمة واحدة، إلا أنه من وحهة نظر السياسة الخارجية الأمريكية ليس كذلك، فراسموا هذه السياسة والقائمون عليها، يقسمون الوطن العربي إلى أربع مواقع جغرافية لكل منها خصائصها ومقوماتها التي تربطها بأهدافها وحسب طبيعة مصلحة الولايات المتحدة الأمريكيه في هذه المنطقة، وعلاقاتها مع كل دوله من هذه الدول من ناحية القوة أو الضعف بقدر تأثيرها في المصالح الحيوية لأمريكا وحلفائها وتقسم هذه المواقع الى الدوائر التالية (تنيره،69:2001):

1. **الدائرة الأولى.** منطقة الخليج العربي، حيث إن الدول الغربية تستورد أكثر من 75% من احتياجاتها النفطية من دول الخليج، مما يجعل لها وضعاً استراتيجياً مميزاً وحساساً وذا أهمية بالغة للغرب على الخصوص وللاقتصاد العالمي بشكل عام، وهذا بدوره يصعد من الاضطرابات وعدم الاستقرار في العلاقات.كما أن الخليج العربي يعدّ سوقاً تجارياً للمنتجات الغربية ، حيث بلغ حجم صادرات الدول الاوروبية لدول مجلس التعاون الخليجي العربي (57.770) مليار يورو في عام 2009 (www.moheet.com) .

2. **الدائرة الثانية.** وهي الدائرة الأكثر سخونة وتقع في قلب الوطن العربي، وتشمل كل من لبنان وسوريا والأردن وفلسطين ومصر، وتمثل أهمية هذه المنطقة من خلال موقعها

الاستراتيجي في شرق البحر الأبيض المتوسط ، إضافة الى طبيعة الصراع العربي – الاسرائيلي.

3. **الدائرة الثالثة.** من الناحيه الجغرافيه تقع في وسط وجنوب الوطن العربي، ومن أبرز خصائصها الاستراتيجية وجود نهر النيل الذي يربط بين مصر والسودان وذلك من حيث عدد السكان والمساحة، والهدف الرئيسي للسياسة الخارجية تجاه هذه الدائرة التي ترتكز عليها في الوطن العربي هو أن يتم عزل هذه المنطقة عن محيطها العربي والافريقي، لأن التقارب العربي الافريقي يشكل قوة إقليمية مما يحدو بأمريكا لمقاومتها، وهذا ما تسعى إليه من خلال فصل جنوب السودان عن الدولة ألأم السودان.

4. **الدائرة الرابعة.** وتتمثل في الجهه الغربيه من الوطن العربي والجزء الشمالي من افريقيا. وتتميز هذه الدائرة بخصائصها الجغرافية، وبقربها من أوروبا، بالإضافة إلى مساحتها المتسعه التي تمثل نصف الوطن العربي، وتشكل المصالح الاقتصادية القاعدة الأساسية التي تقوم عليها السياسة الأمريكية في الوطن العربي، وذلك من حيث صناعة النفط والعلاقات التجارية وإقامة المشاريع الاستثمارية، كما أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تدّخر جهداً في استخدام كافة الوسائل السياسية والدبلوماسية والعسكرية لحماية مصالحها الاقتصادية في المنطقة العربية.

إن مضمون السياسة الخارجية الأمريكية مرتبط بالدوافع الاقتصادية كهدف أساسي، حيث أصبح البحث عن أسواق جديدة وتطويرها تحت حماية القواعد العسكرية هو الهدف الفعلي للسياسة الخارجية الأمريكية، ذلك أنها الدولة الوحيدة التي تسيطر عسكرياً على العالم من خلال مجموعة مراكز قيادة وأكثر من مليون جندي منتشرين في أربع قارات (خلف،2007: 27). كما عملت على إقامة التحالفات السياسية والعسكرية مع دولتين من دول الشرق الأوسط غير

العربية، وهما تركيا وإسرائيل، والتي ترتبط بهما بعلاقات استراتيجية منذ أوائل الخمسينات من القرن الماضي، وقد ازداد اعتماد أمريكا على هاتين الدولتين في تنفيذ أهدافها السياسيه في هذه المنطقة وخصوصا بعد خروج إيران من التحالف الغربي، إثر قيام الجمهورية الإسلامية بعد الثورة عام 1979، وكذلك عدم الاستقرار السياسي في باكستان وانتهاجها لسياسة الانحياز في علاقاتها الدولية. وفي ضوء ذلك يظهر أن السياسة الأمريكية في هذه المنطقة استندت إلى مرتكزات أساسية ثابتة ألا وهي في حقيقتها ظواهر جغرافية واقتصادية وسياسية وتاريخية، وحاولت أن تستفيد من الإرث الاستعماري وتسخره لخدمة أهدافها (الحوامدة،2009: 9) . وتشير معظم الدراسات الأمريكية بأن هناك محددات رئيسية في السياسة الخارجية الأمريكية التي تتمثل في المحافظة على المصالح الأمريكية بما ينعكس على الأفراد والمؤسسات في الداخل الامريكي، وتوطيد مفاهيم حقوق الإنسان ونشر الديمقراطية، بالإضافة الى إبراز الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى في العالم والتاكيد عليه مع الاستمراريه.

ورغم الطابع العدواني لهذه الأهداف تجاه الاتحاد السوفيتي السابق، فإن الولايات المتحدة سعت مثل خصمها لتحديد استراتيجية ملائمة تسمح بالتعامل مع عدم الاستقرار في المنطقة مع تفادى الدخول في حرب كونية مع "العدو الأحمر" مكتفية بما عرف "بمبدأ الاحتواء كأساس ومحرك وباعث وملهم لكل الأفكار والقرارات والعلاقات التي تصدر عنها في إطار سياستها الخارجية طوال سنوات الصراع الدولي بينها وبين الاتحاد السوفيتي"(الغمري،11:2001). " وقد ظل مبدأ الاحتواء الذي أسسه الدبلوماسي المتخصص في الشؤون السوفيتية -جورج كينان- في عهد الرئيس الأمريكي: ترومان هو العامل المحدد والمتحكم في الاستراتيجية السياسية والعسكرية الأمريكية الشاملة مع الاتحاد السوفيتي

السابق.وهو المبدأ الذي كان يهدف إلى حرمان التوسع السوفيتي خارج مجال نفوذه التقليدي أوروبا الشرقية، وبالتالي الحفاظ على ميزان القوة الدولي الذي أفرزته الحرب العالمية الثانية"(كاخيا،42:2008). وتجسد المفهوم منذ بداية الحرب الباردة في "احتواء الاتحاد السوفيتي وسياسته وحلفائه داخل دائرة محكمة تحاصره تتكون من قواعد وأحلاف وعلاقات، وسياسات، وإدارة أزمات واشعال حروب، وتدبير انقلابات، واغتيال زعماء وقيادات وطنية"(كاخيا، 12:2008) ، أي أن الاحتواء كان عبارة عن رؤية عامة قد تتخذ أشكالاً عسكرية وسياسية متنوعة لكنها لا تقوم على خطة استراتيجية عسكرية واضحة المعالم، بل إنها تأخذ بعين الاعتبار نقاطاً رئيسية تتعلق بالعالم الذي ستواجهه الولايات المتحدة في الثمانينات وبداية التسعينات.

المطلب الثاني

أهداف أمريكيا الدائمة ومصالحها الحيوية في الشرق الأوسط

تنبثق الأهداف الدائمة من الفلسفة السياسية التي يبنى عليها النظام السياسي، ولكن بالنسبه للمصالح الحيوية فترتكز على أُصول المنفعه التي تستفيد منها الدولة وشعبها، وتشمل النواحي العسكرية والاقتصادية والثقافية والعلميه التي ترى انه يمكن الاستفاده منها، وهناك ارتباط عضوي بين الأهداف الدائمة والمصالح الحيوية، فتحقيق الأولى يساعد في الحصول على الثانية التي تعزز بدورها قوة الدولة المتينه لحماية أمنها واستقرارها وهي كما يلي (الحوامدة،2009: 9):

أ. **الأهداف الدائمة.** تتمثل ألأهداف الدائمة في الأمن (تنيره،87:2001) ، حيث إن الأمن العربي من وجهه النظر الأمريكيه هي امتداد للأمن القومي الأمريكي الذي يشمل الأمن العسكري والاقتصادي والاجتماعي، والاستقرار، الذي يعتبر من نتاج الأمن، فلا يمكن أن يسود الاستقرار في المنطقة أو في أية دولة في ظل غياب الأمن. إن المفهوم الأمريكي للاستقرار في هذه المنطقة يشمل نواحي الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدول

والمجتمعات معاً والإبقاء على الوضع القائم، والمحافظة على توازن القوى الإقليمي، حيث إن أمريكا دائماً تميل إلى جعل توازن القوى لصالح إسرائيل، مستغلة بذلك عدم وجود تضامن عربي قوي بين الدول العربية والعمل عليه، ومنع قيام قوة إقليمية في الوطن العربي، ويعنى بذلك عدم قيام كيان عربي موحد لأن وجود مثل هذه القوة الإقليمية يجعل التوازن الاستراتيجي في المنطقة يميل لصالح الدول العربية، وهذا ينافي سياسة أمريكا ومصالحها، وكذلك منع امتلاك أسلحة الدمار الشامل بين دول الشرق الأوسط بمختلف أنواعها، وكذلك الصواريخ بعيدة المدى والإسلحه ذات التكنولوجيا الإلكترونية العالية.

ب. **المصالح الحيوية.** وهذه المصالح ترتبط بالمكاسب المادية والمعنوية التي تحصل عليها من علاقاتها مع الدول الأخرى، فالمصالح الحيوية ليست ثابتة أو محدودة كما هو الحال بالنسبة للأهداف الدائمة، التي تختلف من دولة إلى أخرى ومن أهم المصالح الأمريكية في الوطن العربي (تنيره،89:2001) ، المحافظة على استمرار امدادات النفط من البلاد العربية تلك التي تبلغ ثلاثة ملايين برميل يوميا (www.islamonline.net)، وللدول الصناعية المتحالفة معها،وحماية إسرائيل، حيث يربط الدولتين اسرائيل وأمريكا تحالف استراتيجي من حيث التعاون العسكري والتكنولوجي والمعلوماتي والاستخباراتي، وبموجب هذا التحالف أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية ملزمة بالمحافظة على تفوق اسرائيل عسكرياً على كافة الدول العربية، ودعمها اقتصادياً. إن الولايات المتحدة تقدم لتل أبيب مع كل تشرين أول ثلاثة مليارات من الدولارات ولا تبخل بمنح أحدث أنواع أسلحة القتل لإسرائيل وهي تعرف أن هذا كله سيستعمل لضرب الفلسطينين في بيوتهم وشوارعهم ،ويكفي أن تبث أجهزة الإعلام صوراً للدبابات والطائرات الأمريكية الصنع وهي تلقي بحممها فوق المدن الفلسطينية (جريدة

الدستور،4تشرين ثاني 20:2001)، إضافة الى إقامة تعاون اقتصادي اقليمي بين جميع دول الشرق الأوسط وإشراك إسرائيل فيها، والذي من شأنه أن يخدم أهداف أمريكا السياسية والاقتصادية في المنطقة، ونشر الثقافة والفكر والقيم الأمريكية بين أوساط الأجيال العربية الخصبه لهذه الغايه، فالثقافة تعتبر من الوسائل غير المباشرة التي تستخدمها لتحقيق أهدافها الخارجية في ظل تطور التقنيه الإعلاميه.

يرى الباحث أن الولايات المتحدة الأمريكية قد حققت أهدافاً إستراتيجية من خلال علاقاتها مع بعض دول منطقة الشرق الأوسط تمثلت في المحافظة على تدفق إمدادات النفط والمحافظة على أمن إسرائيل ودرء خطر المدّ الشيوعي من قبل الاتحاد السوفيتي السابق عن دول الخليج العربي، وبذلك تكون الولايات المتحدة الأمريكية قد تمكنت من بسط نفوذها على هذا الموقع الاستراتيجي الهام من العالم وإقامة قواعد عسكرية ثابتة لخدمة مصالحها وحلفائها في المنطقة.

المطلب الثالث

انعكاس السياسة الأمريكية على الدول العربية

شكلت مبادرة السلام الأمريكية بعد حرب الخليج الثانية بالإضافه الى مؤتمر مدريد عام 1991 الأثر الكبير على المنطقة، فقد استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة الرئيس جورج بوش الأب ووزير خارجيته جيمس بيكر أن يجمعوا أطراف الصراع العربي الإسرائيلي في مدريد ومن باب الأرض مقابل السلام، وتطبيق القرارات الدولية 242،338(درويش،10:2001) . وعلى الرغم من إعلان الولايات المتحدة عن رعايتها وتبنيها لهذا المؤتمر وتعهدها بإيصال المنطقة إلى حاله سلام دائم وشامل، إلا أن هذه العملية قد تمت في فترة ضعف الأمة العربية وتفككها بعد حرب الخليج الثانية، وساعد على ذلك انهيار الاتحاد السوفيتي الراعي الثاني لعملية السلام والحليف الاستراتيجي للعرب، وضمن شروط فرضتها اسرائيل على الولايات المتحدة من خلال نفوذ اللوبي الاسرائيلي في الولايات المتحدة. ونجم عن مؤتمر مدريد(درويش،10:2001): حصرالأتفاق بين الإسرائليين والفلسطينين في اتفاق

أوسلو خارج نطاق المؤتمر مما تسبب في إضاعة الحق الفلسطيني والتنصل من قرارات الشرعية الدولية والتنكر للاتفاقات المعقودة مع الفلسطينيين ، والإعلان الصريح والعملي بتصفية الانتفاضة الفلسطينية وطمس الحقوق الفلسطينية، والقيام بتوقيع اتفاق وادي عربة (الحوامدة،2009: 11) وإضافة دولة أخرى من دول المواجهة وهي الأردن، لتقيم علاقات كاملة مع إسرائيل في ظل إخفاق المفاوضات على المسارين السوري واللبناني.وكذلك تم إيجاد لجان متعددة الأطراف برعاية أمريكية حتى يتم التوصل إلى اعتراف الدول العربية بإسرائيل، وإقامة علاقات اقتصادية معها قبل تحقيق السلام، حيث نتج عنه تمكن إسرائيل من إقامة عدد من المكاتب التجارية في بعض الدول العربية ، وذلك تمهيداً لفكرة الشرق الأوسط الكبير التي طرحها بيريز ودعمته أمريكا لإقامة الشرق الأوسط بتكريس هيمنة إسرائيل العسكرية والسياسية والثقافية والتكنولوجية على المنطقة.

أما من ناحيه الصعيد العسكري (درويش،11:2001) فقد استطاعت الولايات المتحدة ضمان وجود دائم لقواتها وزرع قواعد سواء أكان على الصعيد العسكري أو الإلكتروني أو اللوجستى في المنطقة العربية وفي منطقة الخليج وعلى الأرض العربية كما هو الحال في السعودية والبحرين والكويت وقطر،والتسهيلات التي تمنحها مصر وسلطنة عمان ودولة الإمارات والمغرب، والمناورات المشتركة مع القوات الأمريكية بين الحيْن والآخر، وانشاء الأسطول الخامس الأمريكي في الخليج. كما واستطاعت أمريكيا إجبار بعض الدول مثل اليابان والمانيا والكويت والسعودية والإمارات العربية المتحدة وغيرها (الحوامدة،2009: 11)،على دفع القسم الأكبر من النفقات الماليه لهذه القوات، ودعا إليه صراحة المسؤولون الأمريكيون بذريعه الدفاع عن مصلحة دول الخليج في الحفاظ على أمنهم من خلال المساهمة في دفع

تكاليف القوات الأمريكية. وعملت الولايات المتحدة على تسويق وبيع الاسلحه لدول المنطقة حيث بلغت 53 مليار دولار خلال السنوات السبع التي تلت حرب الخليج الثانية. وتم منح مصر 1.2 مليار دولار سنوياً متضمن هذا المبلغ المعونة العسكرية لها، في حين يحصل الأردن على مساعدة أمريكية بحدود 150 مليون دولار سنوياً بعد توقيع معاهدة وادي عربة، ولتبلغ 660 مليون دولار في عام 2009 (www.moheet.com).وبالرغم من تعدد المصالح الأمريكية في المنطقة العربية، نوجز أهمها في: (درويش،12:2001) إمدادات النفط، وبعد ان ضمنت الولايات المتحدة السيطرة عليه، أصبح من الصعب الآن استخدامه كسلاح لصالح الحق العربي. وكذلك تم ضمان مبيعات السلاح بكميات كبيرة أدت إلى تشغيل العمال في في مصانع الأسلحه في الولايات المتحدة، وتحسين ميزان المدفوعات، وإيجاد سوق واسعة في دول الخليج، حيث تحتل الولايات المتحدة الشريك الأول والثاني مع دول الاتحاد الأوروبي في دول الخليج ومصر وبلدان المغرب العربي، علاوة على تعميم الثقافة الأمريكية وأنماط الاستهلاك الأمريكي في المنطقة من خلال الإعلام ، والأفلام والمطاعم ، وأشكال المفروشات والألبسة والإعفاءات الجمركيه.

المطلب الرابع

قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان

لم تكن قضية الديمقراطية في الوطن العربي ضمن أولويات السياسة الأمريكية في المنطقة في مرحلة ما قبل أحداث سبتمبر2001(الحوامدة،2009 :13) ، بل إن السياسة الأمريكية بنيت على أساس دعم أنظمة حكم تسلطية استبدادية تتفق مع أهدافها ومصالحها وخاصة فيما يتعلق بمحاربة المد الشيوعي، وضمان استمرار تدفق النفط لها ولحلفائها بأسعار مناسبة، علاوة على إنشاء القواعد وتقديم التسهيلات العسكرية لها في المنطقة (ابراهيم،2003 :30) . وبهذا ظلت واشنطن حريصة على ضمان استمرار هذه الأنظمة وسلامتها، والتغاضي عن ممارساتها اللاديمقراطية، مع قناعتها بأن أي عملية تحول ديمقراطي حقيقي قد تؤدي إلى حدوث حالة من عدم الاستقرار تضر بالمصالح الأمريكية أو حتى يمكن أن تفسح المجال لوصول إسلاميين إلى قواعد السلطة. وإثر هجمات 11 سبتمبر حدث تغيير في نظرة واشنطن حول موضوع الديمقراطية في المنطقة، فأصبحت تؤكد على ضرورة وأهمية تحقيق الديمقراطية باعتبارها المدخل الرئيسي لتجفيف منابع التطرف والإرهاب الذي أصبح يشكل تهديداً للولايات

المتحدة الامريكيه، ومن هذا المنطلق طرحت فـــي كانون أول 2002 مبادرة الشراكة الأمريكية– الشرق أوسطية لنشر الديمقراطية فـــي الوطن العربي(ابراهيم،2003: 40) . وبالرغم من ذلك فإن استراتيجية الحرب ضد الإرهاب التي تبنتها واشنطن بعد أحداث سبتمبر قد أدت إلى حدوث تخبط وتناقض في السياسة الأمريكية فيما يخص هذه القضية. ومع تزامن الوقت الذي رفعت فيه واشنطن شعار احقاق الديمقراطية في الوطن العربي والإسلامي، وجدت نفسها مضطرة إلى أن تتحالف وتعمل مع أنظمه غير ديمقراطية تسلطية من أجل العمل على مكافحة الإرهاب. وبالرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية لها أجندتها الخاصة وأهدافها الحقيقية من الحرب ضد العراق، إلا أنها سوقت لبناء نظام ديمقراطي على أنقاض النظام العراقى السابق كإحدى الذرائع لتبرير هذه الحرب. أما فيما يخص دول المغرب العربي ، فمن الجدير بالذكر أن الولايات المتحدة بعد انتهاء الحرب الباردة بدأت تزاحم فرنسا في منطقة نفوذها، وتبين ذلك من خلال التدخل الأمريكي في النزاع بين الجزائر والمغرب حول الصحراء، حيث إنها نجحت في احتكار التصرف في ملف الصحراء، مما حدا إلى استدراج المغرب والجزائر إلى لفت الانتباه إليها، والتنافس على تقديم التنازلات لها طمعاً في كسب تأييدها. ومن الأسباب الأخرى التي سهلت الاختراق الأمريكي للمنطقة المشاكل الاقتصادية في دول المغرب العربي على وجه العموم، وعلاقات نفوذ الحكم بالإدارة الأمريكية، وحاجة تونس إلى تأييد الإدارة الأمريكية في نهجها الأمني المتشدد ضد المعارضة الإسلامية (بلقزيز،2000 :259).

إن أحداث 11 سبتمبر 2001 لم تأتِ من فراغ، بل هي مبنيه على أحداث سابقة ضخمة، منها الفترة الأخيرة من الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، وأيضا حرب

الخليج الثانية (قرم،2002: 11) ، ومن هذا الجانب يمكن القول إن أحداث الحادي عشر من سبتمبر وغزو افغانستان وحرب الخليج الثانية أظهرت أن أمريكا قوة عالمية كبرى، وواضح هنا أن استراتيجية السياسية الخارجية لحكومة الرئيس جورج دبليو بوش السابق منذ الحادي عشر من سبتمبر تمحورت حول أهداف تعني المحافظين الجدد، وهو هدف كان قد تمحور بشكل كامل في أوراقهم وبرامجهم في عام 1997 تحت اسم "مشروع القرن الأمريكي الجديد" حيث إنها كانت فرصتهم في هذه الأحداث لكي يحققوا أهدافهم الخاصة بهم. وعلى الرغم من ضخامة الحدث، واتساع أبعاده، فان الدلائل لم تأت مفصولة أو مقطوعة عن ما سبقتها، وهنا يمكن القول إن معطيات الواقع الدولي قبل هذا الحدث كانت مبنيه على الرؤية الأمريكية الشمولية للسياسة الخارجية الأمريكية، لكن بالنسبة إلى رؤية الولايات المتحدة للعلاقات الدولية فتتسم بالواقعية، حيث تنظر هذه الرؤية إلى طبيعة العلاقات بين الدول وذلك بالرغم من أنها علاقات صراع ومنافسة، ولكن الأصل أن الدول في حالة تهديد متبادل ومستمر، وبالرغم من أن ما لاحظناه في أن خطط السياسة للقيادات الأمريكية وكونها خطابات ليبرالية تشيد بالديمقراطية وتشجع عليها، وتؤكد على دور المؤسسات، والمصالح المشتركة بين الدول، إلا أنها في حقيقه الأمر لم تلتزم بهذه الخطابات. على اعتبار أن الاتحاد السوفيتي كان محفزاً استراتيجياً للولايات المتحدة الأمريكية اثناء الحرب الباردة، التي بإنتهائها تكون السياسة الأمريكية قد فقدت هذا المحفز الاستراتيجي. وقد قال (جيورجي أرباتوف) وهو أحد مستشاري الرئيس السابق (ميخائيل غورباتشوف) عند نهاية الحرب الباردة: "سنقدم لكم أسوأ خدمة، سنحرمكم من العدو"(يونيفاس،2006: 17)، ومن هنا يبرز أهمية ذلك المحفز لإبقاء الإرادة الداخلية متترابطة ومتمسكة بالحفاظ على سياسة التسلح، ونهجت على العمل على سياسة ملء الفراغ في

المناطق الحيوية، وما شمل ذلك من سياسات تسليط الأضواء، والقيام بالحرب بالنيابه، وذلك في ظل غياب المحفز الاستراتيجي المتمثل بالاتحاد السوفيتي.

وقد حرصت الولايات المتحدة الأمريكية على وجودها العسكري في منطقة آسيا الوسطى، التي تعدّ امتداداً لسياسة الحصار على روسيا، والوجود الأمريكي في منطقة الخليج، حيث سعت لإيجاد توازن قوى إقليمية مهيمنة نحو تركيا وإيران وآسيا الوسطى والقوقاز(النقرش،2002: 19)، أما من باب التدخل العسكري المباشر، فنجد أن السياسة لم تتغير، فكانت تقوم بالتدخل العسكري، ولكن بشكل غير مباشر ، وبتطور الأحداث خوّلت لنفسها التدخل العسكري المباشر، وتقوم بنشر قواتها العسكرية في منطقة الشرق الأوسط. ومن هنا يمكن أن نلحظ الخطوط العامة للاستراتيجية الأمريكية الجديدة في خطاب أهم مفكريها، وبعد ما كتبه "فرانسيس فوكاياما" صاحب كتاب نهاية التاريخ" تعبيراً عن هذه الخطوط التي تتمثل في (حبيب،2005: 210) فرض القيم الأمريكية بحيث تصبح القيم والقوانين وأنماط الحياة الأمريكية "الأمركة" أسلوبا للعالم كله، والحداثة الغربية هي السلعه التي تريد أمريكا فرضها على العالم الإسلامي، والتي تتمثل في الديمقراطية السياسية والليبرالية المعادية والتسامح الفكري بما ما يتوافق مع المفهوم الأمريكي، حيث إن الإسلام هو الهدف الأساسي بالحرب الأمريكية القادمة، وهو دين عصي عليهم وتشويهه بما يجعله مستعصياً على اختراق القيم الغربية له.إن ماطلقوا عليهم وسموهم بالأصوليين الإسلاميين في هذه الأيام، هم الجزء الحساس الذي يدعم الاستعصاء الاسلامي، وهنا نجد ان حرب أمريكا مع الأصوليين وليس الإرهابيين، إذ تتراوح نسبة الأصوليين بين(15%-50%) من مجمل تعداد سكان العالم الإسلامي البالغ ملياراً ونصف

المليار نسمة (حوالي 300 مليون نسمة من العالم الإسلامي) هم المقصودين بالحرب الأمريكية الجديدة (حبيب،2005: 212).

وبذلك تكون نجحت الولايات المتحدة الأمريكيه في علاقاتها مع بعض الدول في منطقة الشرق الأوسط وحققت أهدافاً استراتيجية تمثلت في تدفق إمدادات النفط والقدره على المحافظة على أمن اسرائيل وأبعاد المدّ الشيوعي وخصوصا من قبل الاتحاد السوفيتي عن منطقة الخليج العربي، وبهذا تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية من بسط نفوذها على هذا الجزء المهم من العالم.

الفصل الثالث

أبعاد الإرهاب السياسية والاقتصادية والاجتماعية

إن الإرهاب يمثل واحدة من أعقد المشكلات التى واجهت، ولاتزال تواجه ، دول العالم فى العصر الحديث، فهو يمثل فى الأساس تهديداً أمنياً، لكن هذا التهديد يرتبط بأبعاد مختلفة جعلت منه ظاهرة مركبة، تستند فى نشأتها واتساعها على عوامل سياسية وثقافية واجتماعية واقتصادية، كما أنها تؤدى أيضا إلى تداعيات سياسية واجتماعية وثقافية واقتصادية، بدرجات تختلف من دولة إلى أخرى، لكنها قاتمة فى كل الحالات تقريباً. كما أن التكاليف المالية للإرهاب، ومجمل النتائج التى تتحملها المجتمعات التى تتعرض لها ، سواء فيما يتعلق بالخسائر البشرية أو المادية المباشرة، أو التداعيات طويلة المدى على عملية التنمية، يتضمن ذلك تأثر قطاعات حيوية كالسياحة، وتأثر أسواق المال والبورصات، أو تحول مسار الإستثمارت إلى المناطق الآمنة، وكذلك التكلفة الاجتماعية المتعلقة بزيادة معدلات البطالة وفقدان الوظائف

وانخفاض الأجور، يضاف إلى ذلك زيادة الميزانيات الخاصة بالأمن، وتأمين المنشآت والمرافق الحيوية، بما لذلك كله من تأثيرات إضافية، تتعلق بارتفاع كلفة الخدمات. لذلك سنبحث في هذا الفصل أبعاد الإرهاب السياسية والاقتصادية والاجتماعية من خلال ثلاثة مباحث:

المبحث الأول:الواقع السياسي والاقتصادي الدولي الذي سبق أحداث سيبتمبر.

المبحث الثاني:انعكاس هجمات سيبتمبر على الدول العربية.

المبحث الثالث:المحاولات الإجرائية للدول العربية للرد على الاتهامات.

المبحث الأول

الواقع السياسيي والاقتصادي الدولي الذي سبق احداث سيبتمبر

إن احداث الحادي عشر من سيبتمبر لم تأتِ من فراغ، ولكن هناك احداثاً وتطورات طرأت على النظام الدولي سبقتها وهي انعكاس لهذه الاحداث، منها انهيار المعسكر الاشتراكي بقيادة الاتحاد السوفيتي وتفتت الكتلة الشرقية ، وبذلك تكون الحرب الباردة قد انتهت بين المعسكرين، وكذلك حرب الخليج الثانية التي كانت امتدادا لحرب الخليج الأولى بين العراق وإيران، ولا ننسى فترة استنهاض واستنفار المشاعر الدينية واستغلالها ضـــد الأنظمة الشيوعية والاشتراكية والقومية المناهضة للاستعمار، وخصوصا خلال فترة اجتياح الاتحاد السوفيتي لأفغانستان.كل هذه الاحداث جعلت من البيئة الدولية مهيأة لمثل تلك الأحداث.

ومن خلال هذا المبحث سيتم تحليل البيئة السياسية والاقتصادية الدولية التي سبقت الاحداث من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: الواقع السياسي قبل الهجمات.

المطلب الثاني: الواقع الاقتصادي قبل الهجمات.

المطلب الاول

الواقع السياسي قبل الهجمات

كان هناك عدة عوامل وظروف وتراكمات للخلفية التي سبقت وقوع أحداث 11سبتمبر وهذه العوامل هي نتيجة تراكمات تعود إلى حقب قديمة ونتيجة ازدياد التعامل بمكيالين من قبل دول المركز مما أدى الى تأجيج هذه العوامل الذي أدى بدوره إلى افراز التطرف الذي تسبب في وقوع أحداث 11سبتمبر. ويجد الباحث هنا أنه من الضروري التطرق الى هذه العوامل التي من خلالها تصور الحدث الذي وقع وفهمه. وتتمثل الدوافع السياسية للإرهاب قبل احداث سيبتمبر في (هاليداي،2002:30-45):

1. **حقبة الاستعمار الطويلة.** إن الاستعمار وبكافة صوره حتى تلك التي تحت المسميات الحديثه والتي تحاول أن تبرر وجوده وإضفاء الصفة الشرعية له إلا أنه قد خلف آثاراً سلبية شديده من الناحية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ونلمس ذلك في جميع الدول التي رضخت تحت نير الاستعمار وعلى وجه الخصوص الشرق الأوسط ، حيث يعزى السبب الرئيسي في إنتاج الإرهاب العالمي ونرى ذلك جلياً في المسألة الكردية والعراقية والفلسطينية التي هي من أهم

اسباب الاحتقان في منطقه الشرق الأوسط. ونجد أيضاً أنه تسبب في اختفاء الطبقات الوسطى من المجتمع وظهور طبقة غنية قليلة تسود على الطبقات الاخرى. وتوصف من وجهه نظر الباحث بأنها صورة مصغرة لاستعمار طبقات المجتمع (الزهراني،2009: 7).

2. **فترة الحرب الباردة.** جاءت هذه الفترة بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة ، حيث ظهر نظام دولي ثنائي القطبية : الاتحاد السوفيتي السابق والولايات المتحدة الأمريكية، حيث أخذ الصراع بين هاتين الدولتين شكل الحرب الباردة . ومن أهم الأحداث التي تمخضت عن نهاية هذه الحرب فشل الغزو السوفيتي لأفغانستان، الذي أدى الى انهيار وتفكك الاتحاد السوفيتي في النصف الثاني من العام 1989 وانهيار حلف وارسو الذي كان يأتمر بأوامر قيادة الاتحاد السوفيتي السابق بعد انفتاح الدول المشاركة فيه على الغرب ، مما أدى إلى ظهور الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى وحيدة في العالم ، مما أعطاها إمكانية التحكم في البيئة الاستراتيجية الدولية والسيطرة عليها في مختلف المجالات :الاقتصادية والسياسية والعسكرية.

3. **السياسات الأمريكية بعد ظهورها كقطب أوحد في العالم:** إن انهيار الاتحاد السوفيتي حرك شجون الولايات المتحدة الأمريكيه وجعلها تتصرف على أنها الدولة التي لا رادع لها ، وبدأت هيمنتها على الأمم المتحدة وحجمت مهام ودور مجلس الامن ولم تعر اي اهتمام إلى المجموعات الدولية وأصبحت في حل من الاتفاقيات السابقة والتي كانت قد التزمت بها ، وتجاهلت حتى لحلفائها وأصدقائها . إذن فهذه هي الدولة الكبرى التي بدأت تسود العالم في هذه الحقبة والتي تخلّت عن الشرعية الدولية ، والأنكى من ذلك أنها اصبحت ترفض الشرعيه الدوليه ، واستخدمت قوتها العسكريه ونفوذها السياسي والاقتصادي، وطريقه استخدامها لحق (الفيتو) الذي تمتلكه كدوله عظمى وعضو دائم في مجلس الأمن الدولي ، في رفض قرارات

هامة غالباً ما أجمع عليها المجتمع الدولي في أكثر من مناسبة (العيني وآخرون،24:2002). ومن هنا نرى أن هذه السياسات هي التي أدت الى ما حدث او هي احدى الأسباب على الأقل وعليه سوف نستعرض الاستراتيجيات والسياسات الأمريكية التي تم اتباعها من خلال الفصل الثالث ، في مختلف القضايا ،التي أوجدت في نهايه الأمر البيئة المناسبة لحدوث هذه الكارثة المتمثّلة في أحداث 11 سبتمبر. كما أن العمليات الإرهابية التي تعرضت لها نيويورك وواشنطن ليس لها مبرر، ولايجب تقديم الأعذار أو الأسباب ، بغض النظر إن كانت بتدبير جهات خارجية أو بتدبير منظمات دينية أو يمينية متطرفة أمريكية ، لأنه لا يوجد مبرر ديني أو أخلاقي يبرر أو يجيز الاعتداء على المدنيين الآمنين بغض النظر عن الأسباب للسياسات الأمريكية الخاطئة ، إلا أن هذه السياسات الأمريكية في داخلها وفي العالم الخارجي ، قد تكون جيّشت لمشاعرِ العــدوان ضدها ، مما جعل شعبها يدفع الثمن الباهض لها .

4. **<u>السياسات الأمريكية الخارجية وقضايا المنطقة:</u>** كي نكون أكثر واقعية في تحليلنا للسلوك الخارجي للولايات المتحدة الأمريكية ، يجب التعرف على سلوكيات السياسه الخارجيه الأمريكيه قبل أحداث 11 سبتمبر، وما شهده العالم منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية من عدوان أمريكي مباشر على شعوب وأمم بأسرها اتخذ شكل حرب إبادة جماعية كما كان الأمر في اليابان والعراق والبلقان ، أو انحياز امريكي فاضح وواضح لاعتداءات قام بها حلفاءها مثل إسرائيل ضد شعوب فلسطين ولبنان وسوريا ومصر(بشور وآخرون،2002 :44).

بعد استفراد أمريكا بقيادة العالم لايمكن أن نعتبر أن النظام الدولي الجديد الذي أوجدته هو نظام يهدف الى الموازنة في المصالح أو أنه يسعى لبناء قانون دولي تحت مظلة الأمم المتحدة أو أنه من الممكن أن يحقق الاستقرار والسلام في العالم ولكنه ينتهج الهيمنه والتسلط

السياسي والعسكري القائم على السلطة المرجعية لحلف الأطلسي ، ونظام الحرب المفتوحة ضد أي قوة تعترض على ارادة البيت الأبيض. ويمكن أن نرى آثار بصمة السياسة الخارجية الأمريكيه تتسم بصفه عالية من الاستهتار بالرأي العالمي خلال العقود الماضية وقبل 11 سبتمبر ، وبدول العالم جميعها وبمن فيها الدول الصديقة لها أو حليفة باستثناء الكيان الصهيوني ، وأيضا الاستهتار بالمنظومة الدولية نفسها ، حيث انها تعاملت مع هذه الدول بمعايير مزدوجة ومزاجية وبالغت في دعوة العالم للانقياد لقراراتها تارة ، وتجاهلت وجودها تارة اخرى ، واحيانا تتحرك باسم حلف شمال الأطلسي كما حدث من هجمات جويه ضد صربيا عام 1998 ، وباسم الأمم المتحدة أحياناً أخرى كما حدث من الهجوم على العراق واحتلاله عام 2003 ، وهذا ناجم عن التفوق العسكري الهائل واستعراض العضلات خصوصا بعد انهيار الاتحاد السوفييتي ، مما أثار حفيظة الشعوب والجماهير العربية التي أكنّت أعلى مشاعر الاحتقان والإحساس بالقهر والرغبة في التحدي ، وشملت كذلك مشاعر معظم شعوب دول العالم التي لحقها ضرر من هذه السياسة ، بمن في ذلك شرائح داخل الولايات المتحدة الأمريكية ، وهذه المشاعر تعتبر هي المعزز الرئيسي لكل أشكال العنف والتمرد(بشور وآخرون،2002: 44) . كما واتبعت الولايات المتحدة سياسات معينه لتحقيق أهدافها ومصالحها ضد امبرطورية الشر –الاتحاد السوفيتي السابق– ، حيث كانت تسمى هذه السياسات بالواقعية ، حيث استطاعت تحفيز جماعات دينيه معينه لتقويض الاتحاد السوفيتي في أفغانستان، وتمكنت من أن تُطّوِع الآلاف من الشباب العرب للدخول في تلك الحرب الفتاكة (ابوستيت،2002: 118) ، حيث كان هؤلاء الشباب بديل ارسال جيوشها والحفاظ على الطاقة البشرية لديها. وقد دفع هؤلاء الشباب اليوم ثمناً باهضاً نتيجه قيامهم بهذا العمل، بل رأوا بعد تضحياتهم أن الجيش الأمريكي قد استوطن في

الجزيرة العربية على أثر حرب الخليج الثانية ، مما أثار الغضب الشديد لدى بعض هذه التنظيمات الدينية ، ومنها تنظيم القاعدة الذي قام بأعمال عدوانية ضد الوجود الأمريكي (قرم،12:2002). كما وصبّت الولايات المتحدة الأمريكيه جلّ اهتمامها وتركيزها على الامة الاسلامية واعتبارها العدو الأول خصوصا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وزوال الخطر الشيوعي ، وعملت على إعانة الصهيونية بشن حملة على " الإسلام " لدمغه بالإرهاب وتشويه صورة الإسلام والمسلمين في العالم .اما على المستوى الشعبي في الولايات المتحدة فقد شهدت بروز قوى تعارض استراتيجيتها الخاصة باعتماد القاعدة الاستعمارية الصهيونية ركيزة لها ، والسياسات المنبثقة عن هذه الاستراتيجيات ، وبرز من بين هذه القوى الأمريكيون من أصول عربية ، والأمريكيون المسلمون من أصول مختلفه مثل آلاسيوية والإفريقية ، وأيضاً يهود أمريكيون أحسو بخطورة الممارسات الصهيونية العنصرية على اليهود في أوطانهم ، وخاصة في مسألة الولاء المزدوج ،إذ تستهدف الصهيونية هذه الفئات بعدائها لهم. ومن بعض الأمثلة التى اتصف بها السلوك الخارجي الأمريكي والذي تمثل بتجاهل القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة كما تم ذكره (الأطرش،23:2002):إعاقة تنفيذ القرار الدولي رقم 242 الصادرعن مجلس الامن الدولي عام 1967، والذي ينص على وقف الحرب بين الدول العربية وإسرائيل، وانسحاب إسرائيل من الاراضي العربية التي احتلتها، وعدم جواز احتلال اراضي الغير عن طريق الحروب.كما ولجأت أمريكا في القرن الماضي في مجلس الأمن ، إلى نقض أي مشروع قرار في مجلس الأمن يُدين اسرائيل لإقامتها مستعمرات استيطانية في الضفة والقطاع وبصورة مخالفة للقانون الدولي ولاتفاقية جنيف الرابعة للعام 1949 . ويعتبر هذا السلوك بمثابة تراجع عن اعتبار الضفة والقطاع أرضاً محتلة، بحيث أصبحت بذلك الضفة والقطاع ومنذ عهد الرئيس

الأمريكي كلينتون أرضاً متنازعاً عليها وليست أرضاً محتلّة (صحيفة الثورة،2008: 4/9)، كما وتم اعتبار بناء المستعمرات غير مخالف للقانون الدولي وإنما معرقلة لعملية السلام ، بالإضافة الى الهيمنة الأمريكية على مركز القرار في الأمم المتحدة ، والتي تمثلت بالقرار رقم (661) الصادر عن مجلس الأمن عام 1990 في تصعيد العقوبات ضد العراق .

5. <u>سياسة الكيل بمكيالين والمعايير المزدوجة.</u> هذه هي السياسة التي تتبعها أمريكا في تعاملها مع معظم قضايا دول وشعوب المنطقة ، السبب الذى أدى إلى ايجاد حالة من العداء والحقد ضدها. ويمكن توضيح ذلك من خلال الأمثلة التالية (بشوروآخرون،42:2002): إن مقاومة الاحتلال الإسرائيلي لتحرير الأرض والمشروعة من خلال المواثيق الدولية ، هي إرهاب بنظر واشنطن ، أما الإرهاب الصهيوني والذي يراه العالم أجمع والتنكيل بالأرض والعرض وقتل الأطفال واستباحة اماكن العبادة وهدم لاجل الجدار العنصري هو دفاع عن النفس. أما بالنسبة للعراق فعدم تنفيذ القرارات الدولية يؤدي الى القيام بحروب عالمية ، لكن الكيان الصهيوني حر في رفض تطبيق هذه القرارات ، أو التفاوض عليها أو الى تغيير مضامينها في ضوء مفاوضات غير متكافئة. كما وتم الزام جميع الدول بمعاهدة حظر أسلحة الدمار الشامل إلاّ الكيان الصهيوني ، بينما استمر الحصار على العراق لمدة 11 عاماً ، بذريعة التفتيش عن احتمالية امتلاكه أسلحة دمار شامل ، ومن الجهه الاخرى نجد أن الولايات المتحدة تسعى في مجلس الأمن لتمرير قرارات يهدف إلى إسقاط تلك الفقرة من القرار الدولي رقم 687 الصادر في العام 1991 ، والتي تتحدث عن نزع شامل لأسلحة الدمار الشامل من كل دول المنطقة ، حتى يتم استثناء إسرائيل من ذلك. بالاضافة الى ان حق العودة الفلسطيني والمعزز بقرارات دولية هو حق ضائع من وجهه النظر الأمريكية والمحايد لمفاوضات التسوية بين الفلسطينين والإسرائيلين

، بينما حق العودة لأهالي كوسوفو يحتاج إلى شن حرب في البلقان (الزهراني،2009: 11).

6. <u>القضية الفلسطينية:</u> إن ما يؤجج مشاعر الغضب العربي والإسلامي في منطقة الشرق الأوسط ، هي تعامل السياسة الأمريكية مع القضية الفلسطينية ، (والتي تعتبر القضية المحورية في الصراع العربي الإسرائيلي) ، مما تسبب في شعور المواطن العربي بالظلم والمهانة من جراء السياسات الأمريكية ، التي وافقت أولاً على زرع الكيان الصهيوني في أرض فلسطين على حساب حقوق الشعب الفلسطيني ، ثم أضفت على الممارسات الإسرائيلية الإرهابية والتوسعية ، غطاء سياسياً ودبلوماسياً ، بالإضافة لدعمها اقتصادياً وعسكرياً بحيث لم تدعم أي دولة أخرى في العالم وذلك من خلال (رجائي،46:2005) استمرار أمريكا في اعتماد استراتيجية العداء حيال الأمة العربية ومشروع تقدمها من خلال عرقلة هذا التقدم والعمل على إفشاله ، وذلك للسيطرة على ثروات المنطقة (النفطية منها بشكل خاص) ، والتحكم في موقعها الاستراتيجي وتوظيفه لصالحها ، وقد اعتمدت بذلك على الكيان الصهوني وهو الركيزه المثلى لها . ومن الواضح أن الإدارات الأمريكية المتعاقبة تبنت (ولا تزال تتبنى) دعم الكيان الصهيوني مادياً ومعنوياً ، وذلك من خلال خلق تفوق عسكري إسرائيلي شاسع بينها وبين الدول العربية ، كما أن إسرائيل فقط من يحق لها امتلاك السلاح النووي في المنطقة ، بالإضافة الى دعم تهجير اليهود إلى فلسطين ، وإحلالهم محل الفلسطينيين أصحاب الأرض، وتأييد الكيان الإسرائيلي في المحافل الدولية ، ومنع إنزال عقوبات دولية ضده في مجلس الأمن ، نتيجة انتهاكات إسرائيل المستمرة للقانون الدولي أو في حال عدم تطبيق قوانين الشرعية الدولية . واوضح دليل على ذلك مما رأيناه خلال العدوان الإسرائيلي الأخير على غزة وعدم القدرة على إلزام إسرائيل بتطبيق القرار رقم 1860 الصادر عن الأمم المتحدة في 8 كانون الثاني 2009

لإيقاف العدوان ، ورفضها للقرار بشكل علني ، دون أن تُواجَه بأي عقوبات فيما كانت ستُطبّق على أي دولة أخرى لو قامت برفض القرار ، لا بل اعتبرت واشنطن أن إسرائيل لها الحق في الدفاع عن نفسها ، بكل الوسائل والإمكانيات ، حيث تم استخدام كل أنواع الأسلحة المحرّمة دولياً فيها ، أمام شعب لا يمتلك سوى الصدور العارية)www.aljazeera.net(. إن نهج السياسة العسكرية الأمريكية في هذه الاستراتيجية ، أدى إلى تحويل الكيان الإسرائيلي إلى أكبر قاعدة عسكرية وجوية لواشنطن خارج أمريكا ، بحيث يتم تخزين السلاح فيها ، كما أنها تعدّ الميناء الذي يقدم الخدمات للأسطول السادس الأمريكي الرابض في البحر الأبيض المتوسط ، وتقوم بنصب محطات الإنذار المبكر فيها ، بالإضافه إلى أنها قد وظفت الجيش الإسرائيلي للقيام في عمليات تجاه بعض دول المنطقة. وعلى هذا الأساس فانها لاتعتبر سلاحها ضد الفلسطينيين يُمثل خرقاً لقانون تصدير السلاح إلى الدول الأجنبية .كما ودعمت أمريكا السياسة الإسرائيلية حيال الأراضي العربية المحتلة في حرب عام 1967 ، وكان الهدف من ذلك أن تستمر إسرائيل باحتلال الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة في فلسطين .وكذلك العمل على دعم عقد المعاهدات بين إسرائيل والدول العربية وقبولها .لذا فقد أشرفت على إبرام اتفاق كامب ديفيد مع مصر في العام 1978 ، ثم معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية في العام 1979 ، ومعاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية في العـــام 1994 ، كما استضافت المباحثات المتعثرة الإسرائيلية السورية لابرام اتفاق بشأن الجولان في التسعينات من القرن الماضي ، كما انها تدعم إسرائيل على الاستمرار في إقامة المستوطنات من خلال الدعم المادي والمعنوي .ومن خلال اتفاقية أوسلو عام 1993 والموقعة بين الكيان الإسرائيلي ومنظمة التحرير الفلسطينية، حاولت أمريكا فرض حل عنصري لقضية فلسطين يهدف إلى إنهاء الصراع من خلال إقامة حكم ذاتي مؤقت

في الضفة الغربية وقطاع غزة ، يتبع اقتصادياً للكيان الإسرائيلي . وكذلك اجتهدت أمريكا خلال فترة تولي الرئيس الأمريكي بيل كلنتون للمرتين على المحاولة للوصول إلى اتفاق مع الفلسطينيين في موضوعات الحل النهائي (القدس ، المياه، الأرض ، عودة اللاجئين الفلسطينيين ، المستعمرات الاستيطانية) ، من خلال فرض حل لم يقبله الفلسطينيين ، لأنه سعى إلى اغتصاب الحرم القدسي (لأسباب عديدة منها المعنى الرمزي لهذا الاغتصاب على صعيد قهر دائرة الحضارة الإسلامية) ، وقد أفشلت مساعيه في ذلك الوقت في وقفة تجلت بالصمود الفلسطيني .كما انتهجت إدارة الرئيس بوش الابن بعد نجاحه في 20 كانون الثاني من العام 2001 ، سياسية تنطلق من نفس الاستراتيجية الأمريكية ، بحيث أجازت لرئيس الوزراء الإسرائيلي (شارون) استخدام القوة بهدف إنهاء الانتفاضة الفلسطينية واستخدام طائرات أل إف 16 و الأباتشي لاغتيال القيادات الفلسطينيين ، وشجعت بناء المستوطنات وجلبت انتباه العالم إلى العراق والتي كانت تهدف إلى تغيير النظام فيه .

يرى الباحث أن الولايات المتحدة انتهجت سياسة غير معتدلة في الصراع العربي– الإسرائيلي، جعلها في صدام مع بعض الدول والجماعات الإسلامية المعارضة للسياسة الأمريكية، وأدى تحيزها المطلق لإسرائيل إلى تولد الحقد والكراهية للإدارة الأمريكية والتي لم تمتثل للحكم النزيه في إدارة المفاوضات العربية– الإسرائيلية، وأدت هذه السياسة إلى التصادم بين الحضارات وتعميق الفجوة بين الشرق والغرب. كما لعب الإعلام الصهيوني دوره في منتهى الذكاء والمهارة وساهم في تأجيج الصراع بين العرب والمسلمين من جهة وبين الغرب من جهة أخرى.

المطلب الثاني

الواقع الاقتصادي قبل الهجمات

إن الولايات المتحدة الأمريكية تهيمن على النظام الاقتصادي العالمي من المنظور الاستراتيجي ، من خلال سيطرتها على طرق التجارة الدولية وأسواقها ، ومصادر الطاقة في العالم ومراكز البحث والإبداع ، مع العلم هذا الاقتصاد الضخم قد تعرض لانتكاسات عديدة أثرت على الأوضاع بشكل عام في الولايات المتحدة الأمريكية ، وهذا قبل أن تتعرّض واشنطن ونيويورك لأحداث الحادي عشر من سبتمبر بكثير ، لذا فإن هذا الاقتصاد لم يكن بحاجة إلى كارثة كتلك التي حدثت لكي يتداعى .إن الآثار السياسية والأمنية لأحداث 11 سبتمبر طالت جميع أنحاء العالم ، فقد كان من الطبيعي أن تُلقي تلك الأحداث بتداعياتها الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة على العالم بأسره ، وعلى وجهه الخصوص الاقتصاد الأمريكي الضخم الذى يعتبر ركيزة الاقتصاد العالمي(الشطي وآخرون،199:2006) ، إذ بلغ اجمالي الناتج المحلي الأمريكي لعام 2001 ما يساوي 10197,7 مليار دولار أي نحو 31,6% من قيمة الناتج العالمي المحسوب وفقاً لأسعار الصرف السائدة للدولار في العام نفسه ، فيما بلغت قيمة الصادرات السلعية للولايات المتحدة للعام نفسه نحو 735,5 مليار دولار أي ما يزيد عن 13% من إجمالي الصادرات السلعية العالمية في العام المذكور .وعليه كانت قيمة الواردات السلعية الأمريكية نحو 1177,1 مليار دولار ، والتي شكّلت نحو 19% من إجمالي الواردات السلعية العالمية في نفس العام .أما صادرات الخدمات الأمريكية فقد بلغت نحو 7, 313 مليار دولار في العام 2001 ، أي بنسبه تقارب 20% من إجمالي صادرات الخدمات العالمية ، بينما بلغت قيمة ورادات الخدمات الأمريكية في العام نفسه نحو

206,9 مليار دولار وذلك بنسبة 15% من إجمالي قيمة واردات الخدمات العالمية . هذا وعلى الرغم من قوة الاقتصاد الأمريكي كما ذكر في الفقرة السابقة (الزهراني،2009 :15)، فإن أحداث 11 سبتمبر أتت في وقت حرج بالنسبة لهذا الاقتصاد العملاق ، لأنه كان يتداعى بشكل شديد منهياً أطول دورة للنمو السريع والمتواصل منذ الحرب العالمية الثانية . ويرى الباحث أنه من المهم أن نأتي إلى أهم الصور التي كان عليها الاقتصاد الأمريكي بشكل رئيسي قبل هذه الأحداث ، مع الإشارة بإيجاز للوضع في منطقة الشرق الأوسط وعلى الأخص منطقة الخليج العربي بشكل عام.

مؤشرات الوضع الاقتصادي الأمريكي قبل الأحداث. من خلال المؤشرات التالية ، يمكن الحكم على إن الاقتصاد الأمريكي لم يكن يتداعى نتيجة لأحداث 11 سبتمبر كسبب رئيسي، لا بل كان في حـــالة شديدة من الوهن (صقر،2004: 200) إذا كان معدل النمو الحقيقي لإجمالي النـــاتج المحلي الأمريكي قد بلغ 5% في العام 2000 ، فإن بيانات صندوق النقد الدولي للعام 2000 ، كانت تشير إلى أنه سيتراجع إلى 5,1% في العام 2001 ، وأن معدل البطالة سيرتفع من 4% في العام 2000 ، وهو أدنى مستوى له منذ 30 عاماً إلى 4,4 % عام 2001 ، مع توقعات بمواصلة الارتفاع إلى 5% في العام 2002 ، كما أن البيانات ربع السنوية تشير إلى أن معدل النمو الحقيقي لإجمالي الناتج المحلي الأمريكي ، قد انخفض إلى 3,0% في الربع الثاني من العام 2001 ، مقارنة بنظيره في العام 2000 . كما أن اكثر ما ساهم ولو بشكل بسيط في تراجع الاقتصاد لأمريكا قبل أحداث 11 سبتمبر هو ارتفاع اسعار النفط لعامي 1999 و2000، إذ بلغ حجم الواردات الأمريكية من النفط نحو 10,9مليون برميل يومياً في العام 1999 ، وارتفع إلى 11,5 مليون برميل يومياً في العام 2000 ، مما جعل الولايات المتحدة الأمريكية في مقدمة مستوردي النفط.وارتفع حجم العجز في الميزان التجاري النفطي الأمريكي من 43,7 مليار دولار عام 1998 م ، إلى 60,1 مليار

دولار عام 1999 ، بنسبة بلغت نحو 37,5% ، ثم بلغ هذا العجز 109,1 مليار دولار في العام 2000 بنسبة زيادة بلغت 81,5% مقارنة بالعام 1999 ، وقد وصل هذا العجز إلى نحو 52,5 مليار دولار خلال الأشهر الأولى من العام 2001 .ومن خلال استـــــطلاع تم إنجازه في الحادي عشر من سبتمبر 2001 م أوضح مؤشر جامعة متشغن الأولي لانطباع المستهلك بالولايات المتحدة الأمريكية ، عن هبوط حاد في مستواه ،إذ هبط من (91,5) نقطة في شهر آب إلى (83,6) نقطة في شهر أيلول ، ويعتبر منذ شهر آذار 1993 أدنى مستوى (الشطي،2005:108) .إن عدد الطلبات الجديدة للاستفادة من معونات البطالة التي أعلنتها إدارة العمالة الأمريكية وصل إلى 431 ألف طلب خلال نهايه أسبوع 8 سبتمبر ، وهو بذلك يرفع الحصيلة النهائيه لتصل إلى 3,35 مليون مستفيد ، ويعتبر هذا العدد هو الأعلى منذ شهر آب في العام 1992 (الشطي،2005: 109) .إلا أن الوضع لم يتوقف عند مؤشرات البطالة والاستهلاك فحسب، إذ إن دلالات الإنتاج الصناعي سجلت هي الأخرى انخفاضاً ملحوظاً قبل 11 سبتمبر بأحد عشر شهراً بلغت ذروته في آب من العام 2001 ، ففي قطاع المعادن المرافق (يوتيليتز) ، شهـــد شهر آب انخفاضاً حاداً خارج المسار العام للانخفاض ، حيث بلغ 0,8% ، بينما كان الانخفاض في الشهر الذي سبقه 0,1% ، وهذا الانخفاض أكبر ممـــا كـــان يتوقعـــــه الاقتصاديون ، رغم أن وتيرة الانخفاض كانت الأطـــول منذ 41 عاماً (منـــذ شباط حتى كانون الأول من العام 1960) ، كما أن السعة التشغيلية انخفضت كـــذلك إلـــى 76,2% في العام 2001 وهو أدنـــــى انخفـــاض منذ شهر حزيران في العام 1983 (الشطي،2005: 109) .إن انهيار سوق الأسهم الأمريكي لم يكن بسبب أحداث 11 سبتمبر أو جزءاً منها، حيث إن رأس المال المتداول في الربع الأول من العام 2000 ، قد بدأ بالتراجع من 20,15 ليصل إلى 14,88 تريليون دولار أمريكي ، وهو ما يعكس تناقصا في قيمة

رأس المال المتداول 5,27 تريليون (أي بنسبة 26,2%) ، إلا أنه الأسواء حالاً للربع الثاني والثالث لهذا العام(الشطي،212:2005) . ونستطيع أن نرى أن العجز في الميزان التجاري الإجمالي للولايات المتحدة كان في تزايد مستمر في الفترة التي سبقت أحداث 11 سبتمبر، أي أنه لم يتأثر بعد الأحداث ، إذ نجد أن قيمة العجز بين العام 1999 م والعام 2000 ، قد زادت بقيمة 107,283 بليون دولار بينما لم تصل إلى هذا الرقم بين العامين 2000 – 2001 ، حيث زاد العجز بقيمة 13,137 بليون دولار(مكتب الإحصائيات العامة للحكومة الأمريكية،2008) . إن ما ذكر يثبت على أن أحداث 11 سبتمبر لم تكن هي السبب الرئيسي في تباطؤ الاقتصاد الأمريكي ، مع التأكيد على حجم تأثيراتها الكبير في المجالات الاقتصادية على الولايات المتحدة ، إلا أنه يتضح من خلال الأرقام السابقة نستطيع أن نؤكد على أن وضع الاقتصاد الأمريكي كان في حالة تدهور سابق لفترة الأحداث (مكتب الإحصائيات العامة للحكومة الأمريكية،2008) .أما فيما يتعلق بالأسواق الأوروبية فقد هبط مؤشر (داو جونز) في الفترة ما بين شهري آب وأيلول في العام 2001 ، إلى 800 نقطة ، حيث كان أداء شهر آب هو الأسوأ منذ الأزمه المالية التي حدثت صيف / خريف 1998 ، في حين واجهت كبرى الشركات الأوروبية أسوأ هبوط شهري بالتاريخ أمثال(DEUTSHE TELECOM AND BAYERA) ، بينما كان المؤشر الألماني DAX يهبط طوال شهر آب إلى 700 نقطة(مكتب الإحصائيات العامة للحكومة الأمريكية،2008). كما كانت دول الخليج العربي في منطقة الشرق الأوسط تعاني بنسب مختلفه من صعوبات اقتصادية تراكمت على مر سنين طويلة قبل أحداث11 سبتمبر ، بسبب العديد من العوامل مثل تذبذب أسعار النفط ، وآثار حرب الخليج الأولى والثانية وما ترتب عليهما من أعباء مالية على الدول المعنية ، بحيث قدرت بنحو 600 مليار دولار ، بالإضافة للإنفاق العسكري الهائل لدول المجلس الذي ارتفع

من 31,59 مليار دولار في العام 1998 إلى 31,85 مليار دولار في العام 1999 ، ثم انخفض إلى 28,94 مليار دولار في العـــــام 2000 (The International Institute For Strategic Studies The Military Balance 2000-2002) .إن جميع دول مجلس التعاون وبدرجات مختلفه عانت من مشكله الديون الخارجية بين عامي 1997 و 2002 ، حيث وصل إجمالي هذه الديون إلى 61,397 مليون دولار في العام 1997 ، وارتفع في العام 1998 إلى 73186 مليون دولار ، ثم انخفض إلى 68523 مليون دولار في العام 2000 ، وتختلف الصورة إذا أخذنا بعين الاعتبار مجموعة الدين العام – بما في ذلك الدين الداخلي – ، إذ وصل في المملكة العربية السعودية على ما يزيد عن 95% من إجمالي الناتج المحلي ، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات البطالة في معظم دول المجلس ووصلت بعضها إلى نسب تزيد عن 15% كما هو الحال في المملكة العربية السعودية (صقر،206:2004).كما و تراجع نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي ، ففي العام 1981 علماً بأن متوسط دخل الفرد السنوي في كل من المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية كان 38,600 دولار ولكن في العام 2000 انخفض متوسط دخل الفرد السعودي إلى أقل من 8000 دولار ، بينما انخفض نصيب الفرد الأمريكي بمستوى أقل حيث أصبح 36,645 دولار(www.state.go).

أتت أحداث 11 سبتمبر لتترك الآثار السلبية على الاقتصاد العالمي بشكل عام ودول مجلس التعاون على وجه الخصوص وهذا كله في ظل هذه الظروف الاقتصادية ، وذلك بسبب العلاقات الاستراتيجية بين هذه الدول والولايات المتحدة الأمريكية وخاصة فيما يتعلق بالمجال الاقتصادي ، أما بالنسبة للولايات المتحدة فقد جاءت الأحداث لتدفع بتباطؤ الاقتصاد الأمريكـــي بقوة نحو الركود بسبب الخسائر الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة التي نجمت عن تلك الأحداث وتداعياتها

(الزهراني ،19،2009) وكلفة الحرب الباهظة التي شنتها الولايات المتحدة ضد أفغانستان ، التي أدلت بها وزارة الدفاع الأمريكية في 21 نيسان 2002 ، بأن معدل التكلفة الشهرية وصل إلى حوالي 1,8 مليار دولار في الشهر ، كما تم اعتماد 27 مليار دولار لتمويل الحرب على الإرهاب في العام 2003 ، وكان الهدف من ذلك هو شن الحرب على العراق (www.factiva.com) .

المبحث الثاني

انعكاس هجمات سبتمبر على الدول العربية

لقد تم تحديد هويه الاشخاص اللذين قاموا بتنفيذ هجمات 11 سبتمبر وحسب ادعاءات الولايات المتحدة الأمريكيه بالرغم من عدم قدرتها على إثبات ارتباط دولهم ورعايتها لهذه العمليات، وبالرغم من ذلك فقد تم اتهام العرب بشكل عام والمسلمين بشكل خاص ، علما بأن هذا التصرف يتعارض مع مبدأ من مبادئ القانون الذي يؤكد على أن المتهم بريء حتى تثبت إدانته ، كما أنه يتناقض مع التصرف الأخلاقي الذي يقضي بعدم أخذ البريء بجريرة المذنب ، كيف هذا أن كان الأبرياء يُشكّلون شعوباً بأسرها(الاطرش وآخرون،74:2002).إن دل هذا الاتهام على شئ إنما يدل على عنصرية متجذرة في الغرب تجاه العرب والمسلمين ، ومن الدلائل على ذلك أنه تم اتهام العرب والمسلمين في حادثة تفجير المبنى الفدرالي في أوكلاهوما في العام 1995 ، إلى أن أظهرت التحقيقات أن العملية كانت من الداخل ألأمريكي. إن استعمال الرئيس الأمريكي جورج بوش لمصطلح " الحرب الصليبية " في خطابه بعد أحداث 11سبتمبر يجعل من الصعب على المرء أن يقتنع بأنها مجرد زلة لسان . لا شك بأن الأحداث التي وقعت كونت علامة فارقة بين عالمين ، "عالم ما قبل" و"عالم ما بعد" 11 سبتمبر ، وهذه ليست مقولة أيديولوجية محضه حتى ولو رافقتها معانٍ ومفاهيم أيديولوجية ، وإنما ترتبط بحقيقة ومكانة ووضعية القوة العالمية التي تعرضت للهجوم ، وطبيعة التحالفات والمفاهيم والسياسات التي تغيرت وتبدلت كنتائج للهجوم.

وفي هذا المبحث سيتم تحليل انعكاس هجمات سيبتمبر على الدول العربية وأمريكيا من الناحية السياسية والاقتصادية والاجتماعية من خلال المطالب التالية:

المطلب الاول:الانعكاسات السياسية.

المطلب الثاني:الانعكاسات الاقتصادية.

المطلب الثالث:الانعكاسات الاجتماعية.

المطلب الرابع:انعكاس أحداث سيبتمبر على الداخل الأمريكي.

المطلب الاول

الانعكاسات السياسية

خَلَقت أحداث الحادي عشر من أيلول الكثير من الغموض في العلاقات العربية الأمريكية ، وأوجدت باباً للجدال والنقاش بشأن الكثير من الأفكار، فيما يخص طبيعة الحياة في الأمة العربية عامة والخليجية بشكل خاص ، وتركيبة المجتمعات وأنماط السياسات ، وارتباطها بالمصالح الأمريكية في المنطقة (الزهراني،2009، 43). وقد ظهر العديد من الآراء والدعوات التي كان من أهمها الدعوات التي أُطلقت بشأن الاستغناء عن نفط الخليج العربي ، واستبداله بالنفط الروسي ونفــط آسيا الوسطـــى ، باعتبارها ستكون أهم لأمريكا في المرحلة القادمة لاعتبار ذلك بمثابة عقاب لدول الخليج العربي (الرنتاوي،2008: 9/19) .إن تمركز المصالح الدولية الاقتصادية ، والاستراتيجية بشكل خاص هي في المنطقة العربية عامة والخليجية خاصة .فالدول العربية ودول الخليج العربي هذه المرة ، ليست طرفاً ثانوياً في الأحداث أو طرفاً أقحمته صراعات القوى غصباً وعنوة ، وإنما ينظر بعضهم إليها كسبب رئيسي في الأحداث ، فالرأس المدبر الذي "أعلنت" أمريكا أنه هو المشتبه به الرئيسي في التورط في الهجوم ، هو من الدوله الخليجية ، بالإضافة إلى أن عدداً من العناصر المتهمة بالتنفيذ والمعاونة لها ، هي أيضا عربية ، علاوة على ذلك ، فإن الكثير من المؤسسات التي طالبت أمريكا بوقف الدعم الخيري والإسلامي لها كانت تتلقى التمويل من دول عربية ، وأيضاً اتهامات لمذهب ديني معين وأنواع مختلفة من التعليم الديني في المنطقة باعتبارها حاضنة للعنف والإرهاب . لقد تلاشت القوة العسكرية العراقية بعد الاحتلال الأمريكي نتيجة لتطور الأحداث ، وظهرت القوة الإيرانية ، كقوة إقليمية فـــي المنطقة ، مما أدى لشعور دول الخليج العربي بعدم الارتياح تجاه أمنها واستقرارها. كما وأضحى الوجود العسكري الأجنبي في المنطقة العربية ، يعدّ من ناحيه بأنه موازن خارجي يحقق التوازن الاستراتيجي في المنطقة ، ويُفسَّر من الناحيه ألأخرى بأنه

يُمثل المطامع الأمريكية الاستعمارية في المنطقة ، ومصدراً من مصادر تشجيع العمل الإرهابي فيها (مجلة السياسة الدولية،259:2002) ، كما وأن الوجود الأجنبي في المنطقة قد أدى إلى بروز اختلاف في وجهات النظر تجاه أمن منطقة الخليج العربي بين القوة الإقليمية إيران والقوة الكبرى في العالم أمريكا ، مما تسبب في خلق صراع بين الطرفين من الممكن أن يؤدي في حال ان حدثت مواجهة إلى التأثير على مقدرات المنطقة واستقرارها ، حيث إنها ستكون مسرح عمليات في حرب ليس لها بها رأي . إن استمرار إيران بمتابعة ملفها النووي وتطويره تسبب في الأزمه بينها وبين الطرف الأمريكي ، وهذ سيسبب انعكاساً سلبياً على دول المنطقة سواء في حال امتلاكها الذي سيؤدي إلى تفوق إيران إقليمياً أكثر مما هي متفوقة حالياً ، أو في حال حدوث مواجهة مع واشنطن، بالإضافة إلى أن ظهور بعض الايدولوجيات والتطرف الديني مثل المذهب الشيعي في المنطقه قد جلبته الحرب ضد الإرهاب خاصه في العراق ومناطق الخليج العربي ، التي سيكون لها تأثير وانعكاسات على طبيعة الأحداث في المنطقة ، وذلك من خلال ظهور هذه الاتجاهات في العراق بين السنة والشيعة ، من خلال استعداء العرب والمسلمين وتحميلهم زورا وبهتانا مسؤولية الهجمات ، والهدف منه تكريسهم كعدو جديد لأمريكا والغرب ، وأيضا على العرب في الداخل الأمريكي ، وذلك بهدف إعطاء المبرر للغرب لتصعيد العدوان ضد العرب والمسلمين سواءً في أمريكا أم في باقي دول العالم ، إذ قامت إسرائيل باستغلال الأحداث من خلال وضع علاقة بين الهجمات الإرهابية في أمريكا ، وبين القضايا المتعلقة بأمن إسرائيل من الإرهابيين الفلسطينيين ، حيث ربطت أن ما تعرضت له امريكا ماهو إلا جزء بسيط مما يتعرض له بشكل يومي من الفلسطينين ، وذلك بهدف كسب العطف العالمي من جهة ، والتغطية على كل ما تقوم به من مجازر إرهابية ضد الشعب الفلسطيني المحتل الذي يدافع

عن أرضه ، من جهة أخرى ، خاصة بعد إعطاء اسرائيل الضوء الأخضر من قِبَل أمريكا للقضاء على الإرهاب الفلسطيني المتمثّل في حركات المقاومة الفلسطينية حركتي حماس والجهاد الاسلامي ، والتغني بنشر الديمقراطية في الشرق الأوسط (www.mondiploor.com). ولضمان المصالح الأمريكية فيها التي تتمثل بأمن الموارد المتمثل في احتياطي البترول الضخم ، وأمن المصالح المحدد في أمن إسرائيل وبقائها ، وعلى الرغم من أن كلا الهدفين يتعارض مع مصالح معظم دول المنطقة ، إلاّ أن ذلك التعارض لم يُمثل اهتماماً رئيسياً في استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية (الزهراني،2009، 45).

إن حصار المنظمات الإرهابية – من وجهة النظر الأمريكية – في الشرق الأوسط ، من خلال أشكال وأنماط متعددة تمثل ذلك (الدباغ،19:2004) من خلال فرض الحصار أو مساعدة الدول التي ينمو على أرضها الإرهاب والقضاء عليه ، وشمل ذلك عدة دول مثل الصومال واليمن وجيبوتي من خلال المساعدة ومن خلال الضغوط شمل سوريا ولبنان وليبيا والسودان. وكذلك محاولة تجفيف منابع تمويل المنظمات الإرهابية من خلال الحصار الاقتصادي ، حيث أعلنت الولايات المتحدة قائمة بهذه المنظمات ومصادر تمويلها ، واستصدرت قراراً من مجلس الأمن لتجميد هذه الأموال أو منع وصولها لهذه المنظمات (حركات المقاومة الفلسطينية مثل حركة حماس وحركة الجهاد الاسلامي ، والمقاومة اللبنانية المتمثلة في حزب الله ، وحركات المقاومة العراقية). ولم تميز الإدارة الأمريكية في فلسطين بين حق المقاومة المشروعة للاحتلال وبين الإرهاب ، وعلى هذا الأساس سمحت لإسرائيل البطش في الفلسطينيين ، واعتبرت أن العمل الإسرائيلي ضد الفلسطينيين هو حق في الدفاع عن النفس .إن الضغوط السياسية التي قامت بها للولايات المتحدة على الدول ذات الأهمية، مثل بعض دول الخليج ،

وبخاصة السعودية التي لاقت الكثير من تلك الضغوط ، للعمل على مكافحـــة الإرهاب ، وضرورة القيام بإصلاحات في المجالات السياسية والديمقراطية والتعليمية (العلوي،31:2006).

إن شن الحرب على العراق بعد الحرب على أفغانستان التي بدأت في 7 تشرين الأول من العام 2001 ، التي أدت إلى احتلاله وإسقاط نظام حكمه ، وقد كان لهذه الحرب أبعاد أعمق بكثير من مجرد مسألة الحرب علـــى الإرهاب ، حيث هدفت الولايات المتحدة من خـــــــلال هذه الحرب إلى (خليل،244:2002) تحقيق السيطرة على الاقتصاد والعولمة وإثبات زعامتها للنظام العالمي الجديد ، وهذا من خلال السيطرة الكاملة على بترول الشرق الأوسط الـــــذي يمثل 70% من الاحتياطي العالمي ، بالإضافة الى كون منطقة الشرق الأوسط الذي يُمثل قلب العالم في النظام الدولي الجديد يجب تأكيد الوجود فيها ، وإخضاع الدول المناوئة للسياسة الأمريكية وتسميتها بدول الشر ، وأنها دول تُساعد على دعم الإرهاب على أرضها ، وتأوي قادة المنظمات الإرهابية وتُقدّم لهم الدعم السياسي والمادي مثل (سوريا ولبنان) ، مع الإشارة إلى أن هذه الدول ستلقى نفس المصير العراقي إذا استمرت بسياساتها ضد واشنطن (الزهراني،2009، 46).

المطلب الثاني

الانعكاسات الاقتصادية

لا يمكن إهمال هذا الجانب وعدم التطرق إلى تداعياته بالذات على العالم العربي بالرغم من أن أحداث 11 سبتمبر لم تكن اقتصادية بشكل رئيسي ، ومع أن التقديرات للتكاليف المباشرة لأحداث 11 سبتمبر قد وصلت إلى 22 مليار دولار ، إلاّ أن التكاليف غير المباشرة تعدّ أكثر من ذلك بكثير ، أمّا على صعيد العالم العربي فقد مثّلت تداعيات تلك الأحداث أبعاداً كبيرة وخطيرة (جريدة الشرق الأوسط، 2001: 11/4)، إذ تركت الأحداث انطباعاً بأن لدى العرب والمسلمين تطرفاً وحساسية تجاه الغرب ، مما أدى إلى بعض الدول في العالم بعدم التعامل مع دول هذه المنطقة .كما تولّدت قناعة عند الغرب بأن هذه المنطقة هي منطقة قلاقل وتوترات وعنف وتطرف، وبالرغم من عدم صحته إلاّ أنه قد أثّر على إقبال الاستثمارات الأجنبية على دول المنطقة . وتم الطلب من السعودية بتجميد أموال الأفراد والمؤسسات والشركات التجارية ومكاتب الصرافة والمنظمات الخيرية وذلك باتهامها بتمويل جمعيات خيريه تعمل على دعم الإرهابيين. ودفعت هذه الأحداث إلى ظهور صيحات من بعض المحللين الغربيين بضرورة تقليل اعتماد الغرب على نفط دول الخليج العربية .ووضعت بعض المؤسسات العربيه الماليه تحت المراقبة نتيجة لهذه الأحداث وصورتها بأنها مؤسسات تمول الإرهاب وجعلها في محل الشك والريبة ، مما جعل من الصعّب على هذه المؤسسات التعامل مع كل العالم الغربي الذي انعكس بالسلب عليها وعلى اقتصاد دولها. وأثرت الدعاية الصهيونية على الاقتصاد العربي من خلال دعايتها بارتفاع مستوى المخاطر في الدول العربية ، السبب الذي دعى إلى زيادة تكاليف اقتراض هذه الدول من الأسواق المالية ليبلغ عام 2002 حجم "ديونها الداخلية والخارجية 560 مليار دولار. وتستنزف من ثروتها سنويا ما قيمته 40 مليار دولار خدمة للقسم الخارجي فقط" (www.aljazeera.net) ، إذ تسبب ذلك في ضعف قدراتها على جذب

الاستثمارات ورؤوس الأموال الأجنبية . وفي الواقع وقبل احداث 11 سبتمبر بدأ تراجع أسعار النفط حيث أنه ارتبط بتدني أداء النشاط الاقتصادي العالمي وتراجعه. مع ذلك فإن الأحداث قد فاقمت من أوضاع سوق النفط من خلال زيادة تراجع النشاط الاقتصادي العالمي بالإضافة إلى ما آلت إليه الأوضاع في قطاع الطيران الذي يشكل 10% تقريباً من استهلاك المنتجات البترولية. هذا وقد وُجِدَ على أثر انخفاض الطلب على النفط ظهور فائض في العرض الأمر الذي جعل منظمة الدول المصدرة للنفط تتفق مؤخراً على تخفيض الإنتاج بمقدار 1.5 مليون برميل في اليوم بالإضافة إلى تخفيض نصف مليون برميل تقريباً من قبل دول نفطية خارج المنظمة بحيث وصلت الأسعار إلى 18 دولار للبرميل . الذي انعكس سلباً على اقتصاديات الدول العربية بشكل عام والخليجية بشكل خاص . وكان الاقتصاد العربي قبل أحداث 11 سبتمبر في وضع لابأس به لابل كان من المتوقع أن يحقق معدل نمو مرتفع نسبياً مقارنة بالوضع السائد في بقية دول العالم ، إلاّ أن هذه الاحداث قد أضرت كثيراً بمستويات النشاط الاقتصادي في كثير من الدول العربية ، ومن ألأمثلة على ذلك (الزهراني،2009: 49):قطاع السياحة والطيران، إذ إن الأحداث التي شهدها العالم في 11 سبتمبر قد أثرت بشكل سلبي في قطاع السياحة والطيران في الدول العربية هذا عدا عن تراجع أسـعار النفط بما يزيد عن 20% ، فعلى سبيل المثال : خسرت مصر ما يزيد على 50% من إيراداتها السياحية بسبب الأحداث ، بينما خسرت تونس ما يفوق 22% من إيرادات هذا القطاع ، وهذه ضربة كبيرة لمثل هذا القطاع الذي يعدّ المصدر الرئيسي للعملة الصعبة في هذه الدولة ، وثاني أكبر قطاع استيعاباً للعمالة ، أمّا المغرب فقد سجلت إيرادات حركة السياحة انخفاضاً كبيراً بلغ 43% في كانون الثاني من العام 2002 ، وهو ما أثر على نحو 600 ألف مغربي يعملون في هذا

القطاع ، إذ إن الإيرادات المغربية من السياحة قد زادت قبل أحداث 11 سبتمبر بنسبة 28% فبلغت 27,8 مليار درهم (2,38 مليار دولار) . كما لم يلحظ آثار على صعيد الاقتصاد اللبناني ، لأنه يعتمد على السياحة العربية أكثر من الغربية ، فساعدها ذلك على الهروب من آثار هذه الأحداث ، مما يلفت الانتباة إلى أهمية السياحة بين للدول العربية ، حيث ساهمت هذه السياحة البينية في تنشيط القطاع بنسبة 42% خلال الثلاثة الأعوام اللاحقة للأحداث ، مما يدل على أن ما يقارب من نصف حركة السياحة العربية كانت تتجه إلى خارج المنطقة العربية . وزاد إقبال السائح الخليجي على السياحة العربية كبديل عن السياحة في بلاد الغرب بسبب هذه الأحداث والتعقيدات التي تلتها، فاستفادت بعض الدول العربية من ذلك فعلى سبيل المثال فإن وزارة السياحة الأردنية أعلنت في شهر أيار 2002 ، تقريراً عن وصول نحو مليون سائح عربي إليها ، شكلوا نسبة 64% من إجمالي عدد السياح الذين زاروا الأردن عام 2001 ، وأضاف التقرير أن الزيادة في عدد السياح العرب عوضت النقص في عدد السياح الأوروبيين الذي تراجع بنسبة 37% والأمريكيين بنسبة 41% بسبب تداعيات أحداث 11 سبتمبر ، ويشار إلى أن عائدات السياحة تشكل 10% من إجمالي الدخل القومي للأردن ، وهي المصدر الثاني للبلاد من العملات الأجنبية بعد تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج ، وليست الأردن وحدها ، ولكن هنالك دولا أخرى مثل لبنان وسوريا ومصر والمغرب وتونس كانت مناطق جذب سياحي كبيرة بعد أحداث 11 سبتمبر . وعلى صعيد الاقتصاد المصري وبالرغم من استمرار الاختلال في ميزان التجارة الخارجية نتيجة لزيادة الواردات (16 بليون دولار أمريكي) عن الصادرات (7 بليون دولار أمريكي) ، إلاّ أنه في العام 2001 ونظراً لانخفاض إيرادات السياحة بشكل كبير بالإضافة إلى انخفاض الإيرادات النفطية وإيرادات قناة السويس ، فإن الوضع كان أكثر سوءاً

في مصر(جريدة الشرق الأوسط،2001: 11/9). وانخفض الناتج المحلي للدول العربية بشكل عام من 5,5 % في العام 2000 إلى 21 % في نهاية العام 2001 (جريدة الشرق الأوسط،2001: 11/9).أما قطاع البنوك، فقد تم وضع البنوك الإسلامية تحت المراقبة وذلك لاتهامها بتمويل الإرهابيين وعلى الأخص المتسببين في هذه الأحداث ، وتم إخضاع الاستثمارات المتجهة من المنطقة إلى السوق الدولية لمزيد من المراقبة بشكل لم يكن مألوفاً من قبل .كما حقّق الاقتصاد العربي في العام 2001 معدل نمو في حدود 4%، لكنه انخفض إلى حوالي 3.6% خلال العام 2002 ، وبالطبع فإن هذا المعدل المحقّق خلال العام 2001 تباين من دولة عربية إلى أخرى ، حيث كان متوسط معدله في حـــدود 5 - 6% بالنسبة لتونس والمغرب، بحوالي 3.3 – 3.9% في كل من مصر والأردن وبين2.5 - 5% في دول مجلس التعـــاون الخليجي(التقرير الاقتصادي للمركز الاستشاري،2003: 5).وبالرغم من الآثار السلبية لأحداث سبتمبر ، إلاّ أنه يمكن إيجاد بعض الجوانب الإيجابية لهذه الأحداث على الاقتصاد العربي والتي تمثّلت في عودة بعض من الأموال العربية المهاجرة وخاصة الأموال العائدة للمستثمرين السعوديين، حيث تشير الدراسات أن هؤلاء المستثمرين، وبعد أحداث الحادي عشر من أيلول 2001 قاموا بسحب ما يقارب من 100-200 مليار دولار من أموالهم المستثمرة في الولايات المتحدة الأمريكية والتي تقدر بـــ (750) مليار دولار. كما توقعت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار عودة 15% من الأموال العربية المهاجرة ، والتي وصلت في بعض التقديرات الى(2,4) تريليون دولار(موقع الإلكتروني لشبكة تداول . 1 تشرين الثاني 2008). كما أن انخفاض سعر صرف الدولار مقابل العملات الاخرى كان له تأثيرٌ كبيرٌ على الاقتصاديات العربية (www.islamtoday.net) ، وذلك لارتباط أغلبية العملات العربية بالدولار،

وهذا من خلال عدة أوجه منها أن المنتجات العربية كانت أسعارها أكثر تنافسية في الأسواق الدولية ، بينما الواردات الأجنبية كانت أسعارها أعلى في الأسواق العربية ، وفي ظل انخفاض سعر صرف الدولار فإن الدول العربية قامت بدفع مبالغ أكثر لوارداتها عام 2001 بنسبة 4,8% لتبلغ 163.8مليار دولار ، بينما كانت الأموال المتحققة من صادراتها أقل بكثير ، وهو ما أدى إلى تراجع فائض الميزان التجاري للدول العربية مجتمعه بنسبة 23% عام 2001 لتصل إلى 72.3 مليار دولار. كما انخفضت الاستثمارات القادمة إلى الدول العربية، بينما ارتفعت تكاليف الاقتراض لكثير من دول العالم العربي . وهنالك خطران جديدان واجها الاستثمارات المتوجهه من المنطقة إلى الأسواق الدولية هما : خضوعها لمزيد من المراقبة بشكل لم تألفه من قبل ، ثم زيادة الشكوك حول مدى سلامة هذه الاستثمارات خصوصا في السوق الأميركية حيث من الطبيعي أن تعود بعض هذه الاستثمارات كأرصدة سائلة لبعض الوقت . كما لم يختلف الأداء على صعيد الأسواق المالية العربية كثيراً فعلى الرغم من بعض التحسن الذي عرفه خلال العام 2001 ، وعلى الأخص لدوله الكويت والسعودية والأردن والإمارات وقطر، إلاّ أنه بعد أحداث 11 سبتمبر لم يستمر التحسن على نفس الوتيرة لكنه شهد بعض التراجع مثل مصر ولبنان وتونس وعُمان . وأدت أحداث سيبتمبر إلى انخفاض القيمة الحقيقية للأصول المالية الخارجية، إذ إن هناك عدة عوامل قد ادت الى ذلك أهمها : انهيار العديد من الشركات التكنولوجية والخسائر في سوق الأوراق المالية الأمريكية، وتراجع سوق العقار، وتجميد عدد من الإيداعات المصرفية في البنوك الأمريكية . وقد قدرت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار خسائر الاستثمارات العربية إجمالًا في الخارج خلال عامي 2000 و2001 ، بحوالي (400) مليار دولار (محروس،2008: 11/1).كما تضرر القطاع الخيري في الدول العربية بمختلف جوانبه الإنسانية والخيرية ، حيث

تم التضييق على العمل الخيري والتشدد في برامجه وإطلاق الشبهات والتهم تجاهه ، مما تسبب في اضمحلال هذا القطاع وتضاؤل دوره على المستوى المحلي والعالمي ، بل تسبب في تخوف الكثير من رجال الأعمال عن التبرع والمساهمة في الأعمال الخيرية ، خوفًا من تعرض أموالهم وحساباتهم للتجميد أو المساءلة ، بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف الشحن على نشاطي الاستيراد والتصدير وعلى الطيران (الزهراني،2009: 53).

المطلب الثالث

الانعكاسات الإجتماعية

لم تكن التأثيرت لأحداث الحادي عشر من سبتمبر على الجانب السياسي فقط بل اشتملت على جوانب اجتماعية كذلك ، وكانت قد أثّرت على العرب والمسلمين في الداخل الأمريكي كما

أثّرت على الأمة العربية في الخارج (خليل،2002:254)،حيث تم استخدام الدعايه المغرضة ضد العرب والمسلمين بأنهم شعوب إرهابية مما تسبب في ازدياد التصرفات الاستفزازية والعنصرية والعرقية المتطرفة ضدهم ، وتمثل ذلك في معظم شركات الطيران التى أجبرت النساء المسلمات على خلع الحجاب بذريعة الإجراءات الأمنية ، وذلك بوضع إجراءات تفرض على العرب القادمين إلى أمريكا إثبات إقامتهم في المراكز الأمنية والقيام بعمليات اعتقال واستجواب عشوائية ضد العرب والمسلمين. كما تم تأجيج العداء والعنصرية ضد المساجد وتمثل ذلك بإطلاق النار عليها ، مما دفع مجلس العلاقات الإسلامية الأمريكية (كير) لنشر تعليمات في كل البلاد لحماية المساجد والمصلين المسلمين (الزهراني،2009: 47). وواجه المسلمون كما هائلا من مكالمات التهديد بالقتل اما من خلال الهاتف أو الفاكس ، بالإضافة لتوجيه التهم والمضايقات والاعتداءات على الافراد والممتلكات ، وكتابة الشعارات المعادية على الجدران والاعتداء على أطفال المدارس ، وقيام العنصريين بحرق أحد المساجد في مقاطعة (مانشستر) فـــي بريطانيا مما يدل على اتساع عدوى الحملة العنصريه ووصولها إلى اوروبا، كما حرق العنصريون في هولندا مدرسة إسلامية في مدينة نيميخين شمال شرق البلاد. كما شهدت الكتابات العدائية عن الإسلام في الغرب نمواً متزايداً بعد أحداث11 سيبتمبر ، حيث عبرت عن شعورٍ سائدٍ في الدوائر السياسية والاستراتيجية الغربية، وقد ذكر الكاتب والمحلل النفسي الفرنسي (باتريك دكليرك) عن الإسلام بأنه " نسق فكري يقوم على الحرب المقدسة ومن ثم فإن الذبح وقطع الرؤوس ظاهرتان تندرجان في قلب الاسلام ذاته"(الدباغ،2004: 15) ، (وجيري فالول) الذي اعتبر النبي محمد "صلى الله علية وسلم" إرهابياً، (وفرانكلين غراهام) المستشار الديني للرئيس بوش الذي وصف الاسلام بأنه " ديانة شيطانية مريرة" (الدباغ،2004: 138) ،

وانتهاءً (بدانيال بايبس) (وريتشارد بيرل) وغيرهما من أركان تيار المحافظين الجدد المتحكمين بدائرة صنع القرار في واشنطن والذين يعتبرونه خطراً استراتيجياً يواجه العالم الغربي في قيمه ومصالحه الحيوية. كما قام بعض الاستراتيجيون بتحليلات غريبة وشديدة المغالاة والشطط في تقدير حجم المخاطر المحيطة بمصالح كل من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية ، مع التركيز على التهديدات المفترضة التي يشكّلها التطرف الإسلامي على منطقة الشرق الأوسط، ومن هؤلاء المحللون السياسيون وزير الخارجية الأمريكي الأسبق (هنري كيسنجر)، إذ رأى بأن التيار الإسلامي المتطرف أصبح يهدد أنظمة الحكم الوطنية في منطقة الشرق الأوسط بالانهيار أو أن يحلُّ محلها، وأن هذا التطرف أصبح يُمثّل ثورة مزلزلة لمنظومة الدول المنتشرة في منطقة الشرق الأوسط بما هي عليه من ضعف وهشاشة وحداثة كونها لم تنشا إلا إثر انهيار الامبراطورية العثمانية خلال الحرب العالمية الأولى، (فاف،2008: 4/21)، ويؤكد كذلك على أن السبيل الوحيد للوقوف أمام هذا الخطر الإرهابي هو التدخل العسكري.

أما فيما يتعلق بالآثـــار على العـــالم العـــربي، فقد عمدت إلى تطبيق نظرية الهيمنة الشاملة وذلك نتيجة لتنامي مشاعر التعصب الوطني والاندفاع الأمريكي الرافض للاعتراف بأن الضربات التي وُجهت للسياسات الأمريكية وعلى رأسها التأييد الأعمى والمطلق لإسرائيل، هي النظرية التي افترضت–وبدعم من غلاة نزعة التفوق الأمريكي واللوبي الصهيوني والمسيحيين الأصوليين – أولاً وقبل كل شيء أن الخلل ليس في السياسات الأمريكية بل في طبيعة المجتمعات الإسلامية المريضة والشريرة والمتعصبة والأصولية، مما يعني أن هذه المجتمعات بحاجة إلى إصلاحات معينة تُفيد وتعتبر جزءاً من أسلوب معالجة الارهاب العالمي .كما طالبت الولايات المتحدة الأمريكيه في حربها ضد الإرهاب من بعض الدول العربية لإحداث تغييرات

في السياسة والسلوك ، ولا ينطبق هذا على سوريا فحسب ، ولكن على اليمن والمملكة العربية السعودية. وتم الأمر بإجراء إصلاحات سياسية واجتماعية واقتصادية ، وهذا يعني أن تكون هذه البرامج لفرض النظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية الغربية ، بهدف مناهضة القيم الإسلامية وحتى المد الاسلامي لتحقيق الحرية في العالم الإسلامي من وجهة النظر الأمريكية . كما تم فرض احترام حقوق المرأة وحرية التعبير وحرية الصحافة وإدخال الليبرالية في التعليم والتدخل في قضايا إسلامية دينية ، كالزكاة وقوانين في الشريعة (تطبيق حدود في السرقة والزنا ...الخ) وتغيير مفهوم الجهاد في الإسلام (الزهراني،2009، 48) ، هذا كله بسبباً واشنطن تعتقد بأن أساليب التربية الحالية ومصادر التعليم بما فيها مناهج الدين والعقيدة والتاريخ في العالم العربي ، تتضمن محرضات للتطرف الذي يساعد على زعزعة الاستقرار الأمني للغرب. واستفادت التيارات الإسلامية في الدول العربية من طلب توسيع رقعة المشاركة السياسية للتيارات المختلفة في الحكم ، إذ إنهم يرون أن سبب عدم قدرة هؤلاء الإسلاميين – سواء المتطرفون منهم أو المعتدلون – على التعبير والمشاركة أو صناعة القرار ، كان قد تسبب في إحداث أخطاء كانت القاعدة شكلاً نموذجياً من اشكالها ، فليكن الحل إذن توسيع رقعة المشاركة السياسية للجميع (الرنتاوي،2008: 11/30).

اما فيما يتعلق بانعكاس احداث سيبتمبر على الداخل الأمريكي، التي تمثلت في عدم رغبة الرئيس بوش إمداد أعضاء الكونغرس بأي معلومات أو بيانات تخص أي عمليات عسكرية في أي منطقة بالعالم أوجدت مساحات للتغيير في مجالات التعاون بين الرئيس والكونغرس الأمريكي. كما أصدر اوامره بضرورة مراجعة الدوائر الأمنية المختصّة قبل النشر، كما وجه

المؤسسات الإعلامية الأمريكية إلى توخي الحذر في حال نشر أي مواد اعلامية مسجلة مسبقاً ، وهو إجراء يخرج عن السياق العام للسياسة الإعلامية الأمريكية ، وهذا ما لم يكن قبل11سبتمبر(المركز الدبلوماسي للدراسات الاستراتيجية،2001: 12/10). كما تم منح صلاحيات واسعه للجهات الأمنيه والمؤسسات المعنيه ، من خلال توسيع دائرة الاشتباه والقبض على أي اشخاص ، دون أن يكون هناك إذن قانوني مسبق بذريعة المتطلبات الأمنية ، وإمكانية إيداعهم السجن لمدد غير محددة ، دون الحاجة إلى إجراء محاكمات ، وهي إجراءات تتعلّق بمسألة الحريات التي لم يألفها الشعب الأمريكي مسبقاً ، بالإضافة الى السرية التي أحاطت اللجان الخارجية في الكونغرس الأمريكي بدلاً من الشفافية والعلنية ، وذلك لأن الإستراتيجية الجديدة في مواجهة الإرهاب تقوم على العمل السرّي الاستخباراتي ، بمعنى عدم الحاجة للتقيد بالتقاليد السابقة التي كانت تنص على عدم استخدام أساليب اغتيال الشخصيات المشتبه فيها ، أو التخلص من أنظمه الحكم غير الموالية لأمريكا ، دون الرجوع الى الكونغرس الأمريكي . كما تم خلق حالة من الاستياء في الأوساط الامريكيه نتيجة القيام بإجراءات تدقيق على حركه المسافرين الأمريكيين والإجراءات الأمنيه التي لم يعهدها المواطن الأمريكي من قبل.

وحتى تستطيع الولايات المتحدة الأمريكيه أن تطبق مجموعة من السياسات على باقي الأطراف الدولية ، وحيث انها قد وجدت ضالتها في هذا الموضوع اختلقت مسمىً جديداً وهو (الإرهاب الدولي)، وهذا احد جوانب التغيير التي حدثت في النظام الدولي ، وبناءً عليه أصبحت كل قضايا العنف مرتبطة بما يمكن أن تصنفه الولايات المتحدة بأعمال إرهابية ، أو منظمات إرهابية ، ولم تفرق بين حق الشعوب المحتلة في مقاومة المحتل و الارهاب ، وهذا نابع من عدم رغبة الولايات المتحدة في إعطاء تعريف واضح للإرهاب ، بحيث يتوافق مع سياساتها

المستقبلية ، ونظراً لسيطرة الولايات المتحدة على المنظومة الدولية والغرب ، فقد استطاعت أن تحصل على تأييد هام من هذه الأطراف على إجراءاتها .

يرى الباحث ان العمليات الإرهابية قد أدت إلى فقدان الأمن الاقتصادي في عدد من دول منطقة الشرق الأوسط، كما أثرت بشكل واضح في تزايد معدلات البطالة في هذه المنطقة الأمر الذي أدى إلى انخفاض في الإنفاق الاستهلاكي وانخفاض في معدلات الإنفاق الاستثماري أيضاً، ووجّه الاقتصاد نحو مزيد من التباطؤ ومن ثم الركود الاقتصادي ، كما أدت العمليات الإرهابية الى عودة كثير من رؤوس الأموال إلى بلادها، وذلك بسبب خوف أرباب الأموال من تجميدها.كماأ للإرهاب تأثيراً مباشراً على أسعار النفط، حيث ارتفعت أسعار النفط في السنوات الأخيرة بشكل لافت للنظر الأمر الذي ضاعف من أسعار معظم السلع والصناعات التي تعتمد على النفط، وبالتالي ضرب اقتصاد هذه الدول وخاصة غير المنتجة للنفط.

المبحث الثالث

المحاولات الاجرائية للدول العربية للرد على الاتهامات

نَسَبت الولايات المتحدة الأمريكية لنفسها مسؤولية مكافحة الإرهاب وتناست أن ظاهرة الإرهاب هي ظاهرة تشكل مسؤولية مكافحتها مسوؤلية دولية ولا تقتصر على أمريكا فقط، فقد ألحقت أحداث 11 سبتمبر ضررًا كبيرا بالأمة العربية بشكل عام والأمة الإسلامية والمسلمين على وجه الخصوص، كون بعض الجماعات الإرهابية المتطرفة تسترت تحت شعار الإسلام سواءً بالشعارات او الأشكال، وبناءً عليه فإن المطلوب هو تعاون دولي على مختلف المستويات

والصُّعُد لمكافحة هذه الظاهرة . بعد كل هذه الأحداث تم الإجماع دولياً وعربياً على أساس أن الإرهاب هو مزروع بفكر جماعات وأشخاص معينين ومن هنا يجب وضع خطة تكون بأولوية أهدافها تقويض هذا الفكر وهذا المفهوم ، حيث إن هذه المفاهيم والأفكار ستبقى مصدر تغذية للإرهابيين وهم على قناعة تامة بأنها صواب . وبالتالي فإن من يحارب الارهاب عليه ألا يقف عند نتائجه وتجلياته العملية فحسب ، وأن لا تطغى معالجته كظاهرة أمنية على حساب دراسته كظاهرة سياسية وفكرية. وبعد ربط احداث 11 سبتمبر بالعالم العربي الإسلامي قامت الدول العربية على اتباع مجموعة معينة من الجوانب للتصدي لهذه الحملة من الاتهامات ومواجهتها، وعملت على أن تكون هذه الإجراءات على اتجاهين متوازيين: اتجاه موجه للداخل العربي، وآخر موجه للخارج (المركز الدبلوماسي للدراسات الاستراتيجية ، 2007: 5/4).

وسيتم تحليل هذه الإجراءات في هذا المبحث من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول:خطوات إجرائية موجهة للعالم الغربي.

المطلب الثاني:خطوات إجرائية موجهة الى الداخل العربي.

المطلب الثالث:الحوار بين الأديان.

المطلب الأول

خطوات إجرائية موجهة للعالم الغربي

تم إقامة مراكز للدراسات الإستراتيجية وحدد لها مهام عديدة ، وتمثلت في جمع المقالات والمحاضرات والكتب التي تُنشر في الخارج وتحليلها وتفنيد ما قد تحتويه من تشويه لصورة الإسلام والربط بينه وبين الإرهاب ، والعمل على سرعه الرد وبالطرق العلمية من خلال الأشخاص ذوي الاختصاص ، هذا بالإضافة لعقد المؤتمرات والندوات والمحاضرات المتخصصة . كما تم استقطاب مجموعه من الكُتّاب والمثقفين المعتدلين وأصحاب العقول النيرة

في دول الغرب ، وتحفيزهم على الاستمرار في تحسين صورة العرب والمسلمين أمام الرأي العام الغربي بتجرد وواقعيه، والعمل على أعداد اللقاءات والطروحات من قبل أشخاص يتحدثون بلغه العقل والمنطق الأكاديمي وإبداء جانب القبول للتحاور والنقاش وضمن برامج علميه تم العمل على تنسيقها (الزهراني،2009: 55).

وبالرغم من عدم قدرة الأمم المتحدة على تحقيق أي تقدم في تعريف الإرهاب ، أو التوصل إلى رأي في كيفية مواجهة الأعمال الإرهابية ومكافحتها ، وسبب ذلك هو التباين الشديد في وجهات نظر الدول فيما يتعلق بالجوانب القانونية للإرهاب الدولي وعدم اتفاقها على العناصر المكونة لتلك الجريمة (الطيار،2007: 12) ، وبناءً عليه اجتهدت الدول العربيه بالمطالبه بوضع تعريف يحدد الفرق بين حق الشعوب الراضخة تحت نير الاحتلال في المقاومه وبين الإرهاب.

المطلب الثاني

خطوات إجرائية موجهة إلى الداخل العربي

وجدت إجراءات تمثّلت في إظهار دعم الأمة العربية لشجب أعمال الارهاب واستنكاره بجميع صوره ، وتمثّلت أهم هذه الإجراءات في التنسيق الأمني بين جميع الدول العربية ، حيث تم التضييق على جزء من النشاطات الإرهابية ومحاصرتها وكان ذلك نتاج تبادل المعلومات والعمليات الاستخبارية والاتفاقيات الأمنية فيما بين الدول العربية، وتم تطوير أساليب ونظم

التعليم .كما تم تجديد الخطاب الديني ، بحيث تم التركيز على البعد الديني لمفهوم الإرهاب ، وذلك من خلال القاء محاضرات التوعية ولقاءات العلماء والنهوض بالشباب للتوعية بمخاطر الإرهاب ، والرد على جميع الشبهات والدعاوى التي يتشدّق بها المتطرفون الإرهابيون ، وقد تم تحقيق نتائج إيجابية عديدة لأسباب أهمها (الزهراني،2009: 56) : قدرة وتمكن العلماء المحاضرين من عملهم خلال إلقائهم للمحاضرات، التي استهدفت الفئه الأكبر من الشباب ، وأتاحت فرصة أكبر لعرض جميع الآراء "الرأي الآخر" ومناقشتها بحضور متخصصين في مجالات التربية والعلوم الدينية وقضايا الشباب .كما وتم بلورة سياسة إعلامية جديدة ، حيث تم استخدام وسائل الإعلام المختلفة المرئية والمسموعة والمقروءة ساعد في تنفيذ هذه السياسة وذلك من خلال القيام بحملات توعية وتكثيف الحوارات وانتهاج أسلوب فتح المجال أمام أفراد المجتمع وفئاته المختلفة ، للنقاش وتبادل الآراء والابتعاد عن التشدد في فرض اتجاه ما بعينه، والاستعانة بالخبرات الخارجية ، في مجال مكافحة الإرهاب ، والعمل على ديمومه الاستمرار بالقيام بالإصلاحات السياسية . كما تم تبنّي مفهوم الاستخدام الرشيد للقوة ، إذ إن استخدام القوة العسكرية هو من أهم ألاساليب في مكافحة الإرهاب ولكنه ليس العامل الوحيد ، وعليه تم هذا الاستخدام بدرجة عالية من العقلانية من خلال استخدامه في مكافحة التنظيمات الإرهابية ، ولكن دون الإضرار بمن يحيطون بهم ، مما أكسب القوات المسلحة مصداقية أكبر حتى لدى المقربين من هذه التنظيمات ، وترتب على ذلك نتائج إيجابية عديدة . كما يعدّ التعاون مع المجتمع الدولي والتأكيد على أهميته من أهم محاور العمل العربي في مجال مكافحة الإرهاب وإدانة ظاهرته في كل المناسبات والمحافل الدولية وضمت صوتها إلى جانب الجهود الدولية المبذولة للتصدي لهذه الظاهرة الخطيرة . وتم التعاون العربي في مجال مكافحة الإرهاب من

خلال إدراك العديد من الدول العربية لأهمية مواجهة هذه الظاهرة بشكل جماعي وأن المواجهة الفردية لن تكون ذات أثر فعال. وقد اتسم التعاون العربي في مجال مكافحة الإرهاب على مستوى أكثر من وزراء الداخلية ووزراء العدل ووزراء الإعلام. كما تم تحفيز المواطنين للتعاون مع رجال أجهزة الأمن وبيان أن دورهم لايقل أهمية عن رجال الأمن، وتقديم الإرشاد والإدلاء بأي معلومات يستطيعون الحصول عليها حول أماكن وجود بعض الجماعات المتطرفة ، وأماكن ممارسة نشاطاتهم الارهابية ، حيث إن هذا الموضوع يمسهم وعائلاتهم. كما وعملت الحكومات العربية على متابعه شبكة المعلومات الدولية "الإنترنت" ووضعها تحت المراقبه، والتي أصبحت في الآونة الأخيرة أحد أهم روافد ومنافذ الجماعات الإرهابية في نشر أفكارها المتطرفة.

وكذلك عدم التواني في تقديم أي دعم عربي للجهود الإقليمية والدولية المبذولة للتصدي للإرهاب، وقد ظهرت هناك مواقف عربية محددة حول الإرهاب وطرق معالجته ، تمثّلت في (غرايبة،2008: 10/23) ، التأكيد على إدانة العرب للهجمات التي وقعت في الولايات المتحدة وتعاطفهم مع الشعب الأميركي من خلال الأمين العام لجامعة الدول العربية السيد عمرو موسى ، داعياً في الوقت نفسه إلى معالجة جذور المشكلة القائمة ، ومشدداً على الحق في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية .كما وقامت سوريا بالدعوة إلى عقد مؤتمر دولي لمكافحة الإرهاب للتفريق بين الإرهاب والمقاومة المشروعة ضد الاحتلال ، مع التأكيد أن سوريا مصممة على مساندة الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب . وإبداء استعداد السودان للتعاون مع جميع دول العالم من أجل مكافحة الإرهاب الدولي ، مع الاشارة إلى أن الإرهاب لا يرتبط بدين أو عرق أو ثقافة ، وحذّر في الوقت نفسه الأسرة الدولية من الإرهاب الذي تمارسه

إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني ، وتأكيد العاهل الأردني بأن بلاده تحارب الإرهاب منذ الستينيات من القرن الماضي وأن الأردن سيبقى إلى جانب المجتمع الدولي في حملته على الإرهاب .كما وتم دعوة دول العالم إلى عقد مؤتمر دولي لدراسة جذور الإرهاب والتوصل إلى إجماع بشأن تحديد تعريف للإرهاب يُتفق عليه، من قبل الرئيس الليبي معمر القذافي . وفي رسالة موجهة إلى الرئيس الأميركي جورج بوش من قبل العاهل السعودي السابق المرحوم الملك فهد أكد أن المملكة عازمة على التعاون مع واشنطن في مكافحة الإرهاب ، وأضاف أن المملكة حريصة أيضا على إزالة كل أسباب العنف والتوتر في منطقة الشرق الأوسط .كما وأصدر شيخ الأزهر محمد سيد طنطاوي الفتوى الشرعية بتحريم مشاركة الدول العربية والإسلامية والانضمام للتحالف الدولي الذي تدعو إليه الولايات المتحدة لمحاربة ما يسمى بالإرهاب ،أو شن حرب على أي فرد أو دولة دون دليل قاطع على تورطها .كما تم عقد المؤتمرات والمشاركة في الاتفاقيات المختصة بمكافحة الإرهاب ، وكان من أهمها التوقيع على اتفاقية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لمكافحة الإرهاب في مدينة الكويت في الرابع من أيار من العام 2004 ، إضافة لانعقاد المؤتمر الدولي لمكافحة الإرهاب الذي استضافته لديها المملكة العربية السعودية (5-8 شباط 2005)،(المركز الدبلوماسي للدراسات الإستراتيجية،2005: 17).

المطلب الثالث

الحوار بين الأديان

من وجهة نظر بعض المفكرين الغربيين ، تعدّ أحداث سيبتمبر من أسباب اندلاع ما سمي بمفهوم صدام الحضارات في العلاقات الدولية بين الغرب والعالم الإسلامي ، حتى إن بعض المفكرين الأميركيين ، وبالذات (صموئيل هنغنتون) ، قد ركزوا على أن الإرهاب لا يُمثل شكلاً من أشكال الصراع الدولي ، بل هو حرب من الحروب التي يشنها المسلمون ضد الشعوب الأخرى خاصة المتقدمة منها (المديني،2008: 1/7) ، لذلك وللرد على هذه الأفكار فقد عمل العالم العربي على محاولة تغيير هذا المفهوم ، الذي يبينه صاموئيل أن نظاماً عالمياً جديداً

قد انبثق بعد زوال نظام القطبين في فترة الحرب الباردة ، وأطراف هذا العالم ستتمثّل في حضارات مختلفة ستتصادم فيما بينها حتماً ، وستقسم العالم إلى حضارات غربية وغير غربية ، وأن الديمقراطية الغربية ستواجه التطرّف والنزعة الأصولية للحضارات الأخرى (بريماكوف،2004: 34) ، من خلال طرح مبادرات للحوار ، حيث يعدّ العرب أن الحوار وخاصة ما يكون منها في مجال حوار الأديان يعتبر أمراً حتمياً ، نتيجة للتحديات التي يواجهها المجتمع الدولي بصورة عامة ، وأول تلك التحديات مسألة الإرهاب الذي نتج عن جهل أصحاب الديانات ببعضها ، وعدم معرفة معتقدات الآخرين واحترامها (الزهراني،2009: 58) ، وهذا ما جعل الإسلام على سبيل المثال بصورة مشوشة في العالم ، وأُلصقت به سمة الإرهاب ، والتأكيد على أن إقامة مثل هذه الحوارات أصبح ضرورياً لإزالة هذا التشويش. ولتغيير الصورة النمطية الملصقة بالعالم الإسلامي ،جاءت مبادرة الملك عبد الله بن عبد العزيز ملك المملكة العربية السعودية لإقامة مثل هذه الحوارات خطوة على الطريق الصحيح ، لأن مثل هذا الحوار سيمحو الصورة المشوشة والمغلوطة التي عكستها أحداث 11 سبتمبر على العالم العربي والإسلامي(www.alarabia.net).

يرى الباحث أن العمليات الإرهابية سواءً أكانت دولية أم اقليمية وخاصة بعد أحداث الحادي عشر من أيلول 2001، أعادت طرح إشكالية العلاقة بين الإسلام والغرب بشكلٍ حاد وبفعل وسائل الإعلام الصهيونية، وخاصة مع حملات النقد والتشويه والتحريض التي استهدفت العرب والمسلمين في الغرب من ناحية، وبروز نزعات تؤكد تفوق الحضارة الغربية على الحضارة الإسلامية من ناحية أخرى، فضلاً عن ظهور دعاوى ومطالب تمس هوية الأمة العربية والإسلامية، فهي لم تقف عند حدود المطالبة بتغيير مناهج الدين والتعليم الديني بل أن

بعض منها يمثل مساساً ببعض المبادئ والأركان الأساسية للدين الإسلامي الحنيف، وذلك على خلفية حملة محمومة لربط الإرهاب بالإسلام. ولذلك كان لا بد من تفعيل دور المؤسسات الدينية وعلماء المسلمين للقيام بتوعية شاملة وتوضيح مفاهيم الدين الإسلامي الحنيف والشريعة الإسلامية السمحة، ودحض كافة أعمال العنف التي ترتكبها بعض الجماعات المتسترة بغطاء الدين ، وبيان أنها ليست من الإسلام في شيء وأن الدين منها براء، وكذلك بدء الدول العربية القيام باصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية بهدف تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية والقضاء على مشكلتي الفقر والبطالة والحرمان ، وإعادة التوازن إلى النظام الاقتصادي العربي والإسلامي من خلال التوزيع العادل للعوائد الاقتصادية وبالتالي إيجاد بيئة آمنة ومستقرة، كلها عوامل تساعد على مكافحة الإرهاب والتقليل من أخطاره.

الفصل الرابع

دور الإرهاب في التأثير على السياسة الخارجية الأمريكية نحو الشرق الأوسط بعد الحادي عشر من سبتمبر 2001

تشير الإستراتيجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط بعد أحداث سيبتمبر إلى أن الحرب على الإرهاب هو التحدي الحاسم الذي يواجه هذا الجيل تماماً مثله مثل الكفاح ضد الشيوعية والفاشية تحديات الأجيال السابقة. أي أن الولايات المتحدة لم تعد تواجه خصماً استراتيجياً أو بلداً وحيداً أو متحالفاً عبر الحدود وإنما بات خطر الإرهاب قادماً من قبل خلايا إرهابية مزروعة داخل البلدان المختلفة، مما يعني أن الجغرافيا السياسية أصبحت محور

الارتكاز في السياسة الخارجية الأمريكية بشكل لم يسبق له مثيل منذ نهاية الحرب الباردة. كما ساهمت أحداث الحادي عشر من سبتمبر، في عسكرة السياسة الخارجية الأمريكية، واستخدام الولايات المتحدة لتكتيك الضربة الوقائية ضد الإرهاب والأصولية بدلاً من سياسة الردع والاحتواء التي كانت النهج الذي سلكته الولايات المتحدة في سياستها السابقة. وسيتم تناول هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: السياسة الخارجية الأمريكية التقليدية.

المبحث الثاني: السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط بعد 11 سيبتمبر.

المبحث الأول

السياسة الخارجية الأمريكية التقليدية

تطورت السياسات الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية بالظهور على الساحة الدولية والمشاركة في القضايا الاستراتيجية العالمية (هالبرن،1987: 96) معتمدة على قوتها الاقتصادية والعسكرية وعلى التطور العلمي والتكنولوجي في الأسلحة وخاصة النووية بعد أن كانت تنتهج سياسة الانطواء والعزلة، فقد استخدمت الولايات المتحدة سياسة الاحتواء وهي أولى حلقات الاستراتيجية في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية لاحتواء المد الشيوعي من الانتشار في الشرق الأوسط والعالم حين اعتمد الاتحاد السوفيتي في الرد بالقوات التقليدية الضخمة باتجاه

حلفاء الولايات المتحدة وهي أوروبا الغربية وحتى عام 1949، ثم استخدام استراتيجية الضربة الوقائية عندما كانت الأسلحة النووية حكراً على الولايات المتحدة، ثم اعتمدت في استراتيجيتها على سياسة الردع بالأسلحة النووية اتجاه الخطر القادم من الاتحاد السوفيتي، وعندما امتلك الاتحاد السوفيتي السلاح النووي تغيرت السياسة الأمريكية من خلال تعديل استراتيجياتها مثل استخدام استراتيجية الرد المرن (المتدرج)، وفي عام 1961 تحولت إلى استراتيجية الرد المؤكد بسبب امتلاك الاتحاد السوفيتي للنظام الصاروخي العابر للقارات.وسيتم تناول هذا المبحث في ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: عقيدة الردع والاحتواء منذ عام 1947.

المطلب الثاني: السياسة التقليدية للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط.

المطلب الثالث: الأيدلوجيا في السياسة الخارجية الأمريكية.

المطلب الأول

عقيدة الردع والاحتواء منذ عام 1947

اعتمدت الاستراتيجية الأمريكية منذ وضعها جورج كينان عام 1947 على نظرية الاحتواء، رغم أنه كانت لأميركا قبل ذلك خططاً استراتيجية، لكن كينان هو من وضع لها أسساً علمية ودقيقة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية.وأهم أسس هذه الاستراتيجية كانت مواجهة ما وصفه صانعو السياسة الأمريكية بالتهديد الذي أخذ أشكالاً مختلفة، ففي أيام الحرب الباردة كان يعني مواجهة الاتحاد السوفييتي وبعد الحرب الباردة أخذ مفاهيمَ وأشكالاً أخرى مثل "الدول المارقة"، "الإرهاب"، و"الإسلام الأصولي"، وهم جميعاً في المفهوم الأمريكي: أعداء المصالح

الأمريكية. ارتبطت السياسة الخارجية الأمريكية باستراتيجية صممت لمواجهة هذه التهديدات وترافق ذلك بتصعيد في ابتكار ووضع استراتيجيات مثل الردع ومكافحة الإرهاب وأخيراً "الدرع الدفاعي الصاروخي".

أوكلت الولايات المتحدة الأمريكية للقوات العسكرية مهمة مواجهة المعسكر الشيوعي بعد الحرب العالمية الثانية بهدف وقف التوسع والمد الشيوعي. إن هدف الإستراتيجية الأمريكية لم يكن المد الشيوعي بحد ذاته منذ هدفت للحفاظ على مصالحها في بقاع العالم المختلفة . (www.al -moharer.net)

لقد خاضت أميركا خلال القرن الماضي عدة أنواع من الحروب ، من الحرب الشاملة (Total) خلال الحرب العالمية الثانية، والحرب المحدودة (Limited) خلال فترة الحرب الباردة في كوريا وفيتنام .ولقد اعتمد الفكر العسكري الأمريكي خلال القرن الماضي على النظريات والمفاهيم الاستراتيجية التالية:

نظرية الردع. يعني الردع بمفهومه العام توفر القدرة التي تتيح إرغام الخصم على التراجع عن تصرف معين أو إحباط الأهداف التي يتوخاها من ورائه تحت التهديد بإلحاق خسارة جسيمة به تفوق المزايا التي يتوقعها من وراء الأقدام على مثل هذه التصرفات ويعتبر المحصلة النهائية لتفاعل العديد من العوامل والمتغيرات العسكرية والسياسية والدعائية التي تضع الخصم في حالة نفسية يحجم معها عن تقبل المخاطرة .ولقد اكتسبت نظرية الردع في العصر النووي مقومات جديدة ومضموماً مختلفاً كل الاختلاف عن المضمون التقليدي لنظرية الردع التي لها جذور تاريخية بعيدة.وفي معنى آخر ضمن الأدبيات السياسية يمكننا القول: إن الردع هو "امتلاك

الإمكانيات النووية لمواجهة أي اعتداء نووي مع التهديد بالرد بشكل يفوق في مستواه مستوى الهجوم وفي نطاق غير محتمل من المعتدي" (دورتي وبالستغراف،1985: 245).

سياسة الاحتواء. وتمثل سياسية الاحتواء أولى حلقات الاستراتيجية الأمريكية في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية، لقد كانت هذه الاستراتيجية تمثل الرد على الاستراتيجية التوسعية السوفيتية التي أعقبت الحرب العالمية الثانية من خلال مساندة التنظيمات الشيوعية ونشر الأيديولوجيا الشيوعية في القارة الأوروبية مستغلة الفراغ الذي تولد عن الحرب . ولقد اعتمدت سياسة الاحتواء على قوة الردع المتمثلة بالقوة الجوية الاستراتيجية والترسانة النووية الأمريكية، واتخذ تطبيقها الفعلي تطويق الاتحاد السوفيتي بجدار سميك وعازل من الأحلاف والقواعد العسكرية (سليم،2008: 572).

المطلب الثاني

السياسة التقليدية للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط

تأتي أهمية المنطقة في الاستراتيجية الأمريكية كورقة رابحة تستخدمها في اللعبة الاقتصادية ضد كل من اليابان وأوربا بقيادة ألمانيا وفرنسا، وتنطلق من الأهمية الجيواسترتيجية للوطن العربي، فهو يمثل القلب للقارات القديمة (آسيا وافريقيا وأوربا) وذلك من خلال إشرافه على الممرات المائية في كل من البحر الأبيض المتوسط والأحمر والخليج العربي، من خلال المضائق المعروفة (مضيق جبل طارق، قناة السويس، وباب المندب)، كما أن الوطن العربي

يرقد على آبار النفط، المحرك الرئيس لهذا الصراع ، ومن ثم تأتي الأسواق العربية لتحتضن المنتجات الأمريكية والغربية (www.kkmaq.gov.sa).

في تقرير لوزارة الدفاع الأمريكية، أوضحت فيه أن أهداف الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط مازالت ترتكز على مسألتين أساسيتين:حرية تدفق النفط إلى الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في غرب أوروبا واليابان بأسعار منافسة، والمحافظة على استقرار أصدقاء الولايات المتحدة الأمريكية وخاصة إسرائيل. ومن أجل تحقيق هذين الهدفين فإن الاستراتيجية الأمنية الأمريكية مازالت معنية بإحتواء الدول التي تعارض هذه الاهداف مثل إيران والعراق، والحفاظ على التفوق العسكري الإسرائيلي على بقية الدول العربية، والتواجد العسكري الأمريكي وخاصة الجوي والبحري، والتخزين المسبق للأسلحة والمعدات في المنطقة، والمناورات المشتركة مع بعض قوات دول المنطقة، ومنع انتشار الأسلحة النووية ووسائل إطلاقها، وحظر بقية أسلحة الدمار الشامل، والاستفادة من قوات الأمم المتحدة لتغطية النقص في الوجود العسكري الأمريكي على البر، إضافة إلى تحقيق تسوية للمشكلة الفلسطينية من وجهة نظر أمريكية (السلطان،2005: 116).

وسيتم في هذا المطلب تناول النقاط التالية:

- سياسة الاحتواء.
- السياسة الخاصة بالطاقة.
- السياسة الخاصة بإسرائيل.

اولاً: <u>سياسة الاحتواء.</u> بعد الحرب العالمية الثانية كان الاتحاد السوفيتي العدو المرتقب، حيث اعتبرت الولايات المتحدة أن الكتلة الشيوعية تهدد أمن الولايات المتحدة بشكل خاص والنظام الغربي بشكل عام، وبرز ذلك بعد الحرب العالمية الثانية حيث لم يُسرح الاتحاد السوفيتي لقواتة الكبيرة التي كانت في نهاية الحرب(باريس،1984: 131) كما فعلت الولايات المتحدة ودول الحلفاء، الأمر الذي أقلق الولايات المتحدة وخاصة أن الأيدلوجيا الشيوعية تقوم على ضرورة الانتصار في النهاية. لقد كانت الغاية من السياسات الأمريكية حماية المنجزات والمكاسب والمصالح الأمريكية بصورة خاصة ضد التعرض لهجوم يشنه الاتحاد السوفيتي وحلف وارسو ضد الولايات المتحدة وحلف الناتو، لذلك كانت الاستراتيجية الأمريكية كرد فعل على تصاعد

التهديد السوفيتي، بحيث تكيف نفسها لمجابهة التهديد، مما أدى بالولايات المتحدة إلى تعديل استراتيجيتها التي تأثرت بشكل التهديد والتقدم في تطور الأسلحة النووية لديهم ولدى قوة الخصم.

تمثل سياسة الاحتواء أولى حلقات السياسة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية بعد أن أدركت بأن الحاجة تدعو إلى سياسة جديدة لإيقاف انتشار الشيوعية السوفيتية التي كانت تهدد أوروبا، فقد تبنت إدارة الرئيس ترومان (عقيدة الاحتواء)(هالبرن،1987: 59) ومهندسها الخبير والدبلوماسي الأمريكي جورج كينيان والذي كان سفيراً لواشنطن في موسكو بعد الحرب العالمية الثانية مباشرةً في بلورة هذه السياسة، والتي هدفت لاحتواء المد الشيوعي من نشر أيدلوجيته في العالم مستغلاً الفراغ الذي ساد بعد الحرب مما اعتبر تهديداً للمصالح الأمريكية في تلك المناطق، والتي تمثلت بما يلي:

أ- **سياسياً**: تمّ تطويق الاتحاد السوفيتي بجدار عازل من الأحلاف، مثل حلف شمال الأطلسي في عام 1949، وحلف بغداد في عام 1957، والمعاهدات المتعددة مع الدول المحيطة بالكتلة الشيوعية (كوريا والصين الوطنية وفيتنام الجنوبية واليابان).

ب- اقتصادياً: لقد عملت الولايات المتحدة وحلفائها على حرمان الاتحاد السوفيتي من الوصول إلى مناطق الإنتاج الاقتصادي (منابع النفط، والحديد، وكذلك حرمانه من الوصول إلى المياه الدافئة).

جـ- عسكرياً. الاعتماد على قوة الردع العسكرية الاستراتيجية وخاصة النووية والطيران في معالجة أزمات مثل كوريا، كوبا، برلين، وتشيكوسلوفاكيا.

ثانياً:<u>السياسة الخاصة بالطاقة.</u> تتميز السياسة الأمريكية بالسعي الدائم لبناء المرحلة الجديدة للامبراطورية الأمريكية العالمية من خلال السيطرة على مصادر الطاقة، وإعادة صياغة قيم وثقافات مراكز الحضارات والسيطرة على المضايق والمعابر الدولية، وعلى أعالي البحار، وحجب التكنولوجيا الحديثة والمتطورة عن الدول النامية، وخلق توترات اقليمية مستمرة لاستنزاف ثروات الدول النامية الصاعدة بهدف فرض السيطرة على العالم والتحكم بالاستقرار العالمي من كافة النواحي.أما فيما يتعلق بالسياسة الأمريكية الخاصة بالطاقة ، فتقوم على فرض السيطرة والاحتلال وذلك انطلاقاً من وجهة النظر التي تظهر بوضوح والمتمثلة بأنه بات من الضروري السيطرة المباشرة على منابع النفط عبر احتلالها، وخاصة تلك التي تشكل ثاني احتياطي للنفط العالمي، فالنفط عامل أساسي في الاقتصاد الأمريكي، وأمريكا تستورد اليوم نحو 52% من احتياجاتها النفطية، مرشحة للوصول إلى أكثر من 63% عام 2020 (www.4geography.com)، والحرب على العراق قد يكون قد خطط لها حديثاً إلا أنها كانت حتمية منذ العشرينيات من القرن الماضي عندما صممت البنية التحتية في أمريكا.ولعل ما قاله وزير الطاقة الأمريكي ردتشدردسون أيام الرئيس كلينتون سنة 1999 خير دليل على هذه السياسات حينما قال: "لقد كان البترول محور القرارات الأمنية للسياسة الخارجية للولايات المتحدة خلال القرن العشرين، والنفط كان السبب الحقيقي وراء تقسيمات منطقة الشرق الأوسط إلى دويلات بعد الحرب العالمية الأولى".

لقد وضعت أمريكا يدها على ثاني أكبر احتياطي نفطي في العالم إذ تقدر احتياطيات نفط العراق بنحو 115 مليار برميل.وتعد المملكة العربية السعودية من أكثر دول العالم إنتاجاً للنفط، إذ يبلغ معدل إنتاجها اليومي من النفط بحدود 8.9 ملايين برميل، وهو إنتاج لا تصل إليه

أي دولة في العالم، أما إجمالي احتياطياتها فيصل نحو 262 مليار برميل، ويأتي العراق في المرتبة الثانية من حيث الاحتياطي إذ تتراوح احتياطياته 115 مليار برميل، والكويت في المرتبة الثالثة في الاحتياطيات النفطية إذ يبلغ حجم احتياطيها نحو 101.5 مليار برميل، ومن ثم الإمارات العربية إذ يزيد إنتاجها من النفط اليومي عن 8 ملايين برميل، وتقارب احتياطياتها النفطية إلى 97.8 مليار برميل (www.ejabat.google.com) .

إن ضمان حرية تدفق النفط إلى الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها بأسعار منافسة من أولويات السياسة الأمريكية ، انطلاقا من مفهوم أن من يسيطر على النفط سيتحكم في الاقتصاد العالمي، علماً بأن معظم الشركات النفطية في الخليج امريكية تجعل الولايات المتحدة تتحكم في مفاصل السياسة الخارجية لحلفائها وهذا ماثبت في حرب الخليج الثانية.

ثالثا:<u>السياسة الخاصة بإسرائيل.</u>

تتميز العلاقات الأمريكية الإسرائيلية بالعلاقات الاستراتيجية، حيث تعمل أمريكيا على دعم دولة اسرائيل سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، وتوفر لها حماية دولية في المنظومة الدولية تجعلها دولة فوق القانون، فأي انتقاد للسياسة أو للسلوك الاسرائيلي في المنطقة يقف في وجهه الفيتو الأمريكي، وأيضاً ربطت الولايات المتحدة الكثير من الصفقات السياسية والاقتصادية مع العديد من الدول في العالم بتطبيع العلاقات مع إسرائيل ، وهناك العديد من الشواهد والدلائل التي تؤكد استراتيجية العلاقات بين الدولتين (www.amtalarb.blogsome.com).

وتقدم الولايات المتحدة لإسرائيل سنوياً ما يزيد عن الثلاثة مليارات دولار كمساعدات. وكانت إسرائيل قد تلقت دعماً مالياً مقداره 1.6 تريليون دولار منذ عام 1973 ،أي 1600 بليون دولار. وهذا يعني أن كل مواطن أمريكي دفع 5700 دولار بناء على عدد سكان أمريكا

اليوم. ويمثل هذا الرقم أكثر من ضعف تكلفة الحرب في فيتنام. وهناك مساعدات أخرى متنوعة مثل الأموال التي تجمعها المنظمات الخيرية اليهودية في أمريكا في شكل منح و التي تصل إلى 60 مليار دولار خلال الفترة المشار إليها. وكذلك ضمان الولايات المتحدة قروضا تجارية بـــ 10 مليار دولار، إضافة إلى دفع 2,5 مليار دولار لدعم مشروعي الطائرة المقاتلة "ليفي" و صاروخ "آرو" الإسرائيليين. وتعمل إسرائيل على استخدام 40% من المساعدات العسكرية الأمريكية التي تقدم لها سنويا نحو (1.8) مليار دولار لشراء تجهيزات مصنعة داخل إسرائيل بدل إنفاقها في شراء أسلحة أمريكية (www.hanein.inf0).

المطلب الثالث

الأيدلوجيا في السياسة الخارجية الأمريكية

إن الأيدلوجيا تعني "عقائد"، وهي منظومة التصورات والاعتقادات والنظريات التي تبني عليها حياة الأفراد والمجتمعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ظهر مصطلح (الأيدلوجيا) في بدايات القرن التاسع عشر وهو يقوم على الفكر الشخصي الممنهج من قبل مجموعة متجانسة من الأشخاص أو الجماعات أو الدول التي تعمل على منظومة أجندة وأفكار منتظمه تهدف من خلالها إلى تعميم وهيمنة ماتحمله من رؤى وفلسفات فكرية وسياسية ودينية واجتماعية معينة وإرساء دعائمها على الطرف الآخر الأضعف منها أو الأقل أو المخالف لها فكراً واعتقاداً ومن ثم حصد ما تنتجه هيمنتها تلك من مكاسب حياتية مختلفة (www.abograiym.blogspot.com).

وتتمحور الأيدلوجيا حول ثلاث محاور رئيسيه وهي :

* الأيدلوجيا السياسية.

* الأيدلوجيا الدينية.

* الأيدلوجيا العرقية.

في هذا المطلب سيتم التطرق إلى:

- صراع القوى في السياسة الخارجية الأمريكية (نظرية القوة أو الواقعية).
- صراع المبادئ في السياسة الخارجية الأمريكية.

أ. فلسفة المحافظين الجدد.

ب. الفوضى البّناءة.

اولاً: <u>صراع القوى في السياسة الخارجية الأمريكية (نظرية القوة الواقعية).</u>

لقد شهدت فترة الأربعينات في القرن العشرين تحولات عديدة ، وكان أبرزها ظهور الاتجاه الواقعي في العلاقات الدولية والذي جاء كرد فعل على الاتجاه المثالي، بسبب عدم فاعلية هذا الاتجاه في السياسة الدولية، والذي قد استند قبل تلك الفترة على دراسات عديدة قامت على ما يجب أن يكون عليه المجتمع الدولي ضمن نضرة أفضل دون أن تأخذ بالأمر الواقع كأساس لها، وتجاهلها للتاريخ، لقد نظر الاتجاه المثالي للسلوك الدولي كوحدة أساسية للتحليل وتجاهله لمبدأ القوة وتوازن القوة، ورفضه للمعاهدات السرية بين الحلفاء، والتقسيم المجحف للعالم بعد الحرب العالمية الثانية، وتركيزه على دور الدول في إدارة الشؤون الدولية، ودور الرأي العالم في تحقيق السلام العالمي، لكننا نجد أن الحرب العالمية الثانية وما تبعها في فترة أدت إلى تحويل التفكير الدولي من المثالية إلى العقلانية، أي من القانون والتنظيم، إلى عنصر القوة في العلاقات الدولية ، فركزت على ضرورة الأخذ بالدروس المستفادة في التاريخ مثل غزو اليابان للصين وإيطاليا للحبشة عام 1936 لتدعيم وجهة نظرهم وعدم إعطاء دور بارز للرأي العام

لعدم قدرته على تحقيق السلام العالمي، فسيطرت النظرية الواقعية كمنهج في العلاقات الدولية في الولايات المتحدة ابتداء في عام 1940 على مدى عشرين سنة، ثم أخذت تتطور في عقد التسعينات من القرن العشرين وبداية مطلع القرن الحالي بظهور تيار الواقعيون الجدد (دورتي وبالستغراف،1985: 65).

شهدت الولايات المتحدة الأمريكية تحولاً واضحاً في سياساتها الخارجية ، ليس بسبب تسلم الجمهوريين للسلطة فحسب ، بل نتيجة لهيمنة المحافظين الجدد ، وتصاعد نفوذهم في صنع سياسات الإدارة الجمهورية الجديدة ، حيث استحدث المحافظون الجدد شيئا جديدا في نظام الحكم الأمريكي فهم يشتركون جميعا في ما أسماه الخبير السياسي (ستانلي هوفمان) من جامعة هارفارد بـــتأليه القوة التي تعيد إلى الأذهان أصداء الفاشية الإيطالية ، إضافة إلى رؤيتهم الانتقائية و التحريفية المشتركة حول الكيفية التي يجب بها استخدام القوة مهما كلف الثمن وعلى النحو الأمثل. وليس لدى هؤلاء أدنى ميل للإقناع والحوار أو الدبلوماسية . فمبدؤهم الفلسفي الذي يستندون إليه هو الإيمان المطلق بفكرة وهي : " إما أن يكون العالم معنا أو ضدنا " . وهو المبدأ الذي عبر عنه الرئيس الأمريكي بوش الابن على نحو فاضح وشبه متطرف عقب هجمات الحادي عشر من سيبتمبر عام2001. وكانت أول خطوة خطاها الرئيس بوش الابن عقب تسلمه مقاليد الحكم في البيت الأبيض، هي عزل الولايات المتحدة الأميركية عن سابق قصد والخروج عن الإجماع الدولي بكافة أنظمته الراهنة ، وسارعت الإدارة الجديدة إلى شجب كافة المعاهدات والاتفاقيات الدولية الاقتصادية والسياسية والبيئية التي تحد من حرية الولايات المتحدة وتوسعها ، وسعت إلى ثني السياسات التي تقف عقبة أمام ما تريد اتباعه من أعمال فردية وأحادية الجانب. إلى ذلك فقد ضاقت واشنطن ذرعاً من حدود وصلاحيات

الاتفاقيات والمعاهدات الخاصة بالسيطرة على الأسلحة ، بينما وصفت الأمم المتحدة بأنها لم تعد تنتمي إلى هذا العصر نتيجة لكل ذلك ، فقد قللت الإدارة الأمريكية الجديدة من المكانة الدولية التي كانت تحظى بها الولايات المتحدة سابقا باعتبارها قائدة الديمقراطيات العالمية باتفاق وإجماع العالم. وبتأثير نفوذ المحافظين الجدد ، استجابت الولايات المتحدة الأمريكية بالرد عسكرياً على هجمات الحادي عشر من أيلول ، فانفصلت واشنطن عن بقية حليفاتها ، بعزلها واستبعادها لهم وأقدمت على إعلان الحرب على الإرهاب منفردة .(http://saci09.maktoobblog.com)

ثانياً: <u>صراع المبادئ في السياسة الخارجية الامريكية.</u>

لم تكد الحرب الباردة تضع أوزارها، حتى بادر المنظرون إلى وضع تصورات جديدة حول أسس السياسة الدولية لما بعد الحرب الباردة، وحول الضوابط التي يمكن أن تقوم عليها الاستراتيجيات الدولية المستقبلية، في ظل ازدحام في المصطلحات داخل الفكر الإنساني المعاصر، مثل نهاية الأيديولوجية، نهاية التاريخ، الأحادية القطبية ، ما بعد الحداثة، العولمة ، القرية الكونية، الأسرة الدولية ، حوار الحضارات.

تقوم الفكرة المركزية المحركة" لصراع المبادئ "هي تبنيها الصريح لفكرة اعتبار الحضارة هو العامل الجديد الذي سيتحكم في صيرورة العلاقات الدولية، وبالتالي فالانقسامات الكبرى في العالم ستكون انقسامات ثقافية تتصادم في إطارها الكتل الحضارية المتنافسة(هنجنتون،1999). ومن هنا فجوهر هذه الفكرة يكمن في الثقافة والتي هي أرقى أشكال التعبير عن الهوية، وسيكون لها دور فعال في المستقبل. وذلك على أساس أن الصدام الحضاري

هو الذي سيطبع السياسة الدولية مستقبلا وسيكون أحد العوامل الفاعلة في تحديد طبيعة النزاعات القادمة.

لم يكن بالإمكان الفرز الحَدّي لفريق العمل الجديد الذي تسلم الحكم في الإدارة الامريكية السابقة، وإن كان بغالبيته ينتمي إلى اليمين الأمريكي الجديد(المحافظون الجدد) الذي أحاط ببوش أمثال: ديك تشني ، رونالد رامسفيلد ، ريتشارد بيرل ، جون بولتون ، دانيال بابيس ، بول وولفوتيز، وغيرهم، وتمكن هذا الفريق من وضع اليد على معظم المفاصل الأساسية لصنع القرار الأمريكي سواء في البيت الأبيض أم في وزارة الخارجية أم البنتاغون، والأهم من هذا وذاك في مجلس الشيوخ والنواب الأمر الذي مكنهم من ترتيب أوراقهم والعمل على وضع الدراسات الهادفة لتنفيذ استراتيجيتهم الجديدة موضع التطبيق رسمياً بغض النظر عن الانتقادات التي قد تتسع داخلياً وخارجياً (توركماني،2007: 12).

أ- <u>فلسفة المحافظين الجدد.</u>

تأسس المحافظون الجدد فكرياً على يد "ليو ستراوس" المفكر الألماني الذي هاجر إلى أمريكا عام 1938، وأسس كاستاذ جامعي في جامعة شكياغو ما عُرف فيما بعد بالستراوسية الليبرالية التي كانت تمثل الجذور الأولى لفكر المحافظين الجدد. وكانت الستراوسية تنادي بالأفكار التالية (الزعبي،2004: 93-92):

* رفض الحداثة وتفضيل المنطق على التفكير.
* استخدام الدين للسيطرة على الجموع.
* استعمال الكذب والخداع للمحافظة على السلطة.

* فرض الدين على الجماهير وأبعاده عن الحكام.

* استعمال القوة لكبح العدائية لدى البشر، من خلال دولة قوية كابحة.

* الإيمان بالريادة الأمريكية الخيرة.

في الثمانينات، وفي عهد إدارة رونالد ريغان (1980–1988) لعب المحافظون الجدد دوراً سياسياً مهماً، حاثين إدارة ريغان على استعمال شدة أكثر قسوة مع الاتحاد السوفياتي من أجل إسقاط النظام الشيوعي هناك. وكان على رأس هؤلاء المحافظين الجدد رونالد رامسفيلد، ديك تشني، جيب بوش، زالماي خليل زادة، ريتشارد بيرل، دوغلاس فايث، وولفوفيتز، وغيرهم. وفي عام 1997 قدم هؤلاء للكونغرس ولإدارة الرئيس كلينتون ما سُمّي بـــ "مشروع القرن الأمريكي الجديد " ولكنهم لم يلقوا آذانا صاغية من هؤلاء، كما لم يلقوا آذاناً صاغية من إدارة الرئيس بوش الأب فيما بعد. وكان

برنامجهم السياسي ينادي بالأفكار التالية:

* زيادة ميزانية الدفاع بشكل كبير لتحديث القوات المسلحة.

* تعزيز العلاقات مع الدول الصديقة الديمقراطية.

* تعزيز ودعم الإصلاح السياسي وحرية السوق في العالم.

* قبول أمريكا بالدور الفريد في الحفاظ على النظام العالمي الديمقراطي الحر.

* المطالبة باستعمال القوة في القضاء على النظم الديكتاتورية في العالم ومنها العراق.

* عدم حصر قيم الحرية والديمقراطية في شعب من الشعوب، أو في بلد من البلدان.

* النظر إلى العالم من خلال منظار الخير والشر، ولا وجود لمنظار وسطي بينهما.

شكلَت أحداث الحادي عشر من أيلول 2001 منعطفا رئيسيا في السياسة الأمريكية التي اتخذتها مبررا لتنفيذ استراتيجية المحافظين ، ومن ثم أصبحت أكثر تركيزا على القضايا الأمنية ، وبالأخص مكافحة الإرهاب بشتى صورة ، والذي اعتبره المحافظون مسألة أمن قومي مباشر للولايات المتحدة، بعد أن هزت هذه الأحداث قناعات كانت ثابتة من أنها تتمتع بحصانة ، فالولايات المتحدة على امتداد تاريخها لم تتعرض لعدوان خارجي ، وجرت الحروب التي خاضتها خارج حدودها ، وقد جري ربط منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة والمنطقة العربية بصفة خاصة بالإرهاب ومصادره ، باعتبارها المنبع الحقيقي الذي يغذي الإرهاب الدولي ، الذي دفعه عجز العالم العربي عن القيام بأدواره المحلية لكي يعبر عن نفسه في مناطق أخرى من العالم وخاصة الولايات المتحدة والغرب (الأحمد و المجالي،2008: 216)، وقد نادى المحافظون الجدد لاستعمال الحرب الاستباقية واظهار محور الشر والتنديد به ، تقسيم العالم إلى أصدقاء وأعداء (من ليس معنا فهو ضدنا).

ب – <u>الفوضى البناءة.</u>

لا نسطيع أن نبيّن المعنى الفعلي لنظرية الفوضى البناءة بدون ربطها بالتحولات الجذرية التي شهدتها السياسة والاستراتيجية الأمريكية بعد أحداث سبتمبر 2001.

مايكل ليدن وهو أحد أصحاب النفوذ في دائرة المحافظين الجدد، هو أول من قام بصياغة مفهوم الفوضى البناءة وهو العضو البارز في معهد أمريكان إنتربرايز، وهوأحد أبرز الذين يعهد إليهم المركز بوضع التصورات والخطط التفصيلية التي تبنى عليها أحياناً السياسة

الخارجية الأمريكية في الوطن العربي وخاصة الشرق الأوسط، "كما تولى في عام 2003 قيادة مجموعة عمل خبراء معهد إنتربرايز والتي قامت بإعداد التغيير الكامل في الشرق الأوسط والذي كان من المقرر أن ينفذ خلال عشر سنوات"(www.iraqcp.org)، ويشمل إجراء إصلاحات شاملة على المستوى السياسي والاجتماعي والاقتصادي في دول المنطقة، وتعود الخلفية النظرية لاستراتيجية "الفوضى البناءة" إلى محاولة ترتيب أفكار ومعتقدات المحافظين الجدد وآبائهم المفكرين، وعلى رأسهم "ليو شتراوس" المدافع عن التوجهات الأخلاقية في الفلسفة الكلاسيكية ، والداعي إلى الدفاع عن مصالحها بالقوة ، مع أفكار أخرى لعل أهمها مقولة فجوة الاستقرار عند صموئيل هنتنجتون صاحب نظرية صدام الحضارات في معالجته للتنمية السياسية، فهذه الفجوة حسب رؤى هنتنجتون تؤدي إلى زعزعة وخلخلة الاستقرار السياسي نتيجة لتولد الاحباط داخل المجتمع.

إن نظرية "الفوضى البناءة" تعني التدخل الأمريكي (المباشر وغير المباشر) في أي نظام إقليمي غير مستقر(الحوامدة،2009: 21) أو دولة ذات نظام حكم ديكتاتوري أو شمولي، بهدف خلق البيئة المناسبة لإحداث هزة عنيفة بمقومات هذا النظام أو الدولة، تكون قادرة بفعل التداعي الذاتي للأحداث، على جعل أركانه تتقوض أو تتفكك، مما يعطي الفرصة لبروز قوى حقيقية لم يكن يسمح لها من قبل بالظهور أو الوجود على الخريطة السياسية ، أكثر تقبلاً للتوجهات الخارجية الساعية إلى أن تأخذ الدولة الجديدة بالقيم الليبرالية الحديثة (التجربة العراقية) (صحيفة الحياة،2005 :15388).

عمل البروفسور توماس بارنيت أحد أهم المحاضرين الرئيسيين في وزارة الدفاع الأمريكية منذ سبتمبر 2001 على إيجاد تعديلات على نظرية الفوضى البناءة ، حيث لخص

رؤيته لما كان يعرضه في البنتاغون في دراسته التي منحها عنوان "خريطة البنتاغون" المنشورة عام 2004، فالنظرية التي يتناولها تجزء العالم إلى من هم في القلب أو المركز، ويعني بهم الولايات المتحدة وحلفاءها في الغرب ، أما الآخرون فهم من سماهم دول الفجوة أو الثقب، ويقول إنهم مثل ثقب الأوزون الذي لم يكن ظاهراً قبل الحادي عشر من سبتمبر 2001، لكن الآن لم يعد ممكناً أن يغيبوا عن النظر. وتضم دول الفجوة أو الثقب بحسب بارنيت الدول المصابة بالحكم الاستبدادي والأمراض والفقر (جريدة الاهرام،2005 :43325) ويوضح أن استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة تتضمن زيادة قدرة (دول القلب) على الرد على اضطرابات النظام الدولي، والعمل مع (دول القلب) على ردع أسوأ صادرات دول الثقب مثل الإرهاب والمخدرات والأوبئة. "وحدد بارنيت الشرق الأوسط كمنطقة للبدء بتطبيق الاستراتيجية الجديدة، بحيث يصل إلى مرحلة الفوضى البنّاءة، حيث يتصور شكلاً معيناً لإمكان حدوثها من نوع الانهيار أو التفكك الإقليمي".

المبحث الثاني

السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط بعد 11 سبتمبر

جاءت أحداث الحادي عشر من سبتمبر لتمثل نقطة تحول في صياغة النظام العالمي للقرن الحادي والعشرين بعد أن أتاحت الفرصة أمام الولايات المتحدة لتحديد معايير "المحفز الإستراتيجي" الإرهاب العالمي من وجه النظر الأمريكية، والذي تحتاج إليه الولايات المتحدة في سياساتها الخارجية، لتسترجع مرة أخرى لهجتها القوية في سنوات الحرب الباردة "من ليس معنا فهو ضدنا". وتشير الاستراتيجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط إلى أن الحرب على الإرهاب هو التحدي الحاسم الذي يواجه هذا الجيل تماماً مثله مثل الكفاح ضد الشيوعية والفاشية تحديات الأجيال السابقة". أي أن الولايات المتحدة لم تعد تواجه خصماً استراتيجياً أو بلداً وحيداً أو متحالفاً عبر الحدود وإنما بات خطر الإرهاب قادماً من قبل خلايا إرهابية غير الدول مزروعة داخل البلدان المختلفة، مما يعني أن الجغرافيا السياسية أصبحت محور الارتكاز في

السياسة الخارجية الأمريكية بشكل لم يسبق له مثيل منذ نهاية الحرب الباردة. كما أدت أحداث الحادي عشر من سبتمبر إلى تعزيز المكانة العالمية للولايات المتحدة، ودفع القوى المنافسة لها في أوروبا الموحدة واليابان وروسيا الاتحادية والصين والهند إلى التعاون بصورة وثيقة معها وهي مسألة لم تكن متوقعة قبل أحداث الحادي عشر من سبتمبر، مما أدى إلى بناء علاقة شراكة جديدة بين الجانبين. وبينما كانت السياسة الخارجية الأمريكية تمثل بانفرادية، أقنعت أحداث الحادي عشر من سبتمبر جميع القوى الدولية بأن الإرهاب أصبح يمثل تهديداً داهماً وأن أياً من هذه القوى لا تملك بمفردها الوسائل الكفيلة لمواجهة هذه التهديد. ويمكن للمتابع رصد ذلك التحول في العلاقة من خلال تغير لغة الخطاب السياسي الأمريكي بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر مع أوروبا القديمة. وتوضح طبيعة الأهداف الأمريكية اليوم (الاستراتيجية الأمريكية) في منطقة الشرق الأوسط استمرار التوجه العام لتلك السياسة الأمريكية ولكن في ظل استخدام تكتيك أكثر حدية. ولم تخرج أهداف السياسة الخارجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط عن الحفاظ على أمن وتفوق إسرائيل سياسياً وعسكرياً واقتصادياً، والسيطرة المباشرة على أهم مصادر الطاقة في العالم المتمثلة في النفط العربي، كأكبر مخزون للنفط العالمي، وإعادة رسم خارطة القوى السياسية في منطقة الشرق الأوسط (www.ahewar.org).

وسيتم في هذا المبحث تناول المطالب التالية:

المطلب الأول: السياسة الخارجية الأمريكية نحو العراق.

المطلب الثاني: السياسة الخارجية الأمريكية نحو أفغانستان.

المطلب الأول

السياسة الخارجية الأمريكية نحو العراق

السياسة الخارجية الأمريكية هي مجرد انعكاس للأفكار والرؤى الثقافية المتجددة باستمرار، وقد شهدت هذه السياسة تحولاً ملحوظاً في الشكل والمضمون، وتحديداً مع صعود التيار اليميني المحافظ بوصول الرئيس بوش إلى سدة الحكم أوائل عام 2000. وجوهر هذا التحول هو التخلي عن النظرة شبه (التعاونية) التي صبغت إدارة الرئيس الأسبق بيل كلينتون طوال عقد التسعينات من القرن الماضي (العشرين)، كي تحل محلها نظرة جديدة تقوم على الرؤية الانفرادية الاستعلائية، واستخدام كافة الوسائل المتاحة لنقل هذه الرؤية من عالم الأفكار إلى عالم الوقائع .

وبعد الربط المحكم للإدارة الأمريكية بين النظام العراقي والجماعات الجهادية الأخرى ، وعلى رأسها تنظيم القاعدة ، وفق تقارير استخباراتية أثبتت عدم صدقها فيما بعد، وبحجـــة

امتلاك أسلحة الدمار الشامل التي ذهب إليها نائـــب الرئيس"ديك تشيني"، في خطاب له أمام قدماء محاربي الحروب الخارجية في مؤتمرهم عام 2002، حيث صرح :" ليس ثمة أي شك أن صدام يملك أسلحة دمار شامل" (www.snimedamine.maktoobblog.com)، ومن جهة أخرى فقد لعـــب فريـــق المحافظيـــن الجدد المحيطين بـــ"ديك تشيني"دورا هاما في الدفع بخيار الحرب، وفي بداية 2002 أقنع ديك تشيني الرئيس بوش، وتحت قيادة الثنائي بوش – تشيني بدا أن الحرب أو غزو العراق كانت لا مفر منها.

أولاً: <u>الحرب الاستباقية(الوقائية).</u>

تقوم الحرب الاستباقية أو الوقائية من وجهة النظر الاستراتيجية على أساس هجوم بالأسلحة النووية بهدف منع الحرب وليس تفاديها من خلال الاحتفاظ بتفوق عسكري ضخم على الخصم مع القدرة على المبادأة بالهجوم . ويعني مفهوم الحرب الوقائية السعي نحو قوة الخصم والإجهاز عليها قبل أن تنمو. وقد استخدمتها الولايات المتحدة في الفترة التي احتكرت فيها ملكية الأسلحة النووية ، بينما كان الاتحاد السوفيتي في طريقة لامتلاكها لمواجهة خطر الهجوم السياسي الشيوعي خلال الفترة (1954 – 1945). فالحرب الوقائية تقوم على فكرة تدمير قوة العدو بواسطة الضربة الأولى والتي تتطلب قوة تعرضية كبيرة ومنظومة للصواريخ ABM. كما استخدمت الولايات المتحدة سياسة الضربة الوقائية بعد أحداث 11 أيلول من خلال ضرب قواعد الإرهاب في أفغانستان وشن حرب على العراق بحجة حماية المصالح الأمريكية من الإرهاب وتحديد الدول الراعية للإرهاب بدول محور الشر (هالبرن،1987 :3).

أ. **الاحتلال العسكري للعراق2003.**

ساهم غزو العراق للكويت عام 1990 في قيام التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة بتحرير الكويت، وقد فرضت الأمم المتحدة قرارات تدعو إلى فرض الحصار على العراق دبلوماسياً واقتصادياً وعسكرياً بشكل لم يسبق له مثيل في تاريخ المنظمة الأممية منذ تأسيسها قبل أكثر من نصف قرن ، وتمثل ذلك بالقرار رقم (661) الصادر عن مجلس الأمن عام 1990 . وبعد سنوات طويلة من التفتيش عن أسلحة الدمار الشامل وتأزم العلاقات بين الأمم المتحدة والولايات المتحدة من جهة والعراق من جهة أخرى وصلت إلى حد توجيه ضربات فيما سمي بثعلب الصحراء كانون الأول 1998 في عهد الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون (1992-2000) على مناطق متفرقة من العراق بعد انسحاب فرق التفتيش الدولية من أراضيه. بعد عام من أحداث سيبتمبر التي تعرضت لها الولايات المتحدة ، وجد الأمريكيون أنفسهم في حكم المضطرين للتعجيل بغزو مؤجل منذ أكثر من عشر سنين وهو غزو العراق، وتغيير نظام الحكم فيه بالقوة، وهو غزو له دوافعه العديدة وأهدافه البعيدة، وقد يبعد بعضها أو يقرب من هواجس ما بعد أيلول ، ولكنه لا يبعد أبداً عن الثأر التاريخي لليهود من العراق وشعب العراق (النجار وآخرون،2003: 130).

ومن خلال تحليل ودراسة معطيات حرب الخليج الثالثة بعد مرور أكثر من سبع سنوات على هذه الحرب والإعلان عن الأسباب الحقيقية لها، نجد أن الدوافع والأسباب الحقيقية التي أدت إلى إعلان الحرب ووجود القوات الأمريكية في العراق تمثلت في إلغاء دور العراق كمصدر خطر واقع أو متوقع على مصالح أمريكا وإسرائيل، لتدخل المنطقة في مرحلة

الخضوع الكامل الذي يسمح لأمريكا وإسرائيل أن تتحركا في المنطقة، بعد كسر إرادة التحدي لدى الشعوب والحكومات على السواء(مجلة السياسة الدولية،2003: 220)، ولو كان هذا التحدي بمجرد الشعارات. ويتم ذلك بإغلاق الجبهة الشرقية المتمثلة بالعراق بعد أن تم تكبيل الجبهة الغربية المتمثلة في مصر بمعاهدة كامب ديفيد، وبهذا ينتهي الصراع العربي الإسرائيلي. كما وفرض الوجود العسكري الأمريكي الجديد في المنطقة معطيات جديدة على المنطقة تتمثل بفرض سياسات جديدة للمنطقة ويمثل رسالة لشعوب المنطقة بأنها أصبحت تعيش عصر ما بعد الدكتاتورية وما بعد الديمقراطية، وهو عصر الحكومة العالمية الأمريكية الصهيونية، وبسط السيطرة على نفط العراق الذي يمثل ثاني أكبر احتياطي في العالم، ليُضم إلى بقية منابع النفط التي تضع أمريكا يدها عليها، لكي تؤمن لنفسها وحلفائها في الغرب في الخمسين سنة القادمة موارد لا تنضب إذ أوشك نفط الشمال على النضوب،واستعادة الهيبة الأمريكية التي تعرضت لخسائر كبيرة في أفغانستان، حيث أن القوات الأمريكية قد فشلت في الوصول إلى الأهداف التي أعلنتها من هذه الحرب والتي تمثلت في القضاء على تنظيم القاعدة وحركة طالبان اللتان ما زالتا تتحديانها وتنزلان بها الخسائر بشكل دوري، وتهددان استمرار سيطرة الحكومة الأفغانية الموالية لأمريكا، واستنزاف الموارد الاقتصادية العربية والسيطرة على الاقتصاد العراقي ، حيث إن التكاليف الحرب الأمريكية على العراق قد أدت إلى خسارة الأمة العربية لأحد أقوى الاقتصاديات ، وكذلك أن تكاليف هذه الحرب والتي زادت عن (800) مليار دولار مما كبد الاقتصاد العالمي خسائر كبيرة أدت إلى حدوث الأزمة الاقتصادية العالمية الحالية. إن مدة بقاء التواجد العسكري الأمريكي في المنطقة مرهون بالعوامل التالية (مجلة شؤون خليجية،2004،العدد38:95): تبلور الاستراتيجيات السياسية والعسكرية لكل من العراق وايران

تجاه دول المنطقة، ومدى التقدم الحاصل في عملية السلام في الشرق الأوسط ودمج إسرائيل في النظام الشرق أوسطي ،والتحولات الاجتماعية والسياسية في دول مجلس التعاون الخليجي وظهور تيار معارض للوجود الأمريكي. كما أن انخفاض أهمية نفط الخليج العربي بالنسبة لأمريكا سوف يدفعها ومع مرور الوقت إلى إعادة تقويم سياساتها الأمنية الخاصة بأمن الخليج.على ضوء ما تقدم يمكن تصور الاستراتيجية العسكرية الأمريكية تجاه الترتيبات الأمنية في الخليج على الشكل التالي (مجلة شؤون خليجية،2004، العدد95:38): ضمان بقاء التواجد الأمريكي في منطقة الخليج بشكل غير مباشر من خلال تواجد هذه القوات في العراق، ومنع ايران من تطوير قدراتها العسكرية بشكل يعمل على تهديد المصالح الأمريكية في المنطقة.

ب. <u>تفكيك الجيش العراقي وإعادة بناء عقيدته.</u>

شكلت القوات المسلحة العراقية حجر الزاوية في القدرة العربية الصلبة، وكان للجيش العراقي دورا محوريا في قضايا الأمة العربية، وسطر الجيش العراقي الأصيل بحرفية عالية أروع الملاحم العسكرية وخاض حروب للدفاع عن الامة العربية وعن أرض العراق ضد الأطماع والتهديدات منذ تشكيل الدولة العراقية المعاصرة وحتى غزوه واحتلاله (السيد،2004 :32-37).

قام الحاكم المدني الأميركي للعراق "بول بريمر" بحل القوات المسلحة العراقية وكافة الدوائر المرتبطة بها في 16 /5/ 2003 وفق القرار رقم (2) الصادر من سلطة الائتلاف المؤقتة، حيث عمل ضمن استراتيجية تضمن تشكيل جيش جديد ذي عقيدة عسكرية سلمية، يختلف عن الجيش السابق جذرياً في منطلقاته الوطنية والقومية وفي تنظيمه وتجهيزة وتسليحه. وتشمل هذه الاستراتيجية ثلاثة اهداف أساسية ترتبط بمدى مستقبل التواجد العسكري الأمريكي

في العراق وهي: إعادة تشكيل الأجهزة الأمنية العراقية المختلفة ، إعادة بناء الجيش العراقـــي الجديد ، إعادة هيكلة أنظمة الحكم المحلية العراقية.

تتضمن مهام الجيش العراقي حسب التوجه الأمريكي الجديد حماية الدولة والدفاع عن حدودها ضد أي تهديد خارجي، تأمين الشرعية الدستورية لنظام الحكم المنتخب ، تأمين كافـــة المنشآت والأهداف الحيوية ضد أي تهديد داخلي. ومن أهم الأسس والاعتبارات التي قام عليها بناء الجيش العراقي الجديد عدم تزويده بقدرات هجومية قد تعرض دول الجوار لأي تهديد، أن يكون بمثابة قوة عسكرية دفاعية، وأن يقوم على نظام التطوع وليس التجنيد وذلـــك لتقلـــيص حجمه، وعدم الاستعانة بأي عنصر من عناصر الجيش العراقي السابق إلا في حدود نادرة وان يكون الجيش بعيدا عن الممارسات السياسية.

جـــ. <u>بناء قواعد عسكرية.</u>

تشير استراتيجية الأمن القومي الأمريكية إلى أن الحفاظ على التواجد العسكري وراء البحار هو نقطة الارتكاز في استراتيجية الأمن القومي الأمريكي وأحد مرتكزات الاستراتيجية العسكرية.

إن نشر القوات الأمريكية في مختلف أصقاع المعمورة وبأعداد كبيرة، الأمر الذي يفسح المجال أمام صناع القرار الأمريكي لتوجيه الضربات العسكرية لأية منطقة في العالم بغض النظر عما يترتب على هذا الأمر من استعداء عالمي ضد أمريكا فضلاً عن قلق الداخل الأمريكي من ذلك، وهذا ما أشار إليه الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر بقوله «.. أحد أسباب هذا الإنفاق الضخم هو وجود عشرين ألف بحار وجندي من مشاة البحرية (مارينز)

منتشرين على متن السفن العسكرية، ونحو ثلاثمائة ألف جندي آخر مقيمين في أكثر من مئة وعشرين بلداً على قواعد عسكرية في 63 بلداً»(كارتر،2006 :174).

إن المتتبع للمشهد الأمني في العراق يجد أن هناك أعمالاً من العنف وتظهر أن الفوضى وعدم الاستقرار تخيم على الساحة العراقية رغم توقيع الاتفاقية الأمنية بين العراق والولايات المتحدة التي صادق عليها البرلمان العراقي في 27 تشرين الثاني عام 2008 ، والتي تنص على انسحاب جميع قوات الولايات المتحدة المقاتلة من المدن والقرى والقصبات العراقية في موعد لا يتعدى تاريخ تولي قوات الأمن العراقية كامل المسؤولية عن الأمن في أي محافظة عراقية، على أن يكتمل انسحاب قوات الولايات المتحدة من الأماكن المذكورة أعلاه في موعد لا يتعدى 30 يونيو/حزيران عام 2009 ميلادي، وأن يتم الانسحاب النهائي من جميع الأراضي العراقية مع نهاية عام 2011 (الناصري،2008: 12).

إن الإدارة الأمريكية كانت حريصة طول الفترة (2006 – 2003) إلى عدم إعلان رغبتها بانشاء قواعد عسكرية في العراق، والاكتفاء بالقول إن قواتها ستبقى طوال الفترة الضرورية واللازمة لتحقيق استقرار في العراق، ولن تبقَ أكثر من ذلك (حسيب،2006، 21 - 19).

عدد القواعد العسكرية الأمريكية التي ستبقى في العراق بعد الانسحاب حسب الموعد المقرر هي 94 قاعدة عسكرية بمجموع 50 ألف جندي (http://ejabat.google.com).

ثانياً:<u>الاستراتيجية الامريكية في العراق بعد الاحتلال.</u>

أعاد الاحتلال الأمريكي العراقإ حقبة ما قبل الاستقلال، يرافق ذلك فوضى عارمة في الإدارة وفساد في كل المستويات، ونهب معظم ثرواته، والأخطر من ذلك كله تكريس مخطط

الاقتتال الداخلي وفق أجندة الطائفية والمحاصصة والعمل على توزيع النفوذ بين القوى الإقليمية، وتصفية الدولة العراقية، عبر تدمير عناصر الدولة السيادية ومرتكزاتها الوطنية.

لم تكن الإدارة الأمريكية بمعزل عما يدور في الحياة السياسية العراقية ، فهي اللاعب الأكبر في صناعة الأزمات ، وتحريك الإرادات السياسية لمصالحها وأجندتها ، لأن ما حدث في العراق مرتبط بأجندات المحتل وسياساته المتفقة مع مصالحه الاستراتيجية . كما ينبغي عدم التقليل من مخاطر ما يجري في المشهد العراقي اليوم وهو مشهد صراعي ملوث برائحة الفتنة الطائفية ، وفتيل الحرب الأهلية التي بدأت بمرحلة بناء المليشيات وفرق الموت ، وأعمال الخطف والقتل على الهوية بدم بارد، ثم مرحلة التهجير الطائفي (البياني،2006: 50).

أ. <u>الديمقراطية والحرية وحقوق الانسان</u>.

خططت الولايات المتحدة الأمريكية للحرب أكثر مما خططت لما بعد الحرب لأن الصعوبة التي واجهتها ولا تزال تواجهها ليست في احتلال العراق ، وإنما في ما بعد الاحتلال وفي انتهاء الأزمة واستقرار الوضع والتوجه نحو الديمقراطية والتنمية والرخاء التي وعدت بها الولايات المتحدة الأمريكية الشعب العراقي قبل الغزو.

لا يمكن الحديث عن الوطنية في خنادق الطائفية ، والمدخل الصحيح لمعالجة الأزمة الموروثة هو إطلاق فكرة المواطنة باعتبارها جوهر الوطنية ، ومقياس الانتماء ، بحيث يصبح العراقيون عرباً وأكراداً ، سنة وشيعة ، مسلمين ومسيحيين ، متساوين أمام القانون في الحقوق والواجبات ضمن إطار دولة العراق ، فهي الضمانة الحقيقية لوحدة الوطن والشعب ، وركيزة

أساسية لبناء الديمقراطية والمجتمع المدني ، لأن نتاج الديمقراطية القائمة على الطائفية والقومية الدينية لا يمكن أن تحقق الاستقرار والتوافق(حسيب،2005: 79).

بعد احتلال العراق مباشرة ، قامت الولايات المتحدة الأمريكية بالمساهمة في وضع دستور جديد للدولة العراقية بدلاً من الدستور القديم ، إذ تم إقراره في عام 2005 بعد مروره بكافة المراحل اللازمة وطرحة للأستفتاء والتصويت عليه من قبل الشعب. ومن أهم مبادئ الدستور العراقي الجديد (احمد،2004: 114-112) التأكيد على وحدة العراق وسلامته وبأن نظام حكمه سيكون جمهورياً اتحادياً ديمقراطياً وتعددياً وسيقوم على أساس الحقائق الجغرافية والتاريخية ، مع ضرورة الفصل بين السلطات وليس على أساس القومية والمذهب، وتقليص دور القوات المسلحة وفصلها عن العمل السياسي وإخضاعها لسيطرة القيادة السياسية ، واعتبار الإسلام هو الدين الرسمي للدولة ومصدر التشريع مع ضمان حرية العقيدة والممارسة الدينية للجميع،وتعتمد اللغتان العربية والكردية كلغات رسمية للدولة ، والشعب العراقي شعب حر وله سيادته والجميع متساوون في الحقوق والواجبات ، واعتماد التصويت وفقا للقانون وضمن انتخابات حرة ونزيهة وتنافسية دورية. كما وينص الدستور على احترام الحكومة مبدأ الفصل بين السلطات والرقابة عليها وتحقيق التوازن فيما بينها،وإعطاء السلطة التشريعية صلاحيات تشريع القوانين والإشراف والرقابة على عمل السلطة التنفيذية . كما نظم الدستور العلاقات ما بين السلطة المركزية والحكومة الاقليمية بان تضمن الفيدرالية والحكومة المحلية عراقا موحدا ومنع تركيز السلطة لدى الحكومة المركزية ، كما تضمن الاعتراف بحكومة إقليم كردستان بصفتها الحكومة الانتقالية الرسمية ضمن العراق الموحد مع السماح لباقي المحافظات بتشكيل حكومات انتقالية ، كما تضمن الإشارة إلى العلاقة فيما بين الحكومة الانتقالية وقوات الاحتلال

بحيث تقوم القوات المسلحة العراقية بالدفاع عن العراق وأعطى لهذه الحكومة صلاحية التفاوض وعقد الاتفاقات الأمنية .

يمكن القول إن الدستور العراقي الدائم لسنة2005 وضع العديد من الضمانات الهادفة الى احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية،حيث إن السياسة الدولية تتبلور حالياً حول موضوع حقوق الإنسان، وجاء مضمونه متطابقاً مع مضمون الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية والمادة 11 من الاتفاقية الأوربية لحقوق الإنسان، والاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان. وجاءت التشريعات الجديدة لتؤكد على حق التجمع والاجتماع، وحرية الانتماء للتجمعات السياسية وحرية البقاء والانسحاب منها دون قيد أوإ ، وأن لكل شخص الحق في حرية الرأي و التعبير. كما أعطت المواطن الحق في أن ينتخب وأن يُنتخَب في انتخابات نزيهة تجري دوريا بالاقتراع العام تحت اشراف فرق الرقابة الدولية المختصة ومؤسسات المجتمع المدني و المنظمات غير الحكومية المحلية و الإقليمية ، وتوفير البيئة المناسبة التي تمكنها من ممارسة هذا الدور بحرية و شفافية و حيادية و مهنية دون ضغوط أو تهديدات أو قيود، وعلى قدم المساواة وبالتصويت السري، بحيث تضمن التعبير الحر عن إرادة الناخبين. كما لقيت الأحزاب حرية في العمل وإصدار الصحف وترحيباً حكومياً وشاركت في العملية السياسية والبرلمانية. كما تعدّ منظمات المجتمع المدني في العراق من الجماعات الناشطة والفاعلة،حيث بدأت عملها منذ نهاية العشرينات من القرن الماضي حيث أسست أول منظمة مجتمع مدني هي زوجة السياسي الراحل نوري السعيد مع نخبة من نساء المجتمع العراقي كان هدفها تفعيل دور المرأة العراقية في المجتمع العراقي (www.al-bayyna.com).

بدأت منظمات المجتمع المدني الفاعلة والتي يزيد عددها عن المائة عملها في العراق منذ الشهور الاولى للاحتلال حيث بدأ الترويج لها من خلال مؤتمرات وندوات والتشجيع على تأسيس الجمعيات والمنظمات ورصد أموال من دول مانحة لهذا الهدف ، وكان التركيز على الترويج الى الديمقراطية في العراق من خلال التوعية وبث الثقافة الديمقراطية. وفي هذه الفترة بدات الحركة النسائية في العراق تعمل على قدم وساق في تأسيس جمعيات ومنظمات في مختلف شؤون المرأة العراقية ولعل اول بروز للمجتمع المدني في العراق أثار انتباة الساسة العراقيين وغير العراقيين والاعلام العراقي والعربي والدولي هو منظمات المجتمع المدني المختصة بشأن المرأة إذ استطاعت الحركة النسائية من خلال منظمات المجتمع الحصول على 25% من مقاعد البرلمان والحكومة والجمعية الوطنية وثبت ذلك بالدستور (www.arab-laws-reform.net).

ب. <u>تقسيم البلد على اساس عرقي</u>.

من الحقائق المسلم بها،أنه يوجد أطماع إسرائيلية في المنطقة عموماً وفي العراق خصوصًا، قائمة على أسس دينية ونابعة من مقولة أرض إسرائيل من الفرات إلى النيل مع حقد إسرائيلي قديم ضد بلاد الرافدين منذ نبوخذ نصر. ويتألف العراق من عدة قوميات حيث يمكن تقسيم التركيبة إلى عرب 80٪ , أكراد 15٪, آخرين 5٪ حيث يبلغ عدد سكان العراق 27 مليون نسمة (الزرو،2005: 109).

شكلت القناعة المطلقة لدى أمريكا وإسرائيل بان خطر العراق لن يزول باحتلاله وأنه من الممكن أن يعود إلى قوته وتهديداته مرة ثانية. وبهذا الخصوص تتوافق الدولتان على أن خير حل لهذه المشكلة هو تقسيم العراق إلى دويلات يسهل السيطرة عليها، في ظل وجود توافق

من قبل قادة بعض الأحزاب العراقية وأعضاء من مجلس الحكم أيام بريمر(الزرو،2005: 113).

هيأ الدستور العراقي **التقسيم على أساس الأقاليم** (الفيدرالية) ، بحيث يسمح بأن تقوم محافظتان أو أكثر بتشكيل فيدرالية خاصة بها.بالإضافة إلى قانون النفط الذي يمنح الأقاليم سلطة تفوق سلطة الحكومة (كشك،2007، 189–190).وقد خطط للسيناريو أن ينفذ على أساس أربعة أقاليم هي(الزرو،2005: 115):

أ. إقليم الشمال(كركوك، الموصل، تكريت،أربيل) .

ب. إقليم الوسط ويضم(بغداد، الرمادي، الكوت، ديالي).

جـــ. إقليم الفرات ويضم (الحلة، الديوانية، النجف، كربلاء).

د. إقليم الجنوب ويضم(البصرة، العمارة، الناصرية، السماوة).

ومن المقترحات أيضاً **التقسيم على أساس دويلات** ، حيث يُقَسم العراق إلى ثلاث كيانات هي: الكيان الشيعي في الجنوب، الكيان السني في الوسط، الكيان الكردي في الشمال ويضم كل من الاشورين والكلدان والتركمان (الششتاوي،2006: 28).

ثالثاَ: الاستراتيجية الأمريكية الاقتصادية بعد الاحتلال.

العراق دولة نفطية كما أن مساحته الكبيرة نسبياً وعدد سكانه تجعله من الدول ذات الثقل في إقليم الخليج العربي والجزيرة العربية (ابراهيم،2004: 20). ويتميز العراق كونه البلد الوحيد في العالم الغني بالمياه والنفط معاً، إذ يندر أن يتواجد النفط في بلد غالبية أراضيه صحراوية ويكون غنياً بالمياه في وقت واحد. فهو يحوي نهري دجلة والفرات اللذين يعبران

العراق ويأتيان من دول أعلى ارتفاعاً، مما يؤمن (91.2) مليار متر ، بحيث يصبح معدل حصة الشخص الواحد تقريباً (3880) متر مكعب سنوياً(دكروب،2003: 121).

أ. <u>التحول في الاقتصاد العراقي إلى اقتصاد حر.</u>

يرى اقتصاديون بأن العراق بعد الاحتلال يسير ببطئ تجاه الاقتصاد الحر، سواء من حيث الجوانب القانونية او التطبيق العملي، إذ مازال العراق يفتقر إلى قوانين وتشريعات تدعم قيام مثل هذا الاقتصاد. ويؤكد الخبراء الاقتصاديون أن العراق يعيش مرحلة التحول نحو الاقتصاد الحر، لكن ذلك يتطلب وقتا طويلا، إذ ما زال العراق يعتمد على عائدات النفط التي تشكل 70% من وارداته، في حين يهمل القطاعات الأخرى المهمة الداعمة لا سيما قطاعي الصناعة والزراعة اللذين يعانيان من تخلف واضح بسبب المقاطعة والحروب (www.iraqhurr.org).

أصدر مجلس الآمن الدولي في 22 أيار 2003 قرارا بوضع العائدات النفطية والأموال التي تحتفظ بها الأمم المتحدة في صندوق إعادة التنمية وتصرف إلى تكاليف إعادة الإعمار والمقدرة بـــ 55 مليار دولار. كما بدأ العراق خلال عام 2009 بمشروع الإصلاح الاقتصادي الذي سيستمر في مرحلته الأولى حتى العام 2011 للعمل على التحول التدريجي إلى اقتصاد السوق الحر ، وذلك بالتعاون مع الامم المتحدة. إن المشروع يتضمن التحول التدريجي الى اقتصاد السوق وفق فقرات تنفذ على ارض الواقع عن طريق اربع فرق للعمل تهتم كل واحدة منها بجانب اقتصادي معين وهي: الاصلاح التشريعي مع الأخذ بعين الاعتبار أن الدستور العراقي نص على ان النظام الاقتصادي العراقي هو حر أضافة الى ان المادة 25 ايضا من الدستور تنص على ان من واجب الدولة القيام باصلاحات اقتصادية لأغراض التحول. اما فريق

العمل الثاني فيتعلق عمله باصلاح المؤسسات المملوكة للدولة وخصخصتها.فريق العمل الثالث فمهمته دعم قدرات القطاع الخاص ومعرفة مشاكلهم، حيث يوجد في العراق حوالي 17 ألف معمل عاطل، سيحاول الفريق تشغيلها وإيجاد أسباب عدم ادائها لعملها. أما الفريق الرابع فسيهتم بالترويج للاستثمار ورسم خارطته ووضع استراتيجية له ولكل ما يتعلق بقضايا الاستثمار، لأنه لا يمكن أن يكون هناك قدرة على التحول نحو اقتصاد السوق ما لم يكن مستثمرين وقطاع خاص قادر على الاستثمار، ومؤسسات قادرة على الاقراض وتقديم تسهيلات مصرفية وغيرها (www.shafaaq.com).

ب. <u>المساعدات الأمريكية للعراق</u>.

إن الهدف من المساعدات الأمريكية الى العراق هو مساعدة الحكومة العراقية لبناء بلد ديمقراطي، يتمتع بالاستقرار والازدهار، و يعيش بسلام مع نفسه وجيرانه ، وينعم بفوائد المجتمع الحر واقتصاد السوق. ومنذ عام 2003 ، كانت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية مساهماً رئيسياً في تنسيق جهود حكومة الولايات المتحدة في إعادة الإعمار (www.usaid.gov/iraq/#ar). إن الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية تعمل على تحسين حياة العراقيين من خلال تشجيع النمو الاقتصادي ، ودعم الديمقراطيه ، تأهيل انظمة الصحة والتعليم ، وتقديم المساعدات الإنسانيه إلى السكان المشردين والضعفاء ، واحياء البنية التحتية وتطويرها مثل الصرف الصحي والكهرباء والمياه الصالحة للشرب.

المرحلة الأولى من مساعدات الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية للعراق بلغت أكثر من (5) مليارات دولار لإعادة الإعمار وتقديم المساعدات الانسانية من خلال 60 برنامج للمنح

والعقود لدعم برامج اعادة تاهيل وبناء شبكات الكهرباء والمياه والصرف الصحي والإدارة المحلية والصحة والتعليم والتغذية.

أما من حيث المساعدات العسكرية، فتولت الولايات المتحدة إعادة بناء وتنظيم وتسليح وتدريب الجيش العراقي الجديد، حيث تم تسليحه بنظم التسليح الأمريكية الحديثة والتي تتميز بخفة الحركة والقدرة العالية على المناورة وقوة النار المناسبة ضمن إطار القدرة الدفاعية الذاتية فقط. وسيشمل هذا التسليح دبابات نوع (M1-A2/M60-A3) k عربات القتال المدرعة وناقلات الجنود نوع (M2/M113) k المدافع المجرورة عيار 105 ملم و 155ملم والمدافع المحمولة من نوع (M-90) والمدفعية الصاروخية نوع (MRLS/RSL-90 MM).(السيد،2004: 32–37). كما ومن المتوقع ان تتم الموافقة على صفقة لتسليح الجيش العراقي تبلغ قيمتها 113 مليار دولار، وتتضمن تزويده بتكنولوجيا عسكرية حساسة متطورة ، ودبابات من نوع ابرامز، ومقاتلات من طراز (F-16) (www.aljewar.org).

جـ.السيطرة على موارد الطاقة.

إن سياسة واشنطن الخارجية بشأن إرسال قوات عسكرية إلى بلدان أخرى في العالم مرتبطة بشكل أساسي بحاجة أمريكا للنفط التي تزيد عن حاجات النفط والطاقة لدى أي دولة أخرى في الغرب (www.aljazeera.net). كما أن استهلاك أميركا من النفط سيزيد بنحو 8 ملايين برميل يومياً في غضون عقدين، بينما سينخفض انتاجها المحلي من 6.2 ملايين برميل كذروة عام 2009 إلى 4.7 ملايين عام 2025.

تعي الولايات المتحدة تماما أنها ليست وحدها على الساحة الدولية خاصة من الناحية الاقتصادية، وأن هناك دولا عديدة تسعى للوصول إلى مستواها والتفوق عليها في المدى

المنظور، وعليه كان لا بد لواشنطن أن تعمل على افشال وصول الآخرين إلى مستواها أو التحكم في عملية صعودهم إليها، فكان النفط الخليجي والعراقي هو الوسيلة، إذ إن معظم الدول الأوروبية واليابان والصين والهند تستورد نفط الخليج، كما أن هذه الدول وخاصة أوروبا واليابان لا تمتلك نفطاً صالحاً للاستهلاك في أراضيها، وعليه فإن قوتها الاقتصادية ترتكز بالأساس على النفط المستورد من الخارج وبالتحديد من الخليج، وسيطرة أميركا على هذا النفط سيعطيها المجال أكثر لتحديد كميات الانتاج وكميات التوريد وأسعار النفط.. إلخ، ما يجعل تطور الدول الأخرى ونموها الاقتصادي خاضعا بطريقة غير مباشرة للاشراف الأميركي. وفي حال استقرار الأوضاع بالعراق، فإن ذلك يمكّن الشركات الأميركية من الوصول إلى 112 مليار برميل من النفط وهو الاحتياطي المعلن للبلاد (www.ejabat.google.com) وبعضهم يشير إلى 200 مليار برميل، ويعتبر أهم احتياطي عالمي بعد السعودية.وقامت سلطة الاحتلال الامريكي بتوقيع اتفاقيات نفطية بعيدة الأمد مع العراق تعطي لشركات النفط الأمريكية السيطرة على الآبار العراقية بما يضمن إمداد العراق لأمريكا بالنفط لسنوات طويلة بأسعار أرخص من الأسواق العالمية ضمن ما سمي "قانون النفط الجديد" الذي يمنح الشركات الأمريكية حقوقا وامتيازات تسمى "بالمشاركة" التي تستمر إلى نحو 33 عاما.

إن سيطرة القوات الأميركية على نفط العراق والخليج سيمنع امكانية التفكير في استخدام سلاح النفط سواء ضد أميركا أو إسرائيل، وستكون القوات الأميركية جاهزة في قلب الآبار النفطية للدفاع عنها وبمقربة جميع دول الخليج النفطية إذا حصل أي انقلاب أو تغيير للسلطة أو لأي استراتيجية يمكنها أن تهدد الآبار النفطية وإمداداتها (www.onislam.net).

إن الاستغناء عن النفط العربي بشكل عام، والخليجي بشكل خاص، والعراقي بدرجة أكبر، أمر مستحيل، إذ إن معظم الاحتياجات ولمدى زمني غير قليل سوف تكون من منطقة الخليج ولأكثر من سبب، فاكتشاف النفط وإنتاجه هناك أقل تكلفة من أي منطقة أخرى في العالم، ثم إن جودته عالية، وليس له بديل مناسب. وقد جربت واشنطن الاستغناء تدريجيا عن وارداتها النفطية من الخليج، لكنها فشلت، وأدرك أركان الإدارات المتعاقبة قبل وصول بوش الابن أن الاعتماد على النفط الخليجي حقيقة لا يمكن تجاوزها أو القفز عليها.

المطلب الثاني

السياسة الخارجية الأمريكية نحو أفغانستان

شكلت أحداث 11 سبتمبر علامة فارقة في الوضع السياسي والجيوستراتيجي في العالم بوصفها من أهم الحوادث في تاريخ الولايات المتحدة لدرجة أن هناك من وصف الهجوم الذي تعرضت له أمريكيا بأنه الحرب العالمية الثالثة الاصغر والأقصر لأنها لم تستغرق ساعة من الوقت، لكنها كانت الأكثر كثافة من جهة الخسائر والأكثر تأثيرا من جهة التداعيات. ولذلك حشدت القوات العسكرية الكبيرة لشن حملة عسكرية باستخدام الوسائل العسكرية الكافية بهدف تدمير معاقل الإرهاب في أفغانستان ، حيث تعتقد الولايات المتحدة الأمريكية أن حركة طالبان

وتنظيم القاعدة يقفان وراء أحداث التفجير. وقد توحدت كل دول العالم لمحاربة الإرهاب، حيث استغلت الولايات المتحدة هذا الإجماع الدولي لتبرير الانفتاح غير المحدود لقواتها في جميع أنحاء العالم لتحقيق مصالحها التي تمثلت في السيطرة على منابع النفط في بحر قزوين والخليج العربي، والحد من النفوذ الصيني والروسي في المنطقة وخاصة التعاون الروسي الصيني مع دول وسط آسيا والروسي والايراني ، ومحاصرة إيران من الجهتين الشمالية والشرقية ، والاقتراب من الحدود الصينية وكسر حلقة التضامن الباكستاني الصيني. إن الانتصارات الميدانية التي تحققها المقاومة الأفغانية بقيادة حركة طالبان جعلت الرئيس الجديد للولايات المتحدة الأمريكية باراك أوباما في مأزق خاصة وأنه ركز في خلال حملته الانتخابية على هذه الحرب واعتبرها ركيزة أساسية في الحرب على الإرهاب (www.albadil.org) .

إن قــرار الرئيس الأميركي باراك أوباما بتعزيز القوات الأميركية في أفغانستان بحوالي 30 ألف جندي إضافي للعمل بقيــادة نفس القائد العسكري (الامركي بترايوس) ، يهدف تسجيل نجاحات تكتيكية محدودة ، والتمهيد بعد ذلك لانسحاب لا يبدو وكأنه هزيمة. والواقع أن الهزيمة الصريحة أو الضمنية ليس في ميدان القتال فقط ، بل في أعماق النفس الأميركية التي لم تنس عقــدة فيتنام (الفانك،2010: 12/2).

وسيتم في هذا المطلب تحليل النقاط التالية:

- الحرب الاستباقية (2001).
- الاستراتيجية الأمريكية السياسية في أفغانستان بعد الاحتلال.
- الاستراتيجية الأمريكية الاقتصادية بعد الاحتلال.

اولاً: الاحتلال الأمريكي لأفغانستان.

مثل يوم الحادي عشر من سبتمبر 2001 يوما فاصلاً في تاريخ حركة طالبان، إذ اعتبرت الولايات المتحدة أفغانستان وحركة طالبان هدفاً أولياً لانتقامها، بعد أن رفضت الحركة تسليم أسامة بن لادن الذى اعتبرته الولايات المتحدة مسؤولاً عن أحداث سبتمبر، واعتبرته طالبان غير مسؤول لعدم تقديم الأدلة التي تثبت تورطه. وتطورت الأحداث بعد ذلك عندما سحبت السعودية والإمارات العربية المتحدة اعترافهما بحكومة طالبان بتاريخ 22 سيبتمبر2001، لتبقى باكستان الدولة الوحيدة التي تعترف بحكومة طالبان، لتبدأ الحملة العسكرية بتاريخ 8 تشرين اول من عام 2001 من خلال ضربات جوية مرّكزة استمرت حتى تاريخ الثامن والعشرين من تشرين اول 2001 ومن ثم الحرب البرية، حيث حققت الحملة أهدافها المعلنة من خلال تدمير قواعد تنظيم القاعدة وعزل طالبان من الحكم (الجهماني،2002 :25). وفي13 نوفمبر تشرين ثاني 2001 سقطت العاصمة كابل في يد قوات التحالف. ولم ينته هذا الشهر حتى سقطت مدن أفغانستان من يد حركة طالبان، بعد ان وقع الكثير من عناصرها في الأسر، لتنسحب بعدها إلى الجبال معلنة أن الهدف من الانسحاب هو تفادى تكبيد الشعب الأفغاني خسائر كبيرة في أرواح المدنيين ، ولتنظيم صفوف قواتها، واستعدادها للمعارك الجديدة مع القوات المحتلة.

أ. إعادة بناء الجيش الأفغاني.

في شهر كانون الأول 2001 تم تشكيل قوات دولية لحفظ الأمن والسلام في أفغانستان (الإيساف) وتم استنباط ولاية هذه القوات من العديد من القرارات الدولية إضافة إلى مقررات

مؤتمر بون. وعلى هذه الخلفية فقد تولت قوات الناتو قيادة هذه القوات في عام 2003 بهدف تحقيق الأمن والاستقرار في أفغانستان، ودعم إعادة بناء قوات الجيش الأفغاني، وإعادة بناء قوات الشرطة الأفغانية،إضافة إلى نزع أسلحة المليشيات المسلحة المختلفة ، والمساعدة في عمليات إعادة البناء والتعمير. كما وتشكل خطة نقل مسؤوليات الحرب إلى القوات الأفغانية ورفع قدراتها القتالية وتجهيزاتها العسكرية مطالبة حكومية أفغانية مستمرة، غير أن الشكوك ما زالت تحوم حول مدى واقعية هذه الخطة من الناحية العملية من حيث الزمن والوقت والجهد واستعداد الأفغان لتحمل مسؤوليات الحرب. فالجيش الأفغاني لا يتعدى 160 ألف جندي بتسليح خفيف ومتوسط، بالإضافة إلى ما يقارب 90 ألف شرطي. وتقضي الخطط الأمريكية والغربية برفع عدد الجيش إلى 250 ألف جندي والشرطة إلى 160 ألف شرطي حتى نهاية 2014، بجانب تجهيزهم بالأسلحة والمعدات الثقيلة والمتطورة بميزانية مرصودة تتجاوز 20 مليار دولار(www.islamonline.net).

عمل حلف شمال الأطلسي على توقيع اتفاقية شراكة استراتيجية طويلة الأمد بين أفغانستان وبينه ، ما يعني بقاء الناتو في أفغانستان فترة أبعد من العام 2014 .ووضع أفغانستان ضمن اهتمامات الناتو الدفاعية بشكل دائم كخطوة تؤدي أغراضاً عديدة أهمها طمأنة الحكومة الأفغانية والمجتمع الدولي إلى أن الناتو لن يترك أفغانستان بعد وقف العمليات القتالية، كما أنها طمأنة للدول الأعضاء بأن الحلف لن يتخلى عن مكاسبه وأن انسحابه لا يعتبر هزيمة. وتصب فكرة الشراكة الاستراتيجية كذلك، في صالح التوجهات الأميركية الرامية إلى عدم ترك أفغانستان بشكل متعجل ، وهو ما برز في تصريحات الرئيس أوباما التي قال فيها: إنه لن يتم التخلي عن أفغانستان بعد نقل المسؤوليات الأمنية من القوات الأجنبية الدولية إلى القوات

الأفغانية. ومن المتوقع أن تفسح اتفاقية الشراكة الاستراتيجية بين أفغانستان والناتو في هذا المجال أمام فكرة إنشاء قواعد عسكرية دائمة في أفغانستان، لأغراض جيو- استراتيجية أميركية وغربية تتعلق بشكل كبير في التعامل مع ملفات هامة مثل الملف النووي الإيراني و النفوذ الصيني الاقتصادي والعسكري المتنامي وثروات آسيا الوسطى. وعلى الأرض شرعت أمريكا بالفعل في عام 2004 في إنشاء قواعد عسكرية حصينة في الولايات الأفغانية التالية: كابل، وهرات المتاخمة للحدود الإيرانية، وبلخ، وبكتيكا، وخوست، وقندهار (www.islamonline.net).

ثانياً: الاستراتيجية السياسية في أفغانستان بعد الاحتلال.

اهتمت الإدارات الأمريكية المتعاقبة منذ 2001 بالملف الأفغاني واقترحت حلولاً عديدة، سعت من خلالها الى الجمع بين الاستراتيجية العسكرية والمساعدات الإنسانية والتنموية ثم الانسحاب التدريجي للقوات بعد تهيئة الارض لقيام نظام حكم قادر على السيطرة على الأوضاع الأمنية والسياسية بعيداً عن نفوذ حركتي طالبان والقاعدة. ومنذ منتصف العام الماضي 2009 والحديث عن تقييم الاستراتيجية الأمريكية تجاه أفغانستان بعد ثمان سنوات من حرب ضارية أثقلت كاهل دافعي الضرائب والاقتصاد الأمريكي الذي يمر بأزمة لم يشهدها منذ ثلاثينيات القرن المنصرم (www.aljazeera.net).

اعترف مسؤولون عسكريون وسياسيون كبار بأن طالبان انبعثت من جديد وطورت أساليبها القتالية وفاجأت قوات الناتو بتكتيكاتها الحربية ، حيث اعترفت الإدارة الأمريكية بالصعوبات التي أصبحت تواجهها في حربها في أفغانستان ولم تتمكن من إنكار الانتصارات

الميدانية التي أصبحت تحققها حركة طالبان على القوات الدولية والمحلية. ومن الأسباب التي جعلت حركة طالبان تحقق انتصارات ميدانية هو استخدامها تكتيك حرب العصابات الذي اتبعته كل حركات التحرر الوطني في العالم. كما أن حركة طالبان استطاعت توحيد المقاومة الأفغانية تحت قيادة عسكرية وسياسية واحدة حازت على ثقة الشعب الأفغاني واحترامه الذي يرى فيها الأمل الوحيد لتخليصه من الاستعمار الذي ينهب بلده ويقتل شعبه. وقد استفادت هذه الحركة من التجربة الطويلة للشعب الأفغاني في مقاومة المحتلين والغاصبين على مرّ العصور وخاصة تجربة المجاهدين الأفغان(1989–1979) في حربهم ضد الاستعمار السوفياتي (الفانك،2010: 12/2).

أ. <u>استخدام القوة الذكية: الدفاع،الدبلوماسية،التنمية.</u>

أنفقت أميركا 347 مليار دولاراً على العمليات العسكرية خلال تســـع سنوات ، حيث تم توجيه ضربات نوعية لبنية طالبان الاساسية عبر اغتيال قادتهم واخراجهم من معاقلهم وقطع طرق امداداتهم. كما وتم إنفاق 54 مليار دولار على أعمال انشائية واقتصادية. وعن طريق قوات الناتو وما تلى ذلك من جهود أمكن تحقيق بعض الاستقرار والديمقراطية في البلاد. فقد تم اعتماد الدستور الجديد واختيار الرئيس الجديد بانتخابات ديموقراطية في عام 2004 وجات الانتخابات البرلمانية في السنة التالية في سيبتمبر 2005.

أدخل أوباما في الأول من شهر ديسمبر كانون الأول 2009 تعديلات على استراتجيته السابقة والتي عرفت إعلامياً بـــ"الاستراتيجية الأمريكية في أفغانستان". هذه الاستراتيجية تقوم بالأساس على إرسال 30 ألف جندي إضافي من القوات المسلحة الأمريكية إلى أفغانستان لتعزيز

الجهود التي يبذلها 68 ألف جندي موجودين هناك بالفعل. وعن هدف تلك الاستراتجية قال وزير الدفاع الأمريكي "روبرت جيتس" في شهادة له أمام لجنة القوات المسلحة بمجلس الشيوخ الأمريكي في الثاني من ديسمبر كانون الأول 2009 أن هدف تلك الاستراتجية بالأساس يتمثل في تعطيل وتفكيك وإلحاق الهزيمة بالقاعدة في أفغانستان وباكستان والحيلولة دون قدرتها على تهديد أميركا وحلفائنا من أي من البلدين في المستقبل.

بلغ عدد القتـــلى والجرحى من الأميركيين حوالي عشـــرة آلاف.الصورة الراهنة تظهر أن طالبان تسيطر على النصف الجنوبي من البلاد ، وتمارس عملياتها في باقي أجـــزاء البلاد بما فيها العاصمة كابول، وأسامة بن لادن ما زال طليقاً يمارس قيادته من مكان ما لم تســـتطع المخابرات الأميركية والدولية الوصول إليه بالرغم من الجائزة المعلنة بمبلغ 27 مليون دولار لمن يدل على مخبئـــه. فالحرب فشلت في تحقيق أهدافها ، واستمرارها لا يعني سوى استمرار الخسائر بالمال والرجال (الفانك،2010: 12/2).

في تحول جديد في الاستراتيجية الأمريكية تجاه أفغانستان وباكستان، وتيقن الإدارة الأمريكية أن القوة الصلدة (Hard Power) ليس بمفردها الحل للمعضلة الأفغانية، أعلنت وزيرة الخارجية الأمريكية في يناير 2010 قبل توجهها إلى لندن لحضور مؤتمر دولي بشأن القضية الأفغانية عن استراتيجية أمريكية جديدة. أو بعبارة أخرى تعديل جديد لاستراتجية أوباما التي أعلنها في أوائل ديسمبر كانون الأول 2009،حيث تركز تلك الاستراتيجية على بعد القوة الأخر وهو القوة الناعمة (Soft Power). فتحدثت الاستراتيجية الجديدة التي أعدها مكتب السفير "ريتشارد هولبروك" الممثل الخاص للولايات المتحدة الأمريكية لأفغانستان وباكستان عن أنه

ستكون هناك زيادة كبيرة في أعداد الخبراء المدنيين المصاحبين للمساعدات المدنية. فمن المقرر أن يزيد عدد المدنيين الأمريكيين في أفغانستان إلى ثلاثة أمثالهم من 320 فردا إلى ما يقرب من ألف شخص في أوائل العام 2010، وسيأتون من طائفة عريضة من وزارات وهيئات الحكومة الأمريكية مثل الزراعة والعدل ومكتب التحقيقات الجنائية الفيدرالية وإدارة مكافحة المخدرات والمالية والأمن الوطني.وفي مؤتمر لندن الذي انعقد في الثامن والعشرين من شهر يناير كانون الثاني 2010 وافقت الولايات المتحدة وسبعون دولة على إنشاء "صندوق السلام وإعادة الدمج" كحافز ليتخلى مقاتلي طالبان عن السلاح وخروجهم من ميدان المعركة وإعادة اندماجهم في المجتمع الأفغاني. فالولايات المتحدة تهدف من هذا التوجه الجديد إلى كسب الأفغانيين الذي لا يعتقدون في مبادئ وأفكار حركة طالبان وتنظيم القاعدة، ولكنهم ينضمون إلى صفوفهما من أجل المال في ظل تدهور الأمور الاقتصادية ومستويات المعيشية في أفغانستان (www.aljazeera.net).

وفيما يشبه الاعتراف بإخفاق الحل العسكري الذي كانت تركز عليه الإدارة الأميركية في أفغانستان تتواتر الدعوات من الحكومة الأفغانية ومن أقطاب القوات الدولية التي تقاتل في أفغانستان منذ نهاية عام 2001 مطالبة بفتح قنوات حوار مع حركة طالبان. وهي دعوة باتت تمثل أبرز الآمال في مخرج من المستنقع الأفغاني الذي يزداد فيما يبدو اتساعاً مع تقدم حركة طالبان عسكرياً وباضطراد حتى باتت تهاجم القصر الرئاسي ومعاقل القوات الأجنبية.وفي حقيقة الأمر ليست إدارة "أوباما" أول من يعلن الحوار مع رجالات حركة طالبان، فقد سبقها في ذلك إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق "جورج دبليو بوش". ففي التاسع من أكتوبر تشرين الأول 2008

ومن بودابست أثناء اجتماع لوزراء دفاع حلف شمال الأطلسي "الناتو" أشار وزير الدفاع بإدارة بوش الابن "روبرت جيتس" إلى نجاح المصالحة في العراق في تخلي كثير من المسلحين عن العنف وإلقاء سلاحهم وانخراطهم في الحياة السياسية العراقية، فقال بشأن أفغانستان "في النهاية يجب أن تكون هناك مصالحة كجزء من العمل السياسي.

ترى واشنطن وحلفاؤها إمكانية تقديم الدعم المالي للجناح غير الأيديولوجي في الحركة وإقناعه بإلقاء السلاح ونبذ العنف وإلى الانخراط في الحياة السياسية والاجتماعية الأفغانية بعد تقديم الدعم المالي له والوظائف التي توفر لها مقابلاً مالياً أكبر مما كان يحصلون عليه من الحركة. وبالنسبة لهؤلاء المتاجرين في المخدرات فعلى الولايات المتحدة تركيز جهودها بمساعدة القوى الاقليمية على محاربة تجارة وزراعة المخدرات، وتوفير بدائل لتلك التجارة الرائجة داخل أفغانستان. وبهذا المعنى تكون الإدارة الأمريكية أقرب في تصورها إلى تفكيك وتفتيت الحركة من الداخل منه إلى الحوار بما تحمله الكلمة من معانٍ. بعبارة أخرى إن هدف الولايات المتحدة ليس الانصياع والتفاوض حول مطالب الحركة التي تعلنها بل العمل على إضعاف قواها وكسر عظامها.

ثالثاً. <u>الاستراتيجة الأمريكية الاقتصادية بعد الاحتلال</u>.

للولايات المتحدة مصالح حيوية تتعلق بأمنها القومي من أجل مواجهة المخاطر الأمنية الحالية والمستقبلية التي تشكلها جماعات التطرف في أفغانستان . ولذلك فإن الهدف الرئيس للولايات المتحدة هو هزيمة القاعدة وطالبان ونزع سلاحهما وإحباط مخططاتهما، وكذلك القضاء على ملاذهما الآمنة في باكستان. وهذه الاستراتيجية لن يكتب لها النجاح إلا إذا كان هناك

تنسيقٌ جيدٌ بين الوكالات العسكرية والمدنية الأمريكية وزيادة في المخصصات المالية المدنية وبنموذج جديد لكيفية تخصيص واستخدام تلك المصادر. وللمساعدة في استعادة شرعية الحكومة الأفغانية يجب أن تقدم أمريكا وحلفاؤها دعماً واستشارات للمسؤولين ومراقبتهم وتطبيق ذلك على المستويات الإقليمية والمحلية، وضخ المزيد من الدعم من خلال المؤسسات الأفغانية التي تستفيد مباشرة من هذا الدعم عالي التقنية في مختلف المجالات (www.arab-center.org). ويتم ذلك من خلال:

أ- المساعدات الاقتصادية (إعادة إعمار أفغانستان).

ب- المساعدات العسكرية.

جـ- محاربة الفساد.

أ. المساعدات الاقتصادية (إعادة اعمار أفغانستان).

عقب سقوط طالبان في نهاية عام 2001 ، بدا واضحاً أن التحديات الخاصة باستعادة حالة السلم والاستقرار وإعادة إعمار أفغانستان تعد هائلة وصعبة ، فقد ظلت هذه الدولة في حالة حرب فعلية على مدى أكثر من عقدين ، وهي من الدول الموبوءة بأكبر قدر من الألغام على مستوى العالم ، وطبقا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، يعاني 70% من سكان أفغانستان وعددهم 22 مليون نسمة من سوء التغذية ، ومتوسط عمر الفرد نحو 40 سنة ، وفي الفترة التي تلت التدخل الدولي ، تم تحقيق قدر كبير من التطور ، وكان من نتائجه الواضحة تمكن حلف الناتو والأسرة الدولية والأفغان أنفسهم من تحقيق سلسلة من الانجازات (النعيمي،2002: 38).

إن فرق الإعمار الاقليمية سوف تظل تمثل الآلية الرئيسية لتوسيع نطـــاق مهمـــة قـــوة المساعدة الأمنية الدولية ، وعلى الرغم من حداثة تجربة هذه الفرق نسبياً ، وتعرضها لانتقادات

دولية في المراحل الأولى من انتشار القوات الدولية في أفغانستان ، فقد تطـــور مفهـــوم فـــرق الإعمار الإقليمية بصورة عامة ، وأصبحت تمثل وسيلة فعالة للغاية فـــي مـــساعدة الحكومـــة الأفغانية على توسيع نطاق نفوذها ليمتد إلى بقية أقاليم أفغانستان ، وســـاعدت فـــرق الإعمـــار الإقليمية التي تقودها قوات(ايساف) على تنفيذ العديد من مشروعات الإعمـــار ، حيـــث قامـــت بأعمال الوساطة بين الأطراف المتصارعة ، وساهمت في عمليات نـــزع ســـلاح المليـــشيات الأفغانية ، وساهمت في عمليات نشر قوات الشرطة الوطنية وجيش أفغانستان الوطني ، كمـــا ساعدت على تحسين البيئة الأمنية بصورة عامة عن طريق استمرار الاتصالات مع الـــسلطات والسكان المحليين (www.nato.int.review-2006).

منذ سقوط نظام طالبان في نوفمبر 2001، تضاعفت مشاركة سويسرا في جهود إعادة الإعمار واستعادة الاستقرار السياسي، وتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للسكان. ولتحقيق ذلك، تخصص الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون منذ 2002 ما معدّله 20 مليون فرنك سنويا،

وتـــرصد سويسرا هذه السنة 19.7 مليون فرنك لدعم أفغانستان(www.swissinfo.ch).

سوف تكون السنوات القليلة القادمة حاسمة ومهمة بالنسبة إلى قوة المساعدة الأمنية الدولية (ايساف) وحلف الناتو ، إذ إن تحقيق المزيد من الاستقرار والأمن في ربوع أفغانستان ستكون له فوائد جمة ذات أثر ممتد على نطاق واسع ، وبتنفيذ سياسات راسخة ومتواصلة في أفغانستان وإنجاز المهمة التي صدر بها تفويض أممي من الأمم المتحدة ، لن يكتفي بهزيمة الإرهاب والمساهمة في تحقيق الاستقرار الإقليمي فحسب ، وإنما سيوفر فرص العيش والحياة

الكريمة لملايين الأفغان الذين لا يزالون يعتمدون بشكل أساسي على الدعم المقدم من الأسرة الدولية (خماش،2004: 71).

ب. <u>المساعدات العسكرية.</u>

اشتملت استراتيجية أوباما على نشر 4آلاف عسكري أميركي في أفغانستان لتدريب الجيش وقوى الأمن الأفغانية والمساهمة في زيادة عديد قوات الجيش الأفغاني إلى 134 آلاف جندي، وزيادة عدد قوات الشرطة إلى 82 ألفا بحلول 2011. وكان أوباما أعلن نشر 17 ألف جندي إضافي في أفغانستان.وهذا يعني أن عدد القوات الأميركية سيتضاعف مع نهاية السنة الجارية ليصل إلى 60 ألفا. ويصل عدد قوات حلف شمال الأطلسي إلى 32 ألفا. كما أشاد الرئيس "اوباما" باستعداد الحلف لإرسال 5 آلاف جندي إضافي الى أفغانستان.كما قررت القمة الأطلسية زيادة حجم المساعدات المقررة للجيش الأفغاني بما يزيد عن 100 مليون دولار(74 مليون يورو). وقد اعتبر اوباما هذا الدعم دليلا على التصميم و دعما قويا و بالإجماع على استراتيجيته الجديدة في أفغانستان (thawra.alwehda.gov.sy). وكانت الولايات المتحدة قد استثمرت وحدها حوالي 300 مليار دولار في جهودها لدعم القطاع العسكري وإعادة اعمار أفغانستان، بعد اجتياحها هذا البلد في عام 2001، لكنّ التقدم الذي أحرزته يقلّ أشواطاً عمّا كانت تأمله وتتوقعه، وتعدّ سرقة الجزء الأكبر من الملايين المخصصة لإعادة الإعمار من الأسباب الرئيسة التي منعت تحقيق الغايات المرجوّة، وغالباً ما يكون الأشخاص الذين يتمتّعون بعلاقات تجارية وثيقة مع البلدان المانحة أول المستفيدين (www.mafa.asia/ar/temp).

جـ. <u>محاربة الفساد.</u>

أثارت التقارير حول الفساد المستمر حفيظة السياسيين الأميركيين، وأدت دوراً مفصلياً في تشكيل لجنة للموافقة على تجميد 3,9 مليارات دولار من المساعدات التي كانت مخصصة للحكومة الأفغانية في موازنة عام 2011 .وقالت، نيتا لوي، رئيسة الجمعية الفرعية للمساعدات الأجنبية التابعة لمجلس النواب الأميركي، لزملائها: "لا أنوي تخصيص فلسٍ إضافي لمساعدة أفغانستان قبل أن أتأكد أن أموال دافعي الضرائب الأميركيين لا تُستغلّ لملء جيوب المسؤولين الحكوميين الأفغانيين الفاسدين وتجار المخدرات والإرهابيين" (www.mafa.asia). كما واتضح أن المبالغ المهرّبة من أفغانستان عبر مطار كابول الدولي تفوق بأشواط الأرقام المعلنة والمسجّلة رسمياً. على سبيل المثال، يمكن للسياسيين ورجال الأعمال الكبار ركوب الطائرات من منطقة المطار الخاصة بالشخصيات المهمة دون الخضوع للتفتيش، وفي حال أجرت الجمارك تفتيشاً ووجدت حقيبة مليئة بملايين الدولارات نقداً، يتدخّل ذوو الصلات النافذة عادةً ويحرصون على خروج المال من البلاد مع حامله من دون مساءلة. وطالب الرئيس الأمريكي بتحقيق تقدم بشأن الحكم الرشيد وسيادة القانون وجهود مكافحة الفساد ، لان من شأن الفساد أن يقوّض الاستراتيجية الامريكية الجديدة في الحرب. ويتسبب اعتقاد في الولايات المتحدة بأن كرزاي يتساهل مع الفساد في إضعاف التأييد في أمريكا للحرب في افغانستان. وقالت هيئة رقابية أمريكية ان جهاز مكافحة الفساد الذي شكله الرئيس الأفغاني حامد كرزاي يعاني من عيوب خطيرة وأنه غير مستقل لأن كبار العاملين فيه يعملون في نفس الوقت مستشارين لكرزاي. ووجه المفتش العام الأمريكي المختص بإعمار أفغانستان نقدا عنيفا للمكتب الأعلى للمراقبة الذي شكله كرزاي في يوليو – تموز عام 2008 للاشراف والتنسيق بين جهود محاربة الفساد. وتقول واشنطن إن مشكلة الفساد تذكي التمرد في أفغانستان (www.badrcom.com).

الفصل الخامس

الخـــــاتـــــمـــــة

بيّنت هذه الدراسة كيف أن عناصر السياسة الخارجية للدول بما فيها الولايات المتحـــدة تتغير وتتبدل على ضوء المعطيات الداخلية مثل الموقع الجغرافي، القـــوة العـــسكرية،...الـــخ، والمعطيات الخارجية كالبيئة الدولية وما تحتويه من تفاعلات مثل عمليات الإرهاب.

هذا وقد مرّت سياسة الولايات المتحدة الخارجية بعدة مراحل تفرضها أحداث المرحلـــة وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية فمن سياسة الردع والاحتواء للاتحاد السوفيتي التي ســـادت بعد الحرب العالمية الثانية واستمرت حتى انتهاء الحرب الباردة. لكن هذه السياسة – الـــردع – بقيت كما هي من حيث مفهومها لكن بتكتيكات مختلفة حتمتها الأحداث الجديدة كالإرهاب.كذلك عمدت الولايات المتحدة على تأمين الطاقة من الشرق الأوسط لها ولحلفائها إذ إن النفط عامـــل

أساسي في اقتصاد الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين فاستغلت أحداث11سيبتمبر خير استغلال فكان للعملية الإرهابية على أرض الولايات المتحدة حجر الزاوية في التأثير على القرارات الامنية للسياسة الخارجية للولايات المتحدة الخاصة بالطاقة والعمل على تفكيك دول الممانعة وعلى رأسها العراق الذي يمتلك ثاني أكبر احتياطي من حيث الطاقة في العالم.

هذا وقد مثلت إسرائيل نقطة الارتكاز في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية منذ قيام دولة إسرائيل إلى وقتنا الحاضر. وتمثلت هذه السياسة بتقديم الدعم المادي والعسكري والمعنوي وذلك لمنع قيام أي تجمع عربي يمكن أن يهدد الكيان الإسرائيلي والمصالح الغربية سواء قبل 11 سيبتمبر أو بعدها.

كان لأحداث 11 سيبتمبر 2001 الدور الكبير في استيقاظ تيارات سياسية مختلفة في الولايات المتحدة لتتخذ من هذا العمل الإرهابي نقطة انطلاق جديدة لتحويل مسار السياسة الخارجية الأمريكية لأن تدور دورة كاملة وعلى رأس هذه التيارات المحافظون الجدد بأيدلوجيتهم وأجندتهم الجديدة وما تحمله من رؤى وأفكار عقائدية تستند على المنهج الواقعي القائم على استخدام القوة في السياسة الدولية في مرحلة الأربعينات من القرن الماضي إلى بداية القرن الواحد والعشرين حيث ظهر تيار الواقعيون الجدد أو المحافظين الجدد وتصاعد نفوذهم في صياغة السياسة الخارجية الأمريكية وتأليه مبدأ القوة منطلقين من فكرة " اما أن يكون معنا أو ضدنا " وبذلك تكون الولايات المتحدة قد ضربت بعرض الحائط القانون الدولي والمكانة التي تتمتع بها كقائد للديمقراطية العالمية فاستجابت لأحداث الحادي عشر من سيبتمبر بالرد العسكري على افغانستان أولاً ثم توجهت نحو احتلال العراق ثانياً باسم مقاومة الإرهاب وكانت فلسفتهم تقوم على زيادة ميزانية أمريكيا الدفاعية ، وقيادة امريكيا للنظام الدولي الجديد واستخدام القوة

في القضاء على الأنظمة الديكتاتورية كما حصل مع العراق والنظر للعالم من منظـــار الخيـــر والشر فكانت أحداث الحادي عشر من سيبتمبر نقطة تحوّل في السياسة الخارجيـــة الامريكيـــة لتنفيذ استراتيجية المحافظين الجدد في الشرق الأوسط وعلى رأسها ترسيخ مفهـــوم الفوضـــى البناءة.

إن الولايات المتحدة الامريكية من خلال فكر المحافظين الجدد وضعت استراتيجية أكثر حدية لكن اهداف السياسة الخارجية الامريكية في منطقة الشرق الاوسط سواء كانت قبـــل 11 سيبتمبر أم بعده بقيت على حالها من حيث المحافظة على أمن إســـرائيل وتفوقهـــا العـــسكري والاقتصادي والسياسي والسيطرة على منابع النفط. وقد لاحظنا ذلك من خلال تحليلنا للمصادر والمراجع المستخدمة في هذه الدراسة كيف أن أحداث سيبتمبر 2001 كانت المحـــرك الفاعـــل الرئيسي في توجيه سياسة الولايات المتحدة الخارجية نحو بلدان مثل العراق وأفغانستان. وبناءً عليه نكون قد تحققنا من فرضيتنا الرئيسة في ان الإرهاب كعمل غير عقلاني وغير مؤســـسي دفع الولايات المتحدة كدولة مؤسسات الى صياغة سياستها الخارجية الجديدة في الشرق الأوسط لتكون منظمات الإرهاب –غير الدول– المحرك الرئيسي لهذه السياسة.

وحتى يتسنى ذلك اتبعت الولايات المتحدة تكتيكات جديدة ثابتة ومتغيره في تعاملها مـــع قضيتي أفغانستان والعراق فبدأت بشن الحرب الاستباقية والاحتلال العسكري، وتفكيك الجيوش وإعادة صياغة عقيدتها ، ثم إقامة قواعد عسكرية تحت مسميات ومفاهيم صـــاغها المحـــافظون الجدد من ديمقراطية وحقوق الانسان والتحوّل نحو الاقتصاد الحر وأحياناً استخدام القوة الذكية تقوم على عقيدة الدفاع والتنمية والعمل الدبلوماسي...الخ. لكن النتيجة واحدة مـــن وراء هـــذا العمل هو الاحتلال والهيمنة ثم السيطرة على مقدرات الدول وعلى رأسها الطاقة والثروات.

كما تبيّن لنا من خلال هذه الدراسة " دور الإرهاب في السياسة الخارجية الأمريكية نحو بلدان الشرق الأوسط بعد احداث سيبتمبر(2001-2009) " إنه تم التعامل مع أسئلة الدراسة جميعها من حيث التعرض لتعريف الإرهاب وأن ليس له مكان محدد من منظور تاريخي وانه منتشر في كافة أنحاء العالم وبناءً عليه يكون الإرهاب ظاهرة عالمية وليست عربية أو إسلامية ولها جذورها وأسبابها وعلى الولايات المتحدة أن تكون أكثر موضوعية في التعامل مع الظاهرة لا وفق أهواء عقائد وفلسفات المحافظين الجدد. هذا وتم استعراض لاستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط منذ الحرب العالمية الثانية سواء أكان فيما يتعلق بالطاقة وإسرائيل واحتواء الاتحاد السوفيتي خدمة لمصالحها الحيوية وقد نجحت في ذلك دون مقابل.

كما اوصلتنا الدراسة الى عدة استنتاجات،تطلبت هي الاخرى عدداً من التوصيات، نعرضها على النحو التالي:

أولاً: <u>الاستنتاجات</u>:

1. إن سبب لجوء جهات معينة إلى الإرهاب هو بسبب القهر والظلم التي يشعر بها هؤلاء وكذلك باعتباره السلاح الفعال لقلة تكلفته بالمقارنة مع نقيضه وقوة تأثيره وقد اعتبروه أيضاً نوعاً من التعبير والاحتجاج على ما وقع عليهم، وإذا صحت احداث 11 ايلول بأن من قام بها هم المسلمون فهي احتجاجا على السياسة الأمريكية التي تنتهج الهيمنة والظلم والمحاباة والكيل بمكيالين ضد قضايا العالم الإسلامي والعربي.

2. إن تطور التكنولوجيا هي من الأشكال التي تم استغلالها في الإرهاب وقد رأينا ذلك في استخدام طائرات مدنية من المفروض أن تكون آمنة الى أبعد الحدود في أحداث 11 سبتمبر

وتحويلها الى صواريخ موجهة بغض النظر عن الجهة التي تتحمل المسؤولية ،إلا أننـــا نـــرى القدرة العالية على استخدام التطور التكنولوجي الهائل لمثل هذه العمليات.

3. أحداث سبتمبر حددت الدور الذي يجب أن تقوم به الدول ، على افتراض أن الصراع القائم بين الولايات المتحدة والعالم العربي هو صراع بين دول أو هكذا يجب أن يكون. لكن ما حدث بعد سبتمبر هو أن الذي يتولى هذه المواجهة هي منظمات بعضها لا يتمتع بالشرعية ، لكنـــه يتمتع بشعبية واسعة ، مثل تنظيم " القاعدة " السري والمنتشر في دول عدة عربيـــة واجنبيـــه ، وفي الطرف المقابل الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل ، وهذا تسبب في إيجاد فجـــوة بـــين الدول وشعوبها ، لأن ما تقوم به هذه المنظمات في المواجهة يُعَبّر عن ما يجول بخاطر غالبية الشعوب.

4. إن أحد أهم أسباب أحداث سيبتمبر هو تشجيع الولايات المتحدة الأمريكية في حربها ضـــد المعسكر الشيوعي لحلفائها في المنطقة على تبني الاتجاهات الدينية المتطرفة ، وزادت في ذلك لبعض تلك القوى وأنشأت لها المعسكرات وزودتها بالأسلحة المتطورة ، وجندتهم لحربها فـــي أفغانستان . وبعد ان حققت مبتغاها تخلت عنهم ، هذا من جهة ، أمّا من جهه اخرى فإنها فـــي مواقفها الغير متوازنة في التعاطي مع القضية الفلسطينية واتباع سياسة الكيـــل بمكيـــالين مـــع قضايـــا المنطقة ، فقد عملت على خلق البيئة المليئة بالإحباط في المنطقة العربية والإسلامية ، التي اعتُبرت بمثابة وقود لتغذية العنف.

5. بسبب تحيزها للكيان الصهيوني أدخلت الإدارة الأمريكية حركات المقاومة والتحرر الوطني في الوطن العربي في عداد حركات "الإرهاب" ، وهذا يلغي مفهوم المقاومة المشروعه ويكشف

عن الأهداف الحقيقيه للولايات المتحدة والغرب معاً سعياً لتحقيقها في منطقتنا العربية وما كـــان توظيف "الإرهاب" الكذبه التي اختلقتها هذه الإدارة إلاّ من أجل قوننة تلك الأهداف.

6. ان آثار السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط جلية في عدم الاستقرار والانقسام والعنف والفساد الذي حدث في المنطقة، حيث تبين أن احتلالها العراق ودعمها المباشر لإسرائيل أثر في حالة الاستقرار بأنواعه في المنطقة (الأمني، السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي).

7. كون الولايات المتحدة تتبني سياسة الهيمنة على هيئة الأمم المتحدة ولا تكترث بالقانون الدولي في حال التعارض مع مصالحها فهذا لن يحقق الاستقرار الذي يحتاج إلى العقلانية والتوازن وإيجاد سبل أخرى لحل الأزمات والنزاعات بالوسائل السياسية والدبلوماسية.

8. إن أهمية السيطرة على الشرق الأوسط بالنسبة لأمريكا وتحت أي مسمى هي أهمية قصوى وتتمثل في ضمان أمن إسرائيل بالدرجة الأولى وعليه ستحافظ على تواجدها العـــسكري ومـــن الممكن مضاعفته. كما تسعى أيضاً للسيطرة على منابع النفط والتحكم به ومن جهة اخرى تعمل على ردع وتخويف الانظمة المعارضة لسياستها في المنطقة.

9. إن احداث 11 سبتمبر جعلت من الولايات المتحدة الأمريكيه تتوسع في دائرة عملياتها تحت مايسمى بمحاربة الإرهاب فنجدها في أفغانستان والشرق الأوسط وكوريـــا الـــشمالية والفلبـــين وغيرها وعلى مستوى العالم. وفي الحقيقة هي تسعى من خلال ذلك السيطرة علـــى مـــوارد الأرض ومن ثم السيطرة على العالم باستخدام القوة أو التلويح بها لحسم التناقضات العديدة التي تواجهها، والتخلص من كل معارضي سياساتها.

10. في فترة إدارة الرئيس جورج دبليو بوش نجح المحافظون الجدد في لعب دور مهـــم فـــي رسم وتوجيه السياسة الخارجية الأمريكية، وتبين ذلك من خلال تعزيز الأفكار الخاصة بفرض

الهيمنة الأمريكية على العالم، وإن أهداف المحافظين الجدد صبت في تقوية إسرائيل كقوة في المنطقة. وبالطبع هذا يتطلب تدمير العراق وأفغانستان،ولهذا السبب يوجد عدد كبير من اليهود داخل جماعة المحافظين لخدمة أهداف إسرائيل.

ثانياً: <u>التوصيات</u>

1. محاربة " الإرهاب " مسؤولية دولية تضامنية لا تنفرد بها دولة دون سائر الدول حتى لو كانت هذه الدولة هي العظمى بالعالم ، وإنما ينبغي أن تأتي في إطار منظمة الأمم المتحدة ، لذا فعلى الأمة العربية أن تدعم ذلك من خلال المطالبة بعقد مؤتمر دولي ، يوضح معنى الإرهاب واختلافه عن المقاومة المشروعة .

2. إنشاء الدول العربية والإسلامية هيئة إسلامية مستقلة مؤلفة من كبار العلماء المتبصرين ، غرضها الأساسي الدفاع عن الإسلام ولا تكون خاضعة لأي دولة وتقوم باتباع استراتيجية إعلامية من خلال الندوات والمؤتمرات والنشرات واصدار الكتب ، للتصدي لأي افتراء على الإسلام ، ومراقبة المطبوعات للمتشددين من كل الديانات وبيان أخطارها خاصة أمام العالم الغربي ، والعمل للانفتاح على الغرب لتوضيح وفهم الإسلام بالأسلوب الصحيح.

3. ضرورة العمل على إقامة حوار صريح والعمل على خلق جو من الثقة المتبادلة بين الشعوب واحترام الأديان وعدم التعصب لدين أو حضارة أو عرق.

4. السعي لتطبيق قرارات الشرعية الدولية لحل الصراع العربي الإسرائيلي، وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف، والانسحاب من الأراضي العربية المحتلة وفقا للقرار رقم 242 والقرار 338.

5. التركيز على دور الإعلام العربي بإظهار التطرف في سياسات المحافظين الجدد في الولايات المتحدة الأمريكية، والعمل على مواجهة مثل هذه التيارات بكشفها للشعب الأمريكي.

6. بناء قاعدة مصالح عربية وتفعيل العمل العربي المشترك وصياغة رؤى مشتركة واقعية وعملية تدعم القدرة العربية على مواجهة التحديات الحاضرة والمستقبلية.

7. إقامة تنسيق وتعاون عربي على غرار ما حصل في أوروبا من خلال تأكيد قيام برلمان عربي فاعل ومؤسسات لتعزيز العمل العربي المشترك لتحقيق الأمن القومي العربي والتكامل الاقتصادي العربي على أسس علمية متطورة.

8. وضع استراتيجية عربية متوسطة المدى للتعامل مع مصالحنا ومصالح الولايات المتحدة من منظور استراتيجي، وكيفية التأثير على هذه المصالح داخل المنطقة وفي الولايات المتحدة الأمريكية.

9. إقامة علاقات سياسية واقتصادية فاعلة مع الاتحاد الأوروبي والصين ودول جنوب شرق أسيا، بدلاً من حصر العلاقات مع الولايات المتحدة.

10. احترام ما نصت عليه الدساتير العربية من مبادئ أساسية، تضمن المساواة في الحقوق والواجبات بين الرجال والنساء، سواء في المشاركة السياسية أو الحياة العامة، وبالتالي يجب توفير المناخ الملائم لدعم قيم المساواة وتأكيد روح المواطنة لتحقيق المشاركة الفعلية.

11. يمكن للدول العربية استخدام أوراق ضغط بالغة التأثير إذا ما استخدمت في الصراع ، شريطة تولُّد إرادة سياسية للتخطيط الحكيم والفعل الشجاع ، لتعطيل المخططات الغربية والمكائد الإسرائيلية للمنطقة ، من خلال هذه الأوراق المتمثّلة باستخدام سلاح النفط من خلال وضع استراتيجيات محددة للإنتاج والأسعار.

12. تنويع سلة الاحتياطيات من العملات الأجنبية ، لتجنّب تبعات الانخفاض في سعر الدولار ، (كما حصل في أحداث 11 من سبتمبر) ، وذلك حتى تتمكّن من منافسة المصارف الدولية وجذب المزيد من الأموال المهاجرة ، والتي يمكن استثمارها في مشاريع تنموية في دول عربية ، قادرة على إيجاد فُرص عمل لالآف الشباب العاطلين عن العمل ، الذين هم عُرضة للاستغلال من جهات عديدة ، تقوم بتجنيدهم من خلال الوظيفة أو المادة .

المصادر والمراجع

أولاً: المراجع العربية.

أ- الكتب العربية:

القرآن الكريم.

الأحمد و المجالي،عدنان،عدنان،(2008)،**قضايا معاصرة**، دار وائل،عمان،الطبعة الثانية.

الأطرش،محمد،(2002) ، **التطورات الأخيرة في الولايات المتحدة وانعكاساتها العربية** ، سلسلة مقالات المستقبل 23 ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى.

ابراهيم ،احمد،(2004) ، **الخليج والمسألة العراقية من غزو الكويت إلى احتلال العراق**، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية،القاهرة،الطبعة الأولى.

ابراهيم،حسنين توفيق،**الولايات المتحدة الأمريكية وقضايا الديمقراطية في الوطن العربي**، كراسات استراتيجية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، مؤسسة الأهرام، القاهرة،(13).

الجهماني، يوسف،(2002) ، **تورا بورا أولى حروب القرن**:المؤامرة الأمريكية الصهيونية الكبرى، دار الكتاب العربي، القاهرة.

الحوامدة،علي احمد،(2009)، **السياسة الخارجية الأمريكية بعد احداث 11 سيبتمبر وأثرها على الوطن العربي**،رسالة ماجستير،كلية الدفاع الوطني الملكية الأردنية.

الدباغ ، مصطفى،(2004)، **إمبراطورية تطفو على سطح الإرهاب**، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الأولى.

الزرو، نواف،(2005) ، **حرب إسرائيل في العراق**، دائرة المكتبة الوطنية،عمان.

الزهراني،محسن سعيد،(2009)،**احداث 11 سيبتمبر واثرها على العالم العربي**،رسالة ماجستير،كلية الدفاع الوطني الملكية الاردنية.

السلطان،جمال مصطفى عبدالله،(2005)، **الاستراتيجية الامريكية في الشرق الاوسط.**

الشرعه وآخرون،(2004)، **تحولات البيئة التشريعية الدولية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001**، عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط.

العكرة،ادونيس،(1993)، **بحث في اصول الظاهرة وابعادها الانسانية**، بيروت، دار الطليعة.

العلوجي ،عبد الكريم،(2008)، **الأعمدة السبعة للمستقبل العربي**،دمشق، دار الكتاب العربي،الطبعة الأولى.

العيني وآخرون،محسن،(2002)،**العرب والعالم بعد 11 سبتمبر**، سلسلة مقالات مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت،الطبعة الأولى.

الغزال، اسماعيل،(1990)،**الارهاب والقانون الدولي** ،القاهرة، دار الكتاب للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى.

الغمري،عاطف،(2001) ،**الامريكي التائه في الشرق الاوسط**،مكتبة الشروق،الطبعة الأولى.

باريس،هنري،(1984)،**الاستراتيجية الأمريكيةالسوفيتية**،دار طلاس،دمشق ،الطبعة الأولى.

بشور وآخرون،معن،(2002)، **العرب والعالم بعد 11 سبتمبر** ، الطبعة الأولى، بيروت، سلسلة مقالات مركز دراسات الوحدة العربية.

بيضون،إبراهيم و زكار،سهيل،(1974)،**تاريخ العرب السياسي من فجر الإسلام حتى سقوط بغداد**، دار الفكر، بيروت،الطبعة الأولى.

النعيمي،عبدالله،(2002)، **ساعتان هزتا العالم، 11 أيلول الاسباب والنتائج** ، دار الساقي ، بيروت.

توركماني،حسن،(2007)، **الحرب السادسة – بيئة استراتيجية جديدة**، الأولى للنشر و التوزيع، دمشق،الطبعة الأولى.

حبيب،كمال،(2005)، **تحولات الحركة الإسلامية والاستراتيجية الأمريكية** ، مصر، دار مصر المحروسة،الطبعة الأولى.

خماش، نبال،(2004) ، **إمبراطورية الأكاذيب ، مصطلحات الخداع الأمريكي بعد 11 أيلول 2001** ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

أبو ستيت، جمال حمد،(2002) ،**الإرهاب الدولي**،مكتبة الأهرام، 118.

سليم،محمد السيد،(2008)، ،**تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين**، دار الفجرالجديد للنشر والتوزيع،القاهرة،الطبعة الثالثة.

شكري،محمدعزيز،(2002)،**الارهاب الدولي والنظام العالمي الراهن**، دار الفكر،دمشق،الطبعة الأولى.

أبو عناية، فتحي محمد، (2000). **الجغرافيا الإقليمية، دراسة لبعض الاقاليم الكبرى في العالم**، دار المعرفة.

عبد الرحيم المقداد،(1986)،**الإرهاب اكاذيب وحقائق**،الطبعة الأولى.

عبدالله وآخرون ،(2002)، **قارعة سبتمبر**، مكتبة الشروق الدولية ، الطبعة الأولى.

عبيدات،خالد،(2003)، **الإرهاب يسيطر على العالم**، دائرة المكتبة الوطنية،عمان، 2003.

عساف وآخرون، نظام، (2003)، **حوارات في قضايا العولمة والإسلام والإرهاب والهوية** ،الطبعة الأولى،عمان ، مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان.

عزالدين،احمد جلال،(1986)، **الارهاب والعنف السياسي**،الطبعة الأولى، دار الحرية،القاهره.

علين، ابراهيم مصطفى محمد ،(2005). **أهمية الشرق الأوسط في الجغرافيا السياسية**، مركز الراصد للدراسات.

ابو غزالة،حسن عقيل،(2002)، **الحركات الاصولية والارهاب في الشرق الاوسط** ،عمان، دار الفكر،الطبعة الأولى.

فودة،عز الدين،(1969). **الاحتلال الإسرائيلي والمقاومة الفلسطينية في ضوء القانون الدولي العام** ، بيروت، مركز ابحاث منظطة التحرير الفلسطينية.

قرم،جورج،(2002)، **العرب والعالم بعد 11 أيلول– سبتمبر**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى.

كشك وآخرين،اشرف محمد،(2001)، **الإرهاب الدولي في القرن الحادي والعشرين – الاساليب وآليات المواجهة**،المركز الدبلوماسي للدراسات الاستراتيجية،(6).

محي الدين، محمد مؤنس،(1987) ، **الإرهاب في القانون الدولي**، مكتب الانجلو المصرية.

مديرية الإفتاء،(2006)، مضامين رسالة عمان، عمان، المكتبة الوطنية.

نافع،ابراهيم،(1994)، **كابوس الإرهاب وسقوط الأقنعة**، مركز الأهرام للترجمة والنشر،القاهرة، الطـــبعة الأولى.

هاليداي ، فريد،(2002)، **ساعتان هزّتا العالم ، 11 سبتمبر 2001 – الأسباب والنتائج** ،الطبعة الأولى ، بيروت، دار الساقي .

ب- الكتب المترجمة.

بريماكوف،يفجيني، (2004) ، **العالم بعد 11 سبتمبر وغزو العراق**، تعريب عبد الله حسن ، الرياض ، مكتبة العبيكة،الرياض،الطبعة الأولى.

جيمس وبالستغراف، دورتي وروبرت،(1985)، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**،ترجمة وليد عبد الحي،الكويت،كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع.

جيمي كارتر،جيمي،(2006) ، **قيمنا المهددة – أزمة أمريكا الأخلاقية**، ترجمة حسام الدين خضور، دمشق.

موريس، إريك، (1991) ، **الارهاب: التهديد والرد عليه**، ترجمة احمد حمدي محمود ، مصر، الهيئه المصرية العامه للكتاب.

هالبرن،مورتن،(1987)،**الاستراتيجية الأمريكية المعاصرة**، ترجمة سليم شاكر، الطبعة الأولى.

هنغنتون،صموئيل،(1999)، **صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي**، ترجمة مالك أبو شهيوة ومحمود خلف،طرابلس،الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان.

يونيفاس، باسكال،(2006)، **الحرب العالمية الرابعة**، ترجمة احمد الشيخ، المركز العربي للدراسات الغربية، مكتبة الشروق الدولية، الطبعة الأولى.

جـــ. الدوريات العربية:

أحمد، سيد أحمد،(2004)، مستقبل العراق بين الدستور الجديد والتدهور الأمني، القاهرة ، **مجلة السياسة الدولية**، 156.

البياني، ياسين خضير،(2006)، تفكيك المشهد العراقي ، **المستقبل العربي**،319.

السيد،محمد فكري،(2004)، الفكر الأمريكي لبناء الجيش العراقي الجديد، **مجلة الدفاع**، 213.

الششتاوي،سعيد احمد،(2006)،الفيدرالية العراقية وحظر تقسيم العراق،القاهرة،مجلة **الدفاع المصرية**،224.

الناصري،احمد،(2008)، المعاهدة الامريكية العراقية وقضايا الوطن المصيرية، **الحوار المتمدن**، 2297.

النقرش،عبد الله ،(2002)، السلوك الأمريكي بعد الحادي عشر من أيلول سبتمبر– وجهة نظر، **مجلة المستقبل العربي**، 286، (25).

بلقزيز،عبدالإله،(2000)، الولايات المتحدة والمغرب العربي من الاهتمام الاستراتيجي إلى الاختراق التكتيكي، **المستقبل العربي**، 259.

تنيره ، بكر،(2001)،الاتجاهات الجديدة للسياسة الخارجية الأمريكية في الوطن العربي، **مجلة شؤون عربية**،106.

جرار، صلاح ،(2007)، (مفهوم الإرهاب والمقاومة، قراءة تحليلية)، **مجلة دراسات شرق أوسطية**،عمان،(24).

حافظ زياد،(2004)،المشهد الاقتصادي في الولايات المتحدة وتداعياته على سياستها الخارجية، **مجلة المستقبل**، مركز دراسات الوحدة العربية.

حسيب،خير الدين،(2005)، مشروع دستور جمهورية العراق ، **المستقبل العربي** ، 319.

خلف،محمود،(2007)،الإستراتيجية الأمريكية لقيادة أفريقيا العسكرية، **مجلة السياسة الدولية**، 168.

خليل، محمود،(2002)، مأزق الأمن القومي العربي في مرحلة ما بعد 11 سبتمبر 2001 ، **مجلة السياسة الدولية** ، القاهرة،149.

درويش،عيسى،(2001) ملامح السياسة الأمريكية والمستجدات الراهنة وآفاقها المستقبلية، **مجلة الفكر السياسي**، دمشق،11.

دكروب، عبد الامير،(2003)، المياه والصراعات حولها في دول المشرق العربي، **مجلة الدفاع الوطني**، بيروت، 43.

رجائي،أحمد صدقي،(2005) ، السلوك الخارجي الأمريكي قبل إعلان الحرب على أفغانستان ، سلسلة مقالات ،**المستقبل**،(23) ، 27.

ششتاوي، سعيد،(ب ت)، لماذا اصبحت امريكا هدفا للارهاب،**مجلة الدفاع**،184.

عاصم، ابراهيم، (2004) ، الإرهاب الدولي، **مجلة الحرس الوطني**، السعودية،262.

كشك،اشرف محمد،(2007)، رؤية امريكية لتقسيم العراق، **مجلة السياسة الدولية**،170،(42).

محمد حيان الحافظ،(2004)، الإرهاب والعنف اصلهما واثرهما في المجتمع الحديث، **مجلة الحرس الوطني**، الرياض،263.

محمود،احمد إبراهيم،(2004)، الإرهاب الجديد، **مجلة السياسة الدولية**، من نشرات كلية الدفاع الوطني الملكية الأردنية،147.

معالي،محمد، (2004)، تقرير الارهاب السنوي الامريكي، مجلة دراسات شرق أوسطية،16.

ندوة تغيرات النظام العالمي وإعادة تشكيل التوازنات الإقليمية بعد 11 سبتمبر في باريس ، (2002)، **مجلة السياسة الدولية**،القاهرة،149 .

د- الصحف العربية.

صحيفة الحياة(2005) العدد15388.

جريدة الاهرام(2005) العدد43325 .

جريدة الرأي(2010) العدد 14657الصادرة في 2 كانون أول.

جريدة الدستور(2001) الصادرة 4 تشرين ثاني.

جريدة الاتحاد (2004) العدد 10658 الصادرة في 9 أيلول .

صحيفة الثورة (2008) العدد الصادرة 9 نيسان.

جريدة الرأي الأردنية (2008) العدد (13371) الصادرة في 21 نيسان.

جريدة الشرق الأوسط (2001) العدد2838 الصادرة في 9 تشرين الثاني .

هـ. التقارير والمقالات.

القويز،عبدالله ابراهيم،(2002)، الآثار الاقتصادية لأحداث 11 سيبتمبر على الاستثمارات والبنوك العربية.

التقرير الاقتصادي للمركز الاستشاري ،(2003) ،**المركز الاستشاري للاستثمار والتمويل.**

صقر،عبد العزيز بن عثمان، (2004)، أحداث 11سبتمبر وانعكاساتها الاقتصادية على دول مجلس التعاون، سلسلة مقالات منتدى التنمية ، **مركز الخليج للأبحاث** ، الإمارات العربية.

الشطي،إسماعيل،(2005)، تحديات إستراتيجية بعد أحداث 11 سبتمبر ، مقالات **لمنتدى التنمية.**

الشطي،إسماعيل خضر، وآخرون، (2006)، انعكاسات الحادي عشر من سبتمبر على منطقة الخليج العربي ، سلسلة مقالات **إصدار مركز الخليج للأبحاث** ، دبي.

محمد معالي، تقرير الارهاب السنوي للسياسة الخارجية الامريكية،مجلد **دراسات شرق اوسطية**، عدد16.

العلوي، مجيد،(2006)، مجيد العلوي ، الآثار السياسية لأحداث 11سبتمبر على منطقة الخليج ، سلسلة مقالات منتدى التنمية ، **مركز الخليج للأبحاث** ، الإمارات العربية المتحدة.

الطيار،صالح بن بكر، (2007)، نشرة الإرهاب والمواثيق الدولية المعنية بمكافحة الإرهاب ، إعداد **مركز الدراسات العربية الأوربية** ، باريس .

المركز الدبلوماسي للدراسات الإستراتيجية ،(2007) الإستراتيجية الجديدة لتنظيم القاعدة ، سلسلة **قضايا الخليج العربي** (16).

المركز الدبلوماسي للدراسات الإستراتيجية بالكويت (فرع القاهرة)، (2001/12/10)، ندوة حول الهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة .

ثانياً: <u>المصادر الإليكترونية – الإنترنيت:</u>

الرنتاوي،عريب، (2008/11/30)،انعكاسات أحداث 11 سبتمبر على العالم العربي ،الموقع الالكتروني www.yougovme.com .

المديني، توفيق، (2008/1/7) هل يتخطى حوار الأديان صدام الحضارات ، صحيفة الوسط التونسية ، الموقع الالكتروني ، www.tunisalwasat.com

أيمن محروس،(2007/11/1) ، عامان على سبتمبر،موقع الإسلام اليوم،
www.islamtoday.net
إبراهيم غرايبة،(2008/10/23) ، الإرهاب بين الحقيقة والاستثمار ، موقع الجزيرة
الالكتروني www.algazeera.net، 23 تشرين أول 2008
موقع الالكتروني لشبكة تداول،(2008/11/1)، www.tadawul.sa.com
مكتب الإحصائيات العامة للحكومة الأمريكية،(2008/9/17)، www.census.gov
الموقع الإلكتروني ،(2008/10/30)، www.google.com
موقع الجزيرة الألكتروني،2008/1/13 www.aljazeera.net.
2008/9/21،الموقع الالكتروني، www.state.go The International Institute For
Strategic Studies The Military Balance 2000-2002.
news and information from fact,(16/9/2008), www.factiva.com.
www.aljazeera.net/NR/exeres/1C300777-D84E-45B1-810A-
B27B00DABE63.htm ملفات خاصة2002
http:/www.mondiploor.com/sept/article/chrono.htm
http://ejabat.google.com/ejabat/thread?tid=18f7508942eba176
http://www.4geography.com/vb/t370.html
http://abograiym.blogspot.com/2010/04/blog-post.html
www.kkmag.gov.sa
www.iraqcp.org.members3.htm
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=204725
http://snimedamine.maktoobblog.com
www.al-bayyna.com
http://www.arab-laws-reform.net/index.php/linklayoutactivities/sub
http://www.iraqhurr.org/content/article/2168688.html

http://www.shafaaq.com/sh2/news/economy-news/99962011.html
http://www.usaid.gov/iraq/#ar
http://www.aljewar.org/news-27860.aspx
http://www.onislam.net/arabic/newsanalysis/analysis-opinions/iraq/
www.albadil.org
http://www.islamonline.net
http://www.arab-center.org
www.nato.int.review-2006
http://www.swissinfo.ch/ara/detail/content.html?cid=7337586
http://thawra.alwehda.gov.sy
http://badrcom.com/vb/showthread.php?p=5047
www.sia-sy.net/sia/view_article
www.rkam.org
www.ar.wikipedia
www.al -moharer.net